جـامعـــة دمشـق
كـليـــة الـزراعـــة
قسـم الاقتصـاد الـزراعي

# بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية واستخدامها في تحليل سياسة الدعم في سورية

# (نموذج القمح)

# Building Social Accounting Matrix and Using for Analyzing of Subsidies Policies in Syria

# (A form of Wheat)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي - جامعة دمشق - كلية الزراعة

إعـداد الطـالب

سعيد إبراهيم

إشراف

د. احـمد عبـد اللـه

العام الدراسي 2014-2015

جامعـــة دمشق
كليـــة الزراعـــة
قسـم الاقتصـاد الـزراعي

# بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية واستخدامها في تحليل سياسة الدعم في سورية

# (نموذج القمح)

رسالة بحث أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي

**اعداد : سعيد ناصر ابراهيم**

**نوقشت هذه الرسالة في جلسة علنية في تمام الساعة الثانية عشر من يوم الاثنين تاريخ:2015/4/13 امام لجنة الحكم المؤلفة من السادة:**

**أ.د سمعان العطوان:** .....

الاستاذ في قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة – جامعة دمشق-إدارة مزارع- عضواً

**د شباب ناصر:** .....

الاستاذ المساعد في قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة دمشق – سياسات زراعية- عضواً

**د أحمد عبد الله:** .....

المدرس في قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة دمشق – احصاء – عضواً مشرفاً

# تصريح

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لنيل درجة الماجستير في الهندسة الزراعية من كلية الزراعة في جامعة دمشق وهي بعنوان: ((بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية واستخدامها في تحليل سياسة الدعم في سوريا – نموذج القمح )) وأن هذه الرسالة لم يسبق ان قبلت لأية شهادة ولم تقدم حالياً للحصول على شهادة اخرى.

**المرشح**

**سعيد ناصر ابراهيم**

## DECLARATION

This thesis has been submitted to fulfill to requirement for the degree of M.Sc.in agriculture economic at the faculty of agriculture, Damascus University. The thesis title "Building Social Accounting Matrix and Using for Analyzing of Subsidies Policies in Syria (A Form of Wheat)" It is hereby declared that this work has not already been accepted for any degree. Nor has been submitted concurrently for any other degree.

Candidate

Saeed Naser Ibrahem

# شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الرسالة "((بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية واستخدامها في تحليل سياسة الدعم في سوريا – نموذج القمح))"هو نتيجة بحث علمي قام به المرشح سعيد ناصر ابراهيم بإشراف الدكتور أحمد العبدالله ( المدرس في قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة في جامعة دمشق) ، وبأن أية مراجع أخرى مذكورة في هذه الرسالة موثقة في النص.

| المرشح | المشرف العلمي |
| --- | --- |
| سعيد ناصر ابراهيم | احمد عبد الله |

## Certificate

It is hereby certified the work described in this thesis:" Building Social Accounting Matrix and Using for Analyzing of Subsidies Policies in Syria (A Form of Wheat)" is the result of the author's own investigation under supervision of Dr. **Ahmad Abdullah** (faculty of agricultural engineering, Damascus University), and any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise.

| Candidate | Main supervisors |
| --- | --- |
| Saeed Naser Ibrahim | Dr. Ahmad Abdullah |

# فهرس المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| فهرس المحتويات | *V* |
| فهرس الجداول | *VII* |
| فهرس الأشكال | *IX* |
| ملخص البحث | *X* |
| **الفصل الأول : الإطار النظري للبحث** | 1 |
| المقدمة | 2 |
| 1-1 أهمية البحث | 4 |
| 1-2 مشكلة البحث | 4 |
| 1-3 أهداف البحث | 5 |
| 1-4 فرضيات البحث | 5 |
| 1-5 منهجية البحث | 6 |
| 1-6 مفهوم مصفوفة الحسابات الاجتماعية ومكوناتها | 7 |
| 1-7 بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية وآلية معايرتها | 8 |
| 1-8 الروابط الاقتصادية والآثار المضاعفة | 13 |
| **الفصل الثاني : الدراسات المرجعية** | 22 |
| **الفصل الثالث : النتائج والمناقشة ( بناء المصفوفة الكلية – القمح )** | 31 |
| 3-1 مصفوفة الحسابات الاجتماعية الكلية MACRO SAM | 32 |
| 3-2 واقع القطاعات الاقتصادية والقطاع الزراعي (سلسلة القيمة للقمح) | 50 |
| 3-2-1 دراسة مصفوفة الحسابات الاقتصادية والاجتماعية المفصله (القمح) | 52 |
| 3-2-2 نظام الدعم الحالي في سوريا(الوسائل والقضايا) | 52 |
| 3-2-3 البنية النسبية في سلسلة القيمة للقمح | 53 |
| 3-2-4 المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب | 56 |
| 3-2-5 الشركة العامة للمطاحن | 58 |
| 3-2-6 مصدر التكلفة والسعر | 59 |
| 3-2-7 تكاليف إنتاج وتسويق القمح والتسعير | 61 |
| 3-2-8 آلية الدعم وتقديره | 64 |
| 3-2-9 الدعم المقدم لمحصول القمح 2009 | 64 |
| 3-2-10 حساب تكاليف إنتاج القمح | 67 |

| | |
|---|---|
| 3-3 ادراج بيانات محصول القمح ضمن مصفوفة الحسابات الاجتماعية | 77 |
| 3-4 بيانات الشركة العامة للمطاحن | 78 |
| 3-5 تحليل النتائج | 80 |
| 3-6 التوصيات | 88 |
| المصادر والمراجع | 92 |

## فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (1–1 ) | للمدخلات الواردة ضمن مصفوفة الحسابات الاجتماعية | 11 |
| (2–1) | النبية الأساسية لمصفوفة الحسابات الاجتماعية | 12 |
| ( 3–1 ) | مدخلات ال SAM معبراً عنها برموز | 16 |
| ( 4–1 ) | دلالات الرموز | 16 |
| ( 5–1) | M-MATRIX مصفوفة المعاملات | 18 |
| ( 1–3 ) | المتاح والمستخدم من السلع والخدمات 2009 ( بالأسعار الجارية) | 33 |
| (2–3) | حساب الأسعار الحالية للإنتاج لسنة 2009 (بالأسعار الجارية) | 34 |
| ( 3–3) | قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج بعد توزيع الرسوم الجمركية على مختلف القطاعات الاقتصادية | 36 |
| (4–3) | قيمة الاستهلاك الوسيط بسعر المشتري بعد توزيع الخدمات المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية | 37 |
| (5–3) | قيمة استهلاك رأس المال الثابت بعد توزيعه بنسب مختلفة على مختلف القطاعات الاقتصادية | 38 |
| (6–3) | مقدار الضرائب وقيمة الدعم لمختلف القطاعات الاقتصادية | 39 |
| (7–3) | الدخل القومي وتخصيصه | 40 |
| (8–3) | ميزان الأسعار الحالية للمدفوعات بملايين الليرات السورية | 40 |
| (9–3) | MACRO SAM الكلية والتي تم بنائها بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية | 42 |
| (10–3) | مصفوفة الحسابات الاقتصادية والاجتماعية المجزأة حسب التصنيف الصناعي الدولي (MICRO SAM) | 49 |
| ( 11–3 ) | النسبة المئوية السنوية لمشتريات القمح من قبل المؤسسة العامة | 55 |
| ( 12–3 ) | تطور الأسعار الرسمية للقمح القاسي ديوروم والطري من 2000 – 2010 ( ل.س /كغ ) | 60 |
| (13–3) | السعر الموازي لتصدير للقمح القاسي2009 | 62 |
| (14–3) | السعر الموازي لاستيراد للقمح الطري 2009 | 63 |
| (15–3) | مقدار الدعم المقدم لبذار القمح | 65 |
| ( 16–3 ) | الكميات المسوقة من القمح لعام 2009 | 66 |

| | | |
|---|---|---|
| ( 3–17 ) | إجمالي الدعم السعري المقدم لمادة القمح 2009 | 66 |
| (3–18) | مساحة وغلة وإنتاج القمح لعام /2009/ | 67 |
| (3–19) | مساحة وغلة وإنتاج القمح الطري ( السقي والبعل ) لعام /2009/ | 67 |
| (3–20) | وسطي تكلفة إنتاج محصول القمح الطري المروي لعام /2009/ | 68 |
| (3–21) | رصيد القمح الطري المروي | 69 |
| (3–22) | وسطي تكلفة إنتاج محصول القمح الطري البعل لعام /2009/ | 70 |
| (3–23) | رصيد القمح الطري البعل | 71 |
| (3–24) | مساحة وغلة وإنتاج القمح القاسي ( السقي والبعل ) لعام /2009/ | 71 |
| (3–25) | وسطي تكلفة إنتاج محصول القمح القاسي السقي لعام /2009/ | 72 |
| (3–26) | رصيد القمح القاسي المروي | 73 |
| (3–27) | وسطي تكلفة إنتاج محصول القمح القاسي البعل لعام /2009/ | 74 |
| (3–28) | رصيد القمح القاسي البعل | 75 |
| (3–29) | قيمة مدخلات القمح 2009 | 76 |
| (3–30) | إجمالي قيمة إنتاج القمح الكلي | 76 |
| (3–31) | مدخلات حساب نشاط القمح | 77 |
| (3–32) | مدخلات حساب سلعة القمح | 77 |
| ( 3–33 ) | الإنتاج من الدقيق والنخالة لعام /2009/ | 78 |
| ( 3–34 ) | قيمة المبيعات المنفذة من الدقيق والنخالة لعام /2009/ | 78 |
| (3–35) | قيمة المشتريات المنفذة من القمح لعام /2009/ | 78 |
| ( 3–36 ) | قيمة المستلزمات المنفذة أثناء عملية الطحن لعام /2009/ | 79 |
| ( 3–37 ) | المنفذ أثناء الطحن لعام /2009/ بالأسعار الجارية | 80 |
| (3–38) | مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد السوري مع تفصيل حساب القمح | 81 |
| ( 3–39 ) | أثر إلغاء الدعم على الحسابات الداخلية للمصفوفة | 84 |
| ( 3–40 ) | مصفوفة المعاملات للحسابات الخارجية | 85 |
| ( 3–41 ) | أثر التغير في الحسابات الداخلية للاقتصاد على الحسابات الخارجية له | 86 |
| ( 3–42 ) | أثر زيادة الدعم السعري للقمح على مخرجات قطاعات الاقتصاد الوطني | 87 |
| ( 3–43 ) | أثر التغير في الحسابات الداخلية للاقتصاد على الحسابات الخارجية له | 88 |

## فهرس الأشكال


| رقم المخطط | عنوان المخطط | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | أثر التغير الكمي على روابط الإنتاج والاستهلاك | 14 |
| (1-3) | مخطط تفصيلي لتدفق القمح 2009 | 56 |
| (2-3) | البنية العامة لسلسلة القيمة للقمح | 57 |

# ملخص البحث

يتناول البحث موضوع الدعم الزراعي لمادة القمح ( دعم البذار ، الدعم السعري ، العجز التمويني ) ويتطرق إلى مشكلة جوهرها أثار إلغاء أو زيادة الدعم السعري لمادة القمح على قطاعات الاقتصاد السوري بشكل عام وعلى القطاع الزراعي بشكل خاص بغية وضع سياسات مناسبة وذلك من خلال بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009 وتحليل مضاعفاتها حيث تبين المصفوفة أثر السياسات الكمية وتقييمها على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلى المستوى التفصيلي ضمن القطاع المحدد بالدراسة .

تبين من خلال التحليل أن آثار إلغاء الدعم السعري لمادة القمح على مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بالحسابات الداخلية كانت كالآتي :

انخفاض مخرجات النشاط الإنتاجي الإجمالية وخصوصاً مخرجات قطاع الزراعة ( القمح بشكل خاص كنشاط ) بنسبة 3.21% وذلك بسبب عزوف المزارعين عن إنتاج القمح في حال إلغاء الدعم السعري مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات من منتجات القمح كسلعة بنسبة 2.18 % ، وانخفاض دخل المؤسسات بنسبة 3.06% نتيجة انخفاض المبيعات وزيادة الاعتماد على المستوردات التي تحتاج إلى مزيد من القطع الخارجي لاستيرادها وانخفاض في دخول عوامل الإنتاج بنسبة 1.70% نتيجة لانخفاض الدخل المؤسسي ، وهذا الانخفاض سيطول جميع مخرجات قطاعات الاقتصاد الوطني دون استثناء .

أما أثر التغير في الحسابات الداخلية على الحسابات الخارجية ستؤدي أيضاً إلى انخفاض في قيمة رأس المال بنسبة 2.62 % نتيجة لانخفاض المبيعات ، وانخفاض نواتج حسابات التعامل الخارجية ( باقي دول العالم ) نتيجة الاعتماد الأكبر على الاستيراد بسبب انخفاض الإنتاج الإجمالي وانخفاض القدرة على التصدير بسبب محدودية الإنتاج ، أما بالنسبة لحساب صافي التسليف لن يتأثر بسبب توزيع الأموال التي كانت مخصصة للدعم على أحد أجزاء الاقتصاد والتي يمكن استثمارها في مشاريع استثمارية تعود بدخول أكبر على مخرجات الاقتصاد السوري .

أما آثار زيادة الدعم السعري للقمح على مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بالحسابات الداخلية كانت كالآتي :

زيادة مخرجات النشاط الإنتاجي للقمح بنسبة 2.4% بسبب زيادة العوائد بالنسبة للمزارع من هذه المادة مقارنة بالتكاليف الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع عدد أكبر من المزارعين على زراعة مساحات اكبر للوصول إلى إنتاج أكبر وبالتالي فإن قيمة الناتج الإجمالي من هذه المادة ستكون أكبر ، وزيادة في عوائد القمح كسلعة بنسبة 55% بسبب زيادة المبيعات بشكل أكبر للسلع المدعومة ( خبز ومعكرونة وبرغل ... الخ ) كما تؤدي إلى نخفاض دخل المؤسسات بنسبة 3.2 % نتيجة تخصيص مبالغ أكبر للدعم على حساب باقي المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في دخول عوامل الإنتاج بنسبة 0.7 % نتيجة لانخفاض الدخل المؤسسي ، وهذا الانخفاض سيطول باقي مخرجات قطاعات الاقتصاد الوطني دون استثناء .

أما أثر التغير في الحسابات الداخلية على الحسابات الخارجية ستؤدي أيضاً إلى انخفاض في قيمة رأس المال نتيجة تخصيص مبالغ أكبر للدعم ، وانخفاض نواتج حسابات التعامل الخارجية ( باقي دول العالم ) نتيجة انخفاض القدرة على التصدير وذلك لارتفاع السعر مقارنة بالأسعار العالمية الموازية ، وعليه تعتبر سياسة الدعم السعري المقدمة لمادة القمح من السياسات السعرية الناجحة والتي تؤدي إلى زيادة مخرجات الأنشطة والسلع الإجمالية وتحافظ على المستوى الإنتاجي للقمح كما تحافظ على القدرة الشرائية للمستهلك بأسعار معقولة .

# إهداء

إلى من كلل العرق جبينه وشققت الأيام يديه

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والإصرار

إلى والدي أطال الله بقاؤه وألبسه ثوب الصحة والعافية

أهدي ثمرة من ثمار غرسه .

أبي

الغالي

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي .

أمي الغالية

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق

ويساندوني إلى فرح الحياة وضحكتها

إخوتي

بكل الحب إلى رفيقة دربي

إلى من سارت معي نحو الحلم خطوة بخطوة

بذرناه معاً وحصدناه معاً وسنبقى معاً بإذن الله

حبيبتي الغالية

إلى الشموع التي تحترق لتضئ للآخرين

إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا البحث المتواضع

إلى زملائي

وزميلاتي

هل يستطيع أحد أن يشكر الشمس لأنها أضاءت الدنيا
لكني سأحاول رد جزء من جميلك بأن أكون كما أردتيني
(إنساني قبل أن أكون مهني)
أشكرك على جهودك المعطاءة معي

الدكتورة عزوة

الصرن

إلى الشمعة التي ذابت في كبرياء
لتنير كل خطوة في دربي
لتذلل كل عائق أمامي.
فكان رسولاً للعلم والأخلاق

الأستاذ رائد

حمزة

إلى من تحملت الصعاب بكل خطوة

بكل صبر بكل تفاني بكل عطاء

أشكرك على جهودك المعطاءة معي .....

المدام هنادي شرف

## شكر وتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطوة من خطوات النجاح من وقفة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

**"كن عالما ، فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"**

وأخص بالتقدير والشكر:

**الدكتور أحمد العبد الله**

الذي علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي ، إلي من أضاء بعلمه عقل غيره أو أهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين .

# الفصل الأول الإطار النظري للبحث

**مقدمة**

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية وتعود هذه الأهمية لأسباب وعوامل كثيرة فالقطاع الزراعي هو نظام حياة وأسلوب معيشة ومصدر للدخل، ويتعدى القطاع الزراعي العملية الإنتاجية كونه نظام أمن غذائي واجتماعي ومحورا من محاور التنمية الريفية بالإضافة إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبحصة تتراوح بين17 –29% خلال الفترة (1995–2012 ) ، وكذلك من حيث مساهمته في عملية التوظيف حيث بلغت مساهمة القطاع الزراعي من إجمالي القوى العاملة 26–30% خلال نفس الفترة ، وهذه النسب لها مدلولية وأهمية كبيرة في سياسات الإصلاح . إضافة إلى ذلك يعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيس لتأمين الطلب المتزايد على الغذاء نتيجة التزايد السكاني وزيادة التصنيع الغذائي ، كما أنه يدعم ميزان المدفوعات من خلال تصدير المنتجات الزراعية ( سعد الدين عطية ، 2009 ) .

حقق القطاع الزراعي في سورية تطوراً ملموساً أثمر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بشكل عام ومن المحاصيل ذات الأهمية الإستراتيجية بشكل خاص، حيث وصل إنتاج القمح (المروي والبعل) كمحصول غذائي استراتيجي لعام 2006 في سورية إلى نحو5 مليون طن وبإنتاجية تصل إلى 2760 كغ/هكتار وبحصة سنوية قدرها 270كغ/شخص (المجموعة الإحصائية الزراعية ، 2011) .

حققت السياسات الغذائية المعتمدة كدعم إنتاج بعض المحاصيل الإستراتيجية ومنها شراء معظم إنتاج محصول القمح من الفلاحين بسعر أعلى أو مساوي للسعر العالمي لتشجيع الفلاح على الاستمرار في إنتاج المزيد من القمح لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتسويق الخبز بسعر يصل تقريباً إلى 50% من السعر العالمي لتحقيق إمكانية وصوله إلى أصحاب الدخل المحدود وتحقق الأمن الغذائي المنشود.حيث تتبع الكثير من الحكومات في مختلف الاقتصاديات (المتقدمة منها والنامية على حد سواء ) سياسة الدعم بأشكاله المختلفة للإنتاج الزراعي ، وهي سياسة اقتصادية برزت بسبب تدخل الدول في النشاط الاقتصادي نتيجة للأزمات الاقتصادية التي تمر بها ( المركز الوطني للسياسات ، 2006 )

يأخذ الدعم أشكالاً مختلفة ويطبق بوسائل متعددة، كأن يكون دعماً للإنتاج الزراعي يهدف إلى تمكين المشاريع المدعومة من الوقوف على أقدامها في وجه المنافسة الأجنبية، أو في وجهة منافسة مشاريع وقطاعات أخرى، ويمثل هذا الدعم إنفاقاً حقيقياً من ميزانية الدولة، ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن أسعارها العالمية، وكذلك بيع السلع المنتجة محلياً بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، ويركز هذا النوع من الدعم على السلع والمواد الغذائية كالقمح والطحين وغيرها من المواد الغذائية. كما قد يأخذ الدعم شكلاً آخر لا يقل أهمية عن دعم المستهلكين، وهو دعم الإنتاج وذلك من خلال تقديم مستلزمات الإنتاج ( من بذار، أسمدة، محروقات)، بالإضافة إلى سياسة التسعير بوجهيها إما أعلى من سعر السوق، أو أدنى من سعر السوق (العقيدي،2008).

أما فيما يخص مصفوفة الحسابات الاجتماعية Social Accounting Matrix (SAM)، فهي تعد أداة هامة كقاعدة بيانات اقتصادية ، وأداة لضبط العلاقات الاقتصادية وإطاراً لبيان دور كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد القومي، وتستخدم كمغذ للبيانات اللازمة للنماذج التوازنية العامة القابلة للحساب Computable General Equilibrium Model (CGEM)، والتي تستخدم عادة لدراسة أثر السياسات الاقتصادية المتبعة على الأهداف التنموية وبخاصة: توزيع الدخل، الفقر، البطالة. حيث تعد مصفوفة الحسابات الاجتماعية إطار شامل، مرن، ومفصل يوضح آلية توليد الدخل من خلال فعاليات الإنتاج وتوزيع الدخل وإعادة توزيعه بين المجموعات الاجتماعية والمؤسساتية (Round,2003) وذلك باستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية، والسياسات الاقتصادية الكلية وما يهمنا منها في بحثنا المقدم سياسة دعم الإنتاج الزراعي (دعم القمح بشكل خاص).

بشكل عام تمثل قضايا النمذجة ومنهجياتها محوراً مهماً وأساسياً لاتخاذ القرارات التنموية بالنسبة للبلدان النامية (ومنها سورية) ، وتستند هذه الأهمية للنمذجة من ناحية عامة لكونها أداة من الأدوات المهمة في تحليل وتقويم السياسات الاقتصادية، وبالنسبة للاقتصاد السوري تستند النمذجة على عدد من الاعتبارات وهي أن النماذج توفر إطاراً جيداً للتعامل مع مختلف الموضوعات الاقتصادية والتنموية بشكل متكامل وبطريقة منهجية منظمة تساعد على دراسة وتحليل العلاقات فيما بينها بصورة متناسقة ومتكاملة.

يأتي التركيز على النمذجة تلبية لحاجة ماسة في الاقتصاد السوري للارتقاء بعملية صنع واتخاذ القرارات. وبما أن النمذجة تمثل أداة فنية جيدة لتحليل السياسات الاقتصادية والتنموية واختيار السيناريوهات والمفاضلة فيما بينها على أساس كمي، فإنها ستوفر إطاراً يمكننا من تقويم السياسات من منظور أكثر دقة وشمولاً مما يتيسر بالطرائق غير المعتمدة على النماذج. كما يشكل هذا الهدف الاستراتيجي إطاراً ملائماً لتحقيق كثير من الأهداف التنموية مثل بناء قاعدة معلومات تخطيطية خاصة بالاقتصاد السوري( Round , 2003) .

## 1-1 أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كون مصفوفة الحسابات الاجتماعية أداة تسمح بوصفها شاملة بالتمثيل الكامل للمعاملات الاقتصادية في فترة ما، وتسمح بوصفها تفصيلية بالبحث في الاعتماد الضمني أو البيني من الناحية الفنية والمؤسساتية السائدة ضمن النظام الاقتصادي والآثار المحتملة لتطبيقاتها بالإضافة إلى نتائج السياسات المتبعة، كما تمكن من إجراء التحليل للسياسات القطاعية، وبالتالي تسمح للباحث بالتخطيط ضمن إطار اقتصادي شامل ومتماسك.

بالإضافة إلى أهمية سياسات الدعم في الاقتصاد القومي، حيث يعتبر الدعم من الناحية الاقتصادية تدخلاً في قوى السوق وانحرافاً (تشويهاً) للتوازن الذي يمكن أن ينتج عند التقاء العرض بالطلب،وما يتبعه من تحديد الأسعار والإنتاج. حيث يعني الدعم تخصيص مبالغ من الخزينة العامة أو حرمان هذه الخزينة من مبالغ كان يمكن أن تحصل عليها قبل الدعم. وتبغي الحكومة من تدخلها في قوى السوق إقرار الأولويات الاقتصادية التي تعتقد بأهميتها.لذلك استخدم الدعم في تنمية القطاع الزراعي في البلدان المتقدمة والنامية زراعياً ومنها سورية وللمشاريع الزراعية من أجل إقامة قاعدة زراعية وطنية قادرة على المنافسة الأجنبية نسبياً ، كما تنبع أهمية البحث بشكل كبير من التعرف على إطار محاسبي جديد يمكن أن يتم من خلاله التخطيط التنموي بالشكل الأمثل بالإضافة إلى تقويم السياسات الاقتصادية من الناحية الكمية (سياسة دعم القمح بشكل خاص) .

## 1-2 مشكلة البحث

تعتبر سياسة الدعم من السياسات التي تثقل ميزانية الدولة وتؤدي إلى زيادة المصروفات الحكومية ، وخاصة أن المبالغ المخصصة لدعم القمح تعتبر كبيرة جداً سواء كان دعم للمنتجين أو دعم للمستهلكين وقد يكون ذلك على حساب أنشطة اقتصادية أخرى ، فضلاً عن أن زيادة المصروفات الحكومية تؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي ومن ثم الارتفاع المحسوس في المستوى العام للأسعار، حيث يعتبر القمح من أهم المحاصيل الإستراتيجية في سورية ويحظى بأهمية كبيرة لاعتبارات تتعلق بالأمن الغذائي للسكان ، وضرورة الاحتفاظ بمخزون احتياطي دائم باعتبار أكثر من 60% منه يستهلك على شكل خبز كمصدر أساسي للغذاء ، وبالتالي فإن تغيير سياسة الحكومة في مجال دعم القمح قد يترتب عليها عدة آثار من حيث الاستهلاك والتصدير حيث تتجسد مشكلة البحث بالأسئلة التالية:

1-ما هو أثر تخفيض دعم المستهلكين على القمح استهلاكاً وتصديراً ؟

2-هل يؤدي إلغاء الدعم الحكومي عن القمح إلى زيادة في قيمة الواردات وانخفاض في قيمة الصادرات؟

تتجلى مشكلة البحث في أن هذه النقاط وغيرها لم تخضع للتقييم الكمي ، ودراسة نتائجها المباشرة، حيث تستخدم عادة مصفوفة الحسابات الاجتماعية والتي تعد الأداة المثلى للتقييم والتحليل في مثل هذه الحالات ، وهنا تكمن مشكلة البحث الأساسية حيث لم يتم استخدام هذه المصفوفة بشكل كبير والتي تعتبر من الأدوات المناسبة المستخدمة لتقييم السياسات كمياً على الرغم من الأهمية البالغة لها.

### 1-3 أهداف البحث

**الهدف العام :** يهدف البحث بشكل أساسي إلى بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية في سورية لعام 2009 بغرض تحليل جانب مهم من الاقتصاد السوري ألا وهو القطاع الزراعي، حيث يعرض البحث واقع هذا القطاع وأهميته في الاقتصاد ، كما يتعرض للسياسات الاقتصادية المتبعة في تسيير أموره، وبشكل خاص تلك المتعلقة بسياسات الدعم (دعم القمح نموذجاً). بالإضافة إلى محاولة استقراء الواقع المستقبلي في ظل السياسات القائمة واتباع السياسة الأمثل باستخدام أدوات النمذجة الاقتصادية والتي تعد مصفوفة الحسابات الاجتماعية من أهمها .

- بيان أثر سياسة دعم القمح على موازنة الدولة بشكل عام.
- إظهار أثر إلغاء الدعم على كل من صادرات وواردات القمح.
- إظهار صافي الادخار أو صافي الدين للسنة المدروسة.
- بيان الأثر الاقتصادي والاجتماعي لسياسات دعم القمح على المستهلكين.
- التوصل إلى نموذج اقتصادي ( Macro SAM ) قادر على التقييم الكمي لأي تغيير يراد إجرائه ومعرفة الآثار الإيجابية أو السلبية لهذا التغيير بغية اختيار الأمور ذات الجدوى والفعالية على الاقتصاد الكلي.
- استخدام المصفوفة للتعرف على عدة مؤشرات اقتصادية أي يمكن اعتبارها كقاعدة بيانات اقتصادية لمجموعة من المؤشرات المهمة( مؤشرات الاقتصاد الكلي ) .

### 1-4 فرضيات البحث

1- إلغاء الدعم الحكومي عن القمح يؤثر بشكل سلبي على ميزانية الدولة .
2- إلغاء الدعم الحكومي عن القمح يؤدي إلى نقص في قيمة المستوردات وزيادة في قيمة الصادرات .
3- زيادة الدعم الحكومي للقمح تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي للقمح .

**1-5 منهج البحث**

يقوم البحث على ما يلي

1- المنهج الوصفي التحليلي: بناء مصفوفة الحسابات وتفصيل مكوناتها والتوصل إلى وضع نموذج للقمح وتوضيح أثر دعم القمح على موازنة الدولة بشكل عام وعلى قطاع الزراعة وباقي القطاعات الاقتصادية ، كما يقوم بالتعريف على مصفوفة الحسابات الاجتماعية من حيث آلية بنائها ومعايرتها وطرق استخدامها في تحليل وتقييم السياسات الاقتصادية وبناء النماذج المستقبلية،حيث تضم المصفوفة عدد من العناصر وهي ( الأنشطة ، السلع ، عوامل الإنتاج ، القطاعات العائلية ، الحكومة ، حساب رأس المال ، حساب العالم الخارجي ) حيث تمثل الصفوف دخول مختلف الحسابات في حين تمثل الأعمدة إنفاق هذه الحسابات،حيث توضح مصفوفة الحسابات مختلف العلاقات التشابكية فيما بين هذه العناصر .

2- المنهج الإحصائي: اعتمد البحث على الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالحسابات القومية والاجتماعية الخاصة بالاقتصاد السوري لسنة واحده فقط ، بالإضافة للبيانات المتعلقة بتكاليف وإيرادات إنتاج القمح (البعلي والمروي) وتبعا لنوعيه القاسي والطري ، حيث تشكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية جدولاً للمدخلات والمخرجات، ولذلك سيتم تشكيل قاعدة البيانات التي سوف تستخدم لبناء هذه المصفوفة باستخدام الأساليب والبرامج الإحصائية المتبعة في هذه الحالات ومن أهمها: ( SPSS,EXCEL) .

## 1-6 مفهوم مصفوفة الحسابات الاجتماعية ومكوناتها

### 1-6-1 التعريف بمصفوفة الحسابات الإجتماعية

يعود الفضل في استخدام مصفوفة الحسابات الإجتماعية لأغراض النمذجة إلـــى (R.Stone,1962) عندما استخدمت هذه المصفوفة كجزء من نموذج كمبردج للنمو اعتماداً على البيانات البريطانية لعـــام 1960، وقد أعقب ذلك الكثير من الأعمال البحثية لبناء مصفوفات حسابات اجتماعية ولعل من أهمها الخاصة بإيران وسيرلانكا (Pyatt and Round ,1990) ، أما فيما يتعلق بمصـــفوفات الحســـابات الإجتماعية العربية ، فهناك الخاصة بالاقتصاد الكويتي لعام 1980 والتي اســـتهدفت تقيـــيم المســـار المتوسط الأجل للاقتصاد الكويتي(Khorshid,1990) كما تم تركيب مصفوفة للاقتصاد المصـــري بهدف تقييم الآثار الاقتصادية لسياسات الإصلاح الاقتصادي (Khorshid, 1994).

كما قامت تونس بتركيب مصفوفة للحسابات الإجتماعية لعام 1985لغرض تقيـــيم نتـــائج السياســـات التجارية والسعرية المتبعة من قبل السلطات الاقتصادية (Bousselmi وآخرون 1989) كمـــا تمـــت دراسة آثار التحرير المالي بتونس من خلال مصفوفة الحسابات الإجتماعية، كمـــا أعـــدت مصـــفوفة للاقتصاد المغربي 1984و1985 (Morrison, 1991) ، كما قام (Hassan,1994) ببناء مصفوفة حسابات اجتماعية لغرض قياس تأثير سياسات التصحيح المقترحة مـــن البنـــك الـــدولي للاقتصـــاد السوداني ( الكواز ، 2006).

تضم المصفوفة بيانات الحسابات القومية ، الموازنة العامة ، بيانات من ميزان المدفوعات ، وتركز على توزيع واستخدام الدخل الناتج بحسب عملية الإنتاج ، فهي تأخذ التدفق الدائر للدخل من أسواق السلع ومدفوعات العوامل الذاهبة للأسر والعائدة إلى أسواق السلع من خلال الإنفاق على البضائع الجاهزة .

وثمة ثلاثة دوافع تقف وراء إنشاء مصفوفة الحسابات الاجتماعية أولها : أنها تعرض المعلومات بطريقة تظهر فيها مدخلات وخرجات القطاعات بصورة واضحة ، ثانيها : بإظهار التعارضات في البيانات من مصادر مختلفة ، ثالثها : تقدم كافة البيانات المطلوبة أو على الأقل الجزء الأكبر منها لأنماط مختلفة من النماذج وأهمها نماذج مضاعف مصفوفة الحسابات الاجتماعية المستخدم في دراستنا بالإضافة إلى نموذج التوازن العام المقدر( Round , 2003).

مصفوفة الحسابات الإجتماعية هي مصفوفة مربعة تتضمن صفاً وعموداً لكل من الحسابات المتضمنة بهذه المصفوفة ، مع ضرورة مساواة مجموع الصف بمجموع العمود ، وعادة ماتتضمن المصفوفة الحسابات التالية : الأنشطة ، السلع ، العوامل ، المؤسسات وبقية أنحاء العالم ، حيث تعتبر مصفوفة الحسابات الإجتماعية أداة محاسبة قومية وهي بذلك تعتبر أحد أدوات التأكد من سلامة تقديرات

الحسابات القومية الإجمالية إضافة إلى أهميتها في احتساب العديد من المتطلبات الاقتصادية على مستوى مختلف القطاعات والمؤسسات .

تمثل مصفوفة الحسابات الاجتماعية بشكل رئيس التدفق الحلقي ضمن مبادلات الاقتصاد على شكل مصفوفة ، بينما تركز مصفوفة المدخلات والمخرجات على الاعتماد–البيني فيما بين القطاعات في حسابات الإنتاج التفصيلية ، في مصفوفة الحسابات الاجتماعية يعتبر تمثيل التدفق الحلقي متكاملا بأن حساب المدخلات لكل التدفقات ناتجة عن عمليات الإنتاج الداخلية وتوزيع الدخل والاستهلاك وتكوين رأس المال، كل صف من مصفوفة الحسابات الاجتماعية يظهر التدفقات لقطاع انتاجي ما في الاقتصاد بينما تظهر الأعمدة المقابلة لها الإنفاقات (الحسابات القومية ، الأمم المتحدة ، 1993) .

بما أن النظام الحسابي ذو مدخلين ، فيجب أن يكون مجموع الأعمدة مساوي لمجموع الصفوف المقابلة حيث يعتمد المعنى الاقتصادي لشرط المعايرة العامة على ( تساوي مجاميع القيم فيما بين الأعمدة والسطور للمصفوفة ) على حقيقة أن مصفوفة الحسابات الاجتماعية هي تمثيل للتدفقات الخارجية داخل الاقتصاد ويمكن دراستها من عدة وجهات نظر :

- التكاليف يجب أن تكون مساوية للعوائد في كل قطاع إنتاجي .
- النفقات يجب أن تكون مساوية للدخل لكل عامل مؤسساتي .
- إجمالي المدخرات يجب أن تكون مساوية لإجمالي الاستثمارات بالإضافة لتراكم رأس المال .

**1-7 بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية وآلية معايرتها**

تتكون مصفوفة الحسابات الاجتماعية من الحسابات التالية :

**1-7-1 السلع والأنشطة**

يتم التمييز بين السلع والأنشطة في المصفوفة حيث :

تشير السلع لأسواق السلع والخدمات وتشير الأنشطة للإنتاج المحلي من المنتجات من قبل الصناعات (وهي الجهات التي تنتج السلع والخدمات ) ، وتنبع أهمية التمييز لأن بعض الأنشطة تنتج أكثر من سلعة وبنفس الوقت فإن السلع يمكن أن تنتج من قبل أكثر من نشاط ، تقاس القيم في حسابات النشاط بأسعار المنتجين ( سعر باب المزرعة أو المصنع ) .

تنتج الأنشطة السلع والخدمات من خلال الجمع بين عوامل الإنتاج والمدخلات الوسيطة والذي يظهر في عمود النشاط في الSAM حيث تقوم الأنشطة بتسديد الأجور والإيجارات المستحقة من خلال مايسمى بالقيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ) وهذا مايمثل عملية الدفع من

الأنشطة إلى العوامل وبالتالي تدخل القيمة المضافة في ال SAM في عمود النشاط وسطر العامل ($R_3$–$C_2$) ، ( تمثل C العمود ، تمثل R السطر ضمن المصفوفة )

وبالمثل فإن الطلب الوسيط يمثل المدفوعات من قبل الأنشطة إلى السلع ($R_1$–$C_2$) ، أما استهلاك رأس المال للأنشطة يتمثل في ($R_5$–$C_2$) والضرائب المدفوعة على الأنشطة تتمثل في ($R_4$–$C_2$) ، حيث أن القيمة المضافة والطلب الوسيط مضافاً لهم استهلاك رأس المال وقيمة الضرائب تعطي قيمة الناتج الإجمالي الذي يتمثل في حساب سطر الأنشطة بما يسمى العرض المحلي ($R_2$–$C_1$) ويضاف له قيمة الدعم الحكومي على الأنشطة ($R_2$–$C_4$) ، هذه المعلومات عن الإنتاج والواردة في عمود الأنشطة هي جزء المدخلات من نموذج جداول المدخلات والمخرجات والتي تمثل المدخلات الوسيطة والعوامل بالنسبة لكل وحدة من الناتج (Breisinger and others , 2010 ).

يتم توفير السلع عن طريقين :

1- السلع المنتجة محلياً ($C_1$–$R_2$)
2- السلع المستوردة ($C_1$–$R_6$)

( ضرائب المبيعات غير المباشرة + الرسوم الجمركية على الواردات ) والتي تدفع على السلع المطلوب توفيرها توضع مع قيمة السلع المحلية والمستوردة وهذا يعني أن القيم في حسابات السلعة تحسب بسعر السوق ، وكما ذكر سابقاً فإن هناك عدد من الجهات الاقتصادية تشتري السلع والخدمات على سبيل المثال الأنشطة تشتري السلع لاستخدامها كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج ($C_2$–$R_1$) .

أما الطلب النهائي للسلع فيتكون من :

- الإنفاق الاستهلاكي للقطاعات العائلية أو ما يسمى بالإنفاق الخاص + الإنفاق الحكومي أو ما يسمى بالإنفاق الجاري ، ويرد هذا البند تحت اسم الاستهلاك النهائي للمؤسسات ($C_4$–$R_1$)

- تكوين رأس المال الإجمالي أو الاستثمار ($C_5$–$R_1$)

- الصادرات أو الطلب التصديري ($C_6$–$R_1$)

تم إنشاء صف السلعة من خلال مصادر الطلب هذه ( وهو يمثل ما دفع من قبل الجهات المختلفة للسلع ) ، حسابات سطر وعمود السلعة يشار إليها في بعض الأحيان على أنها حسابات ( العرض والاستخدام ) أو إجمالي المعروض من السلع وأنواعه المختلفة من الاستخدامات والمطاليب .

ومن الجدير بالذكر أن المعلومات المطلوبة لبناء حسابات الأنشطة والسلع الإجمالية (توجد في المجموعة الإحصائية ، فصل الحسابات القومية ) أما حسابات الأنشطة والسلع التفصيلية يتم الحصول

عليها من خلال جداول العرض والاستخدام من جداول المدخلات والمخرجات ، وتنشر هذه البيانات من قبل المكتب المركزي للإحصاء .

### 1-7-2 المؤسسات

تختلف المصفوفة هنا عن مصفوفة المدخلات والمخرجات لأنها لاتهتم فقط بتتبع تدفقات إيرادات ومصروفات الأنشطة والسلع ، بل تحتوي أيضاً على المعلومات الكاملة عن الحسابات المؤسسية المختلفة مثل ( الأسر والحكومة) .

حيث يتلقى حساب المؤسسات ما يلي :

1- الضرائب على السلع ($C_1-R_{2-6}$) ومنها الضرائب المباشرة التي تدفعها الأسر
2- الضرائب على الأنشطة ($C_2-R_4$)
3- عوامل دخل المؤسسات : أي الدخول المكتسبة بواسطة العوامل خلال عملية الإنتاج
4- مبالغ الدخل الكلية المستلمة من العالم الخارجي ($C_7-R_4$) ومنها الحوالات المالية الواردة من أفراد الأسرة العاملين في الخارج ، بالإضافة إلى ماتتلقاه الحكومة من بقية العالم مثل المساعدات التنموية والمنح الخارجية ويضاف هذا كله إلى الدخول من الضرائب المختلفة لتشكل إجمالي الإيرادات الحكومية .

تقوم المؤسسات باستخدام هذه الإيرادات لتغطية نفقات الاستهلاك ( الحكومي والخاص ) أي ($C_4-R_1$) وتخصيص مبالغ للدعم أي ($C_4-R_2$) والتحويلات إلى المؤسسات والأسر ($C_4-R_4$) ، بالإضافة إلى الحوالات إلى الخارج ($C_4-R_7$) .

إن الفرق مابين إجمالي الإيرادات المؤسسية والنفقات المالية هو إما الادخار أو العجز في حال تجاوزت النفقات الدخول ($C_4-R_5$) ، المعلومات عن الحسابات الحكومية تحدد من قبل ميزانيات القطاع العام والتي تقوم بنشرها وزارة المالية في البلد .

### 1-7-3 الاستثمار

وفقاً للحسابات السابقة فإن الاستثمار أو إجمالي رأس المال المشكل والذي يتضمن تغييرات في المخزون يجب أن يساوي مجموع المدخرات ، حيث أن الفرق بين المدخرات المحلية الإجمالية والطلب الكلي على الاستثمار هو عبارة عن مجموع التدفقات الرأسمالية من الخارج .

### 1-7-4 الحساب الخارجي ( باقي دول العالم )

المعلومات عن الحساب الجاري أو ما يسمى حساب بقية العالم يحدد من خلال ميزان المدفوعات والتي يقوم بنشرها البنك المركزي في البلد .

– إدخال البيانات للحسابات يفضل أن يتم من اليمين لليسار أو بعبارة أخرى يجب موازنة حساب الأنشطة ثم حساب السلع والاستمرار حتى الوصول إلى الحساب النهائي وهو حساب بقية العالم.

– في حال وجود عجز في حساب الادخار يتم إدخال رقم سالب للادخار في نفس العام ضمن نموذج المصفوفة .

الجداول( 1–1 و 2–1 ) يوضحان المدخلات الواردة في المصفوفة و المخطط التفصيلي للمصفوفة SAM

**الجدول (1–1 ) : المدخلات الواردة ضمن مصفوفة الحسابات الاجتماعية**

| الرمز | التوضيح |
|---|---|
| $(R_3–C_2)$ | تمثل القيمة المضافة : أي ما تضيفه الأنشطة (زراعة ، صناعة ...) لعوامل الإنتاج |
| $(R_1–C_2)$ | تمثل الاستهلاك الوسيط : تمثل المدفوعات من الأنشطة لمختلف السلع ( سماد،محروقات.....) |
| $(R_5–C_2)$ | استهلاك رأس المال للأنشطة |
| $(R_4–C_2)$ | الضرائب التي تدفع على الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية .... |
| $(R_2–C_1)$ | العرض المحلي أو ما يسمى الناتج المحلي الإجمالي وهو مجموع القيمة المضافة والاستهلاك الوسيط والضرائب واستهلاك رأس المال وهي التي تعطي السلع المنتجة محلياً . |
| $(C_1–R_6)$ | السلع المستوردة والتي تضاف للسلع المحلية لتشكل العرض الكلي من السلع . |
| $(C_4–R_1)$ | الاستهلاك النهائي ( للأسر ، القطاع الخاص ، الحكومة ) من السلع |
| $(C_5–R_1)$ | المبالغ التي يتم استثمارها من قيمة أرباح السلع |
| $(C_6–R_1)$ | إجمالي الصادرات أو الطلب المصدر من السلع |
| $C_1–R_{2-6}$ | الضرائب على السلع المحلية والرسوم الجمركية على السلع المستوردة |
| $(C_3–R_4)$ | دخل المؤسسات الذي يمثل دخل عوامل الإنتاج ( أرض ، عمل ، رأس مال ) |
| $(C_4–R_5)$ | الادخار وهو الفرق مابين إجمالي الإيرادات المؤسسية والنفقات المالية |

المصدر : بالاستناد إلى الإطار النظري .

**الجدول (1-2) : البنية الأساسية لمصفوفة الحسابات (ماكرو SAM )**

| | السلع | الأنشطة | العوامل | المؤسسات | رأس المال/الاستثمار | باقي العالمG&S | باقي دول العالمf&f | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **السلع** | | الاستهلاك الوسيط | | الاستهلاك النهائي | الاستثمار | الصادرات | | **الطلب الكلي للإنتاج** |
| **الأنشطة** | العرض المحلي | | | الدعم الحكومي | | | | **الناتج النهائي** |
| **العوامل** | | القيمة المضافة | | | | | عامل الدخل من الخارج | **عامل الدخل الكلي المستلم** |
| **المؤسسات** | | الضرائب مطروحا منها الدعم | عوامل دخل المؤسسات | التحويلات المؤسسية الداخلية | | | مبالغ الدخل الكلية المستلمة بدون إيصالات | **المبالغ المؤسساتية المستلمة بإيصالات** |
| **رأس المال/الادخار** | | استهلاك رأس المال | | المدخرات أو العجز | | | تحويل رؤوس الأموال من الخارج | **السيولة النقدية الكلية لحساب رؤوس الأموال** |
| **باقي العالم G&S** | الواردات | | | | حساب الموازنة لتجارة السلع والخدمات | | التدفق الجاري | **المبالغ الكلية النقدية للتجارة من باقي دول العالم** |
| **باقي دول العالمf&f** | | | إيصالات المدفوعات للخارج | التحويلات الحالية للخارج | تحويلات رؤوس الأموال للخارج | الميزان التجاري الخارجي | | **المبالغ الكلية النقدية من باقي دول العالم** |
| **المجموع** | **الحجم الكلي للإنتاج الخاضع للعرض** | **الناتج الكلي** | **إيصالات المدفوعات الكلية للدخل** | **الحجم الكلي لإنفاق المؤسسات** | **الحجم الكلي لحساب السيولة النقدية لرؤوس الأموال** | **السيولة النقدية الكلية للتجارة لباقي دول العالم** | **السيولة النقدية الكلية لباقي دول العالم** | |

المصدر : المركز الوطني للسياسات الزراعية ، توزيع الدخل والفقر 2008 .

تتبع هيكلية المصفوفة بحسب الجدول ثلاث خطوات أساسية وهي :

1- بناء إطار عام يعتمد على أرقام الحسابات الوطنية .
2- تقييمات مستقلة لحسابات الإنتاج التفصيلية ( السلع ، الأنشطة ) .
3- دمج الحسابات التفصيلية ضمن إطار مرجعي وموازنة المصفوفة ومعايرتها .

**1-8 الروابط الاقتصادية والآثار المضاعفة**

**1-8-1 تعريف الصدمة الخارجية**

هي إحداث تغييرات من ناحية الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يتم التغير في الطلب المصدر والإنفاق الحكومي والطلب الاستثماري ، على سبيل المثال عندما نقوم بالتغيير في الطلب على الصادرات وذلك في حال فتح أسواق جديدة للسلع السورية سوف ينجم عنه تغيير في الادخار الذي يؤدي إلى تغيير في الاستهلاك النهائي للمؤسسات ويؤدي إلى تغيير في المبالغ المستثمرة ... الخ

أما آثار الصدمات لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على حد سواء .

**1-8-2 الآثار المباشرة والغير مباشرة**

هي الآثار المتعلقة بالقطاع المتأثر بالصدمة بشكل مباشر ، على سبيل المثال الزيادة الخارجية في الطلب على صادرات البلد الزراعية لها تأثير مباشر على قطاع الزراعة ، ومع ذلك قد يكون لها آثار غير مباشرة أيضاً ناجمة عن ارتباط الزراعة مع القطاعات الأخرى والأجزاء الباقية من الاقتصاد ، هذه الروابط الغير مباشرة تستطيع أن تكون بدورها منفصلة عن روابط الإنتاج والاستهلاك ، عندما نضيف كل الروابط المباشرة وغير المباشرة نصل إلى مقياس الأثر المضاعف للصدمة أو ماهو مقدار الأثر المباشر الذي يساهم بهذا التضخيم أو المضاعفة من خلال آثار الربط الغير مباشرة .

تحدد روابط الإنتاج من خلال تقنيات الإنتاج القطاعي والتي ترد في أجزاء المدخلات والمخرجات من SAM والتي يتم تمييزها من خلال الروابط الأمامية والخلفية (Breisinger and others, 2010 ).

**1-8-3 روابط الإنتاج الخلفية**

هي عبارة عن الطلب على المدخلات الإضافية المستخدمة من قبل المنتجين لتوفير البضائع والخدمات الإضافية ، على سبيل المثال عند توسيع الإنتاج الزراعي فإن ذلك يتطلب سلع وسيطة مثل الأسمدة والآلات وخدمات النقل وهذا الطلب ينشط الإنتاج في القطاعات الأخرى من أجل عرض هذه

السلع الوسيطة ، وهذا يعني أنه كلما كانت المدخلات أكثر كثافة فإن تقنيات الإنتاج في القطاع أكثر قوة من ناحية الروابط الخلفية هذه .

### 1-8-4 روابط الإنتاج الأمامية

يتم احتسابها من أجل العرض المتزايد من المدخلات للصناعات المقابلة ، على سبيل المثال عند توسيع الإنتاج الزراعي فإنه يقوم بتوفير سلع أكثر إلى قطاع التصنيع الغذائي والذي بدوره يحفز الإنتاج التصنيعي .

هذا يعني أنه كلما زادت أهمية القطاع بالنسبة للصناعات الأخرى كلما كان أكثر قوة من ناحية الروابط الأمامية وكلما كانت روابط الإنتاج الأمامية والخلفية أكثر قوة فإنها تؤدي إلى مضاعفات أكثر .

مضاعفات المدخلات والمخرجات التقليدية تقوم بقياس أثر الروابط الإنتاجية فقط فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الروابط الاستهلاكية والتي تنشأ عند التوسع في الإنتاج والذي يقوم بتوليد الدخول الإضافية لكل من العوامل والأسر والتي تستخدمه بعد ذلك لشراء السلع والخدمات .

مثال : عند التوسع في الإنتاج الزراعي ترتفع دخول المزارعين حيث يقومون باستخدامها لشراء السلع الاستهلاكية معتمدين بذلك على حصة السلع القابلة للتداول أو غير القابلة للتداول عند الأسر أو ما يسمى (السلال الاستهلاكية ) حيث يقوم المنتجين المحليين بالاستفادة من هذه الزيادة في الطلب على منتجاتهم .

حجم الروابط الاستهلاكية يعتمد على عوامل مختلفة متضمناً :

1- حصة عامل توزيع الدخل إلى الأسر .
2- مكونات السلال الاستهلاكية .
3- حصة البضائع المعروضة محلياً من الطلب على السلع الاستهلاكية .

تشير الدلائل عن البلدان النامية أن آثار الروابط الاستهلاكية أكبر من آثار الروابط الإنتاجية حيث :

تمثل 75-90% من الآثار المضاعفة الكلية في الصحراء الإفريقية الجنوبية و 50-60% في آسيا .

لذا فإن مضاعفات الـــSAM أكبر من مضاعفات المدخلات والمخرجات لأنها تستحوذ على روابط دخول الاستهلاك والإنتاج معاً ، و الشكل 1-1 يوضح طرائق دراسة الآثار المباشرة و الغير مباشرة للصدمة الخارجية (ROUND,2003) .

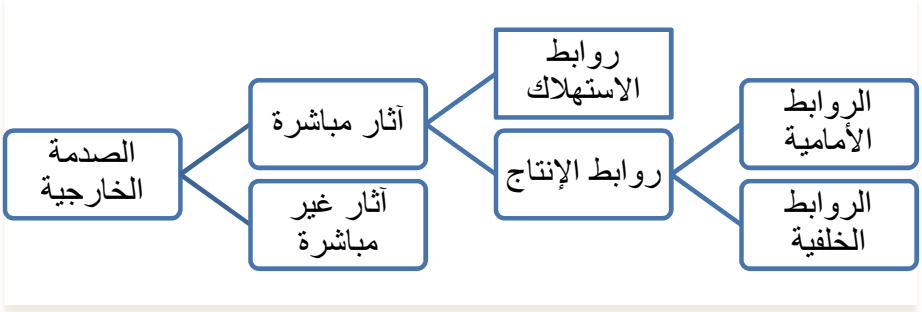


**الشكل 1-1 أثر التغير الكمي على روابط الإنتاج والاستهلاك**

يتضح من الشكل (1-1) أن الروابط الاقتصادية ثابتة إلى حد ما وهي تحدد عادة من خلال الخصائص الهيكلية للاقتصاد ( تقنيات الإنتاج القطاعية ، مكونات السلال الاستهلاكية للأسر ) الآثار المضاعفة تستحوذ من جهة أخرى على الآثار المشتركة للروابط الاقتصادية على مدى فترة من الزمن .

على سبيل المثال إن روابط الإنتاج الأمامية توضح بأن زيادة الإنتاج الزراعي تؤدي إلى التحفيز في إنتاج الأغذية المصنعة من خلال زيادة المعروض من مدخلات هذا القطاع ، والتي تعتبر المرحلة الأولى من أثر الترابط بين الزراعة وتصنيع الأغذية ، ومع ذلك فإن المرحلة الثانية تظهر بأن الزيادة في إنتاج الغذاء المصنع سيكون لها أثر للروابط الأمامية للإنتاج على القطاعات الأخرى ، مثل قطاع المطاعم الذي يقوم باستخدام الغذاء المصنع كمدخل وسيط ، بشكل مشابه في المرحلة الثالثة فإن التوسع في قطاع المطاعم سوف تولد طلب أكبر أيضاً للقطاعات الأخرى ، وهذه العملية تستمر عبر جولات عديدة كأثر زيادة الإنتاج الزراعي بشكل متتالي عبر الاقتصاد وأخيراً تصبح قليلة بما يكفي بحيث يمكنها أن تتوقف على نحو واقعي وفعال .

مضاعفات الـــ SAM تقوم بقياس قيمة كل من آثار الربط الإنتاجي والاستهلاكي فهي تستحوذ على الآثار المباشرة وغير المباشرة في البداية وعلى كل المراحل اللاحقة في عملية التدفق الدائري للدخل .

وبشكل آخر فإن المضاعفات تقوم بتحويل التغييرات الأولية في الطلب الخارجي ( مثلاً زيادة الطلب الزراعي المصدر ) إلى تغييرات في الدخل والإنتاج الكلي للحسابات الداخلية ( داخل البلد ) .

### 1-9 صيغة المضاعف المستخدمة في التحليل وفرضياتها

نماذج المضاعف هي أبسط أنواع النماذج لأنها تحقق عدداً من الافتراضات المحددة حيث يتم افتراض بأن الأسعار ثابتة وإن أي تغيير في الطلب سوف يؤدي إلى تغيير في المخرجات المادية وليس في الأسعار وهذا بدوره يتطلب افتراض إضافي بأن عامل الموارد الاقتصادية غير محدود أو

غير مقيد بحيث أن أي زيادة في الطلب يقابلها زيادة في العرض ، وأخيراً فإن نموذج المضاعف يفترض أن جميع العلاقات الهيكلية بين القطاعات والأسر والمؤسسات في الاقتصاد لا تتأثر بالتغيرات الخارجية في الطلب .

**صيغة المضاعف**

يستخدم الجبر المصفوفي لاشتقاق صيغة المضاعف ، وسنقوم باشتقاقها ومعرفة معادلاتها باستخدام قطاعين في الSAM على الرغم من أن الصيغة النهائية يمكن استخدمها وتطبيقها على أي عدد من القطاعات ، أي هنا افترضنا $A_1$ هو القطاع الأول و $A_2$ هو القطاع الثاني و $C_1$ السلعة الأولى من القطاع الأول و $C_2$ السلعة الثانية من القطاع الثاني كما هو موضح في الجدول ( 3-1 ) حيث سيتم وضع رموز للإشارة إليها في معادلاتنا التي تم توضيحها في الجدول (4-1).

**الجدول ( 1-3 ) : مدخلات ال SAM معبراً عنها برموز**

| | **الأنشطة** | | **السلع** | | **العوامل** | **الأسر** | **الطلب الخارجي** | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | $A_1$ | $A_2$ | $C_1$ | $C_2$ | $F$ | $H$ | $E$ | |
| $A_1$ | | | $X_1$ | | | | | $X_1$ |
| $A_2$ | | | | $X_2$ | | | | $X_2$ |
| $C_1$ | $Z_{11}$ | $Z_{12}$ | | | | $C_1$ | $E_1$ | $Z_1$ |
| $C_2$ | $Z_{21}$ | $Z_{22}$ | | | | $C_2$ | $E_2$ | $Z_2$ |
| $F$ | $V_1$ | $V_2$ | | | | | | $V$ |
| $H$ | | | | | $V_1+V_2$ | | | $Y$ |
| $E$ | | | $L_1$ | $L_2$ | | $S$ | | $E$ |
| **الاجمالي** | $X_1$ | $X_2$ | $Z_1$ | $Z_2$ | $V$ | $Y$ | $E$ | |

**الجدول ( 1-4 ) : دلالات الرموز**

| **الرمز** | **الـــــــدلالـــــــة** |
|---|---|
| $X_1$ | قيمة الإنتاج الإجمالي من النشاط $A_1$ |
| $X_2$ | قيمة الإنتاج الإجمالي من النشاط $A_2$ |
| $Z_{11}$ | قيمة الاستهلاك الوسيط من السلعة $C_1$ والمستخدم بالنشاط $A_1$ |
| $Z_{12}$ | قيمة الاستهلاك الوسيط من السلعة $C_1$ والمستخدم بالنشاط $A_2$ |

| | |
|---|---|
| $Z_{21}$ | قيمة الاستهلاك الوسيط من السلعة $C_2$ والمستخدم بالنشاط $A_1$ |
| $Z_{22}$ | قيمة الاستهلاك الوسيط من السلعة $C_2$ والمستخدم بالنشاط $A_2$ |
| $Z_1$ | قيمة الطلب الكلي للسلعة $C_1$ |
| $Z_2$ | قيمة الطلب الكلي للسلعة $C_2$ |
| $C_1$ | الإنفاق الاستهلاكي للأسر من السلعة $C_1$ |
| $C_2$ | الإنفاق الاستهلاكي للأسر من السلعة $C_2$ |
| $E_1$ | المكونات الخارجية للطلب على السلعة $C_1$ ( الحكومة ، الاستثمار ، الصادرات ) |
| $E_2$ | المكونات الخارجية للطلب على السلعة $C_2$( الحكومة ، الاستثمار ، الصادرات ) |
| $V_1$ | القيمة المضافة المتحققة من النشاط $A_1$ |
| $V_2$ | القيمة المضافة المتحققة من النشاط $A_2$ |
| $V$ | مجموع دخل عوامل الإنتاج ( مايعادل دخل الأسرة ) |
| $L_1$ | قيمة الواردات من السلعة $C_1$ مع الرسوم الجمركية والضرائب العائدة للحكومة |
| $L_2$ | قيمة الواردات من السلعة $C_2$مع الرسوم الجمركية والضرائب العائدة للحكومة |
| $Y$ | مجموع دخل الأسر ( يعادل دخل عوامل الإنتاج ) |
| $S$ | الادخار الأسري |

المصدر : بالاعتماد على الإطار النظري لصيغة المضاعف

نقوم بقسمة كل مدخل في العمود من الجدول (1-3 ) على مجموع العمود لاشتقاق ما يسمى مصفوفة المعاملات تسمى ( مصفوفة M ) والمبينة في الجدول ( 1-5 ) حيث أن مصفوفة M لا تشمل المكونات الخارجية للطلب ( عناصر الطلب الخارجي ) .

جدول ( 1-5 ) : M-MATRIX

| | الأنشطة | | السلع | | العوامل | الأسر | الطلب الخارجي | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | $A_1$ | $A_2$ | $C_1$ | $C_2$ | $F$ | $H$ | $E$ | |
| $A_1$ | | | $B_1 = x_1 / z_1$ | | | | | $X_1$ |
| $A_2$ | | | | $B_2 = x_2 / z_2$ | | | | $X_2$ |
| $C_1$ | $A_{11} = z_{11} / x_1$ | $A_{12} = z_{12} / x_2$ | | | | $c_1 = c_1 / y$ | $E_1$ | $Z_1$ |
| $C_2$ | $A_{21} = z_{21} / x_1$ | $A_{22} = z_{22} / x_2$ | | | | $c_2 = c_2 / y$ | $E_2$ | $Z_2$ |
| $F$ | $v_1 = v_1 / x_1$ | $v_2 = v_2 / x_2$ | | | | | | $V$ |
| $H$ | | | | | $i$ | | | $Y$ |
| $E$ | | | $l_1 = l_1 / z_1$ | $l_2 = l_2 / z_2$ | | $s = s / y$ | | $E$ |
| **المجموع** | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | E | |

المصدر : بالاعتماد على الإطار النظري لصيغة المضاعف

$A$ : المعاملات الفنية أو التقنية ( حصص المدخلات الوسيطة في الإنتاج ) .

الطلب الكلي في كل قطاع هو مجموع ما يلي :

الطلب على المدخلات الوسيطة + الطلب على الإنفاق الأسري + المصادر الخارجية الأخرى للطلب

وهذا موضح في المعادلة :

$$Z_1 = a_1 x_1 + a_{12} x_2 + c_1 y + E_1$$

$$Z_2 = a_2 x_1 + a_{22} x_2 + c_2 y + E_2 \qquad 1-1$$

ولكن الإنتاج الإجمالي هو جزء من الطلب الكلي كما هو موضح في المعادلات

$$X_1 = b_1 \times z_1$$

$$X_2 = b_2 \times z_2 \qquad 1-2$$

و إجمالي دخل الأسرة يعتمد على حصة عائدات العوامل بكل قطاع كما هو موضح في المعادلات:

$$Y = v_1 x_1 + v_2 x_2 \qquad 1-3$$

نعوض المعادلة (2−1) بالمعادلة ( 3−1) يعطي إجمالي الدخل y بالمعادلة:

$$Y = v_1 b_1 z_1 + v_2 b_2 z_2 \qquad 1-4$$

نستطيع الآن استبدال X و Y الموجودين في المعادلة (1−1) بالمعادلات (2−1) و (4−1) والمعادلة الناتجة تأخذ الشكل:

$$Z_1 = a_{11} b_1 z_1 + a_{12} b_2 z_2 + c_1 (v_1 b_1 z_1 + v_2 b_2 z_2) + E_1$$

$$Z_2 = a_{21} b_1 z_1 + a_{22} b_2 z_2 + c_2 (v_1 b_1 z_1 + v_2 b_2 z_2) + E_2 \qquad (1-5)$$

ننقل كل البنود باستثناء الطلب الخارجي E إلى الجانب الأيمن فتصبح المعادلة بالشكل :

$$Z_1 - a_{11}b_1z_1 - a_{12}b_2z_2 - c_1v_1\ b_1\ z_1 + c_1v_2b_2z_2 = E_1$$

$$Z_2 - a_{21}b_1z_1 - a_{22}b_2z_2 - c_2v_1\ b_1\ z_1 + c_2v_2b_2z_2 = E_2 \qquad (1-6)$$

نقوم بإخراج عامل مشترك تصبح المعادلة :

$$(1 - a_{11}b_1 - c_1\ b_1\ v_1)z_1 + (-a_{12}\ b_2 - c_1v_2b_2)z_2 = E_1$$

$$(1 - a_{21}b_1 - c_2b_1v_1)z_1 + (-a_{22}b_2 - c_2v_2b_2)z_2 = E_2 \qquad (1-7)$$

نستخدم المصفوفات لتحويل المعادلة (7−3) إلى شكل مصفوفي و تأخذ الشكل:

$$\begin{bmatrix} 1 - a_{11}b_1 - c_1b_1v_1 & -a_{12}b_2 - c_1v_2b_2 \\ -a_{21}\ b_1\ -c_2\ b_1\ v_1 & 1-a_{22}\ b_2-c_2\ v_2\ b_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Z_1 \\ Z_2 \end{bmatrix} \equiv \begin{bmatrix} E_1 \\ E_2 \end{bmatrix} \qquad (1-8)$$

البند الأول في المعادلة (8−1) يسمى المصفوفة الواحدية نطرح منها مصفوفة المعاملات فيكون لدينا :

$$\begin{bmatrix} 1 - a_{11}b_1 - c_1b_1v_1 & -a_{12}b_2 - c_1v_2b_2 \\ -a_{21}\ b_1\ -c_2\ b_1\ v_1 & 1-a_{22}\ b_2-c_2\ v_2\ b_2 \end{bmatrix} = I - M \qquad (1-9)$$

إذا أسمينا المتجهين الآخرين Z و E نستطيع التعبير عن المعادلة (9−1) بالمعادلة التالية :

$$(\ I\ -\ M\ )\ Z\ =\ E \qquad (1\ -\ 10\ )$$

أخيراً من خلال ترتيب العناصر نصل إلى صيغة المضاعف في المعادلة:

$$Z\ =\ (I\ -\ M\ )^{-1} \times E \qquad (1\ -\ 11\ )$$

توضح هذه الصيغة أنه عند زيادة الطلب الخارجي E وذلك بعد أخذ آثار الروابط المباشرة وغير المباشرة سوف نصل إلى الزيادة الأخيرة في الطلب الكلي والتي تساوي Z ( وهو ما يعبر عنه بمضاعفات الصدمة المباشرة ) .

استنادا لما سبق تم توضيح الإطار النظري للمصفوفة ومضاعفاتها ، وسوف يتم ذكر واستعراض الدراسات المرجعية المرتبطة بموضوع هذا البحث ، وبالاعتماد على نتائج تحليل مصفوفة الحسابات الاجتماعية سيتم التوصل لأهداف البحث .

# الفصل الثاني الدراسات المرجعية

يعد القطاع الزراعي القاطرة التي تقود النمو الاقتصادي في معظم البلدان، وحتى البلدان الصناعية ارتكزت في انطلاقتها على القطاع الزراعي لتطويره وإيجاد المواد الأولية المستخدمة في الصناعة أو إيجاد القطع الأجنبي اللازم لاستيراد المستلزمات من الخارج. وفي سورية بدأ الاهتمام بالقطاع الزراعي منذ ***1963*** مع صدور قانون الإصلاح الزراعي، وصولاً إلى الثمانينات وصدور تعليمات إحلال الصناعة بالاعتماد على الموارد المحلية. ولذا فقد قامت الحكومات المتتالية برسم سياسات الدعم اللازمة لتطوير هذا القطاع وجعله منافساً حقيقياً للخارج .

**2-1** بين **قرقوط (*2011*)** في دراسة بعنوان **تقييم تنافسية الزراعة السورية** بتوضيح الأثر المالي لتصدير القمح القاسي من كونه يحقق أسعار أعلى بالمقارنة مع القمح الطري مبيناً أن تصدير القمح القاسي سوف يمكن سورية من تخفيض تكاليف الدعم المطبقة عندما يكون السعر التصديري (فوب) قريب من السعر المدفوع إلى المنتج من قبل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب ، ولأن السعر العالمي للقمح القاسي أعلى من السعر العالمي للقمح الطري ، فإن تكلفة الدعم سوف تنخفض أكثر عندما تقوم سورية بتصدير قمح الديوروم بدلاً من القمح الطري ، مبيناً الآلية المتبعة لتخفيض تكاليف الأمن الغذائي من خلال تعظيم القيمة المضافة لقمح الديوروم .

**2-2** هدف البحث الخاص بـــ ***Benedetto*** **وآخرين** (2010) بعنوان **Agriculture Reform And Food Crises *In Syria*** إلى تقييم أثر بعض السياسات البديلة على الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخول بين الأسر الريفية والحضرية ، وذلك استناداً على مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد السوري والمعدة مسبقاً من قبل المركز الوطني للسياسات للعام ***2004*** حيث تظهر بأن السياسات المتعلقة بتحرير التجارة تهدف إلى تخفيض التشوهات الناتجة عن السياسات الزراعية ( مثل دعم بعض الأنشطة الإنتاجية والدعم السعري المقدم للمحاصيل الإستراتيجية ) والتي لها أثار إيجابية محتملة على نمو الدخل وعلى الفقر أيضاً.حيث يتيح إلغاء الدعم السعري للمحاصيل الإستراتيجية توزيع أفضل ومتساوي للدخل كما تؤدي إلى تحسين الوضع النسبي للفقراء في كل من المناطق الريفية والحضرية،أما تخفيض الدعم على الأنشطة الإنتاجية يظهر تحيزاً سلبياً بالتوزيع نحو الأسر الريفية والتي من المحتمل أن تؤدي إلى زيادة في الفقر والذي يمكن تعويضه عن طريق زيادة الحوالات المالية لهذه الأسر.

كما يظهر التحليل بأن التحرير التجاري في القطاع الزراعي يظهر فرص نمو ملموسة وواضحة ومن المحتمل أن تولد أثاراً إيجابية على الفقر من خلال الزيادة في متوسط الدخل.

**2-3** قام كل من **Breisinger وآخرين** (2010) في دراسة بعنوان **Social Accounting Matrix and multiplier analysis** بتوضيح كيفية بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية وطرق معايرتها وآلية الدخل والإنفاق والتي تظهر من خلال أسطر وأعمدة المصفوفة حيث أظهروا كل من العناصر الداخلة في تركيب المصفوفة ومايحتوي كل منها على مدخلات ومخرجات بالإضافة إلى

تجزئة الأعمدة والأسطر لكل حساب حسب الهدف المطلوب من الدراسة ، حيث تم وضع الاقتراحات المفيدة بخصوص هذه التصنيفات ، بالإضافة إلى توضيح المصادر التي يمكن منها الحصول على بيانات المصفوفة والروابط الاقتصادية والآثار المضاعفة وفرضياتها وكيفية التعامل مع الصدمات التي يمكن إحداثها ضمن الإطار العام للاقتصاد الكلي واستخدامها في تحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في الاقتصاد ، كما قاموا بالتوضيح من خلال العديد من الأمثلة علاقة البيانات على مستوى الاقتصاد بمصفوفة الحسابات الإجتماعية ومساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي وأثر التغير في كل قطاع على المكونات الخارجية من استهلاك وصادرات واستثمار .

**2-4** وضح **سعاده وآخرون (2010)** في دراسة بعنوان **الدعم الزراعي في سورية** أن تصاعد تكاليف الدعم الزراعي مؤخرا دفع الحكومة السورية للحد من الدعم بشكل كبير على المدخلات الرئيسية مثل وقود الديزل والأسمدة، وإنشاء صندوق الدعم الزراعي (ASF) الذي يهدف إلى تنظيم كافة أشكال الدعم الزراعي في صندوق واحد واضح ، ولتنظيم الإنفاق الحكومي على دعم القطاع الزراعي وبهدف ضمان الأمن الغذائي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاستدامة. حيث يتم تقديم الإعانات الزراعية من خلال العديد من المؤسسات،وبالنسبة للقمح فإن دعم سعر المخرجات حالياً مرتفع جداً (49% أعلى من الأسعار العالمية بالنسبة للقمح القاسي، و 68% للقمح الطري).حيث تم توضيح بأنه يمكن بعد إصلاح البيانات وإزالة التضخيم من حسابات تكلفة الإنتاج الوصول إلى درجات عاليه من الاكتفاء الذاتي بجعل الأسعار المحلية أعلى بقليل من أسعار المساواة العالمية؛ وبالنسبة للمزارعين الصغار يمكن أن يحصلوا على دعم إضافي من خلال دفعات مباشرة مشروطة بتبنيهم الري بالرذاذ (المدعوم سابقاً) أو أي إجراءات أو سلوكيات أخرى مرغوبة.

**2-5** وضح كل من **أحمد سعد الدين ، باسمة عطية (2009)** في دراسة بعنوان **تحليل الإنتاج الزراعي لمحاصيل مختارة** أثر تغيير سياسة تسعير القمح على إنتاج القمح حيث وجد أن إنتاج القمح يبقى منخفضاً نسبياً في الحسكة إذا كان سعر القمح بحدود 13ل.س ، بينما يزداد إنتاج القمح بشكل كاف فيما لو زاد سعر الكغ الواحد إلى 16ل.س وذلك من خلال اقتراح بدائل لنموذج البرمجة الخطية ( نظام النمذجة الجبرية العام).

**2-6** تهدف ورقة عمل "**توزيع الدخل والفقر: لسياسات مختارة في سورية**"**(2008)** إلى إعداد مصفوفة الحسابات الاجتماعية واستخدامها في تحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في الاقتصاد السوري على مستوى المعيشة والفقر في سورية. وباعتبار أن الفقر وتحسين مستوى المعيشة كانا من أكثر المواضيع المطروحة والمهمة قام فريق عمل مركز السياسات الزراعية بإعداد ورقة العمل حيث توصل الباحثون إلى جملة من النتائج أهمها أن تقسيم الأسر تبعاً لمكان الإقامة يظهر اختلافا في مستوى المعيشة، حيث تعتبر الأسر الريفية أقل تأثراً بالتأثيرات المضاعفة على الدخل، وأكثر عرضة للفقر بسبب غياب الفرص المتاحة لتنويع مصادر الدخل.

**2-7** *بين* **محمد العقيدي(2008)** في دراسة بعنوان **سياسات دعم الإنتاج الزراعي** بأنه نتيجة لدعم الدولة لسلعة ما ينخفض سعرها، مما يؤدي إلى استجابة المستهلكين إلى الأسعار المنخفضة بزيادة استهلاك السلعة (يزداد الطلب على السلعة المستهلكة). أما فيما يخص المنتجين (المزارعين) فإن رد فعلهم للسعر المنخفض يكون بشكل معاكس، وفي هذه الحالة تجبر الأسعار المنخفضة المنتجين ذوي التكاليف العالية على الخروج من المهنة، وبذلك تنخفض الكميات التي يعرضها المنتجون المحليون.

**2-8** وضح **Delayen (2007)** في دراسة بعنوان **السياسات الزراعية المشتركة** بأن تنفيذ برامج الدعم المشوهة للسوق والمكلفة والتي تصعب إدارتها قد سببت قلق شديد وخيبة أمل لجميع البلدان تقريبا خلال العقدين الماضيين. في الحالات التي تم فيها تحقيق بعض الأهداف كان هناك تكاليف كبيرة على حساب المجتمع وأدت إلى فقدان الفقراء لفرص العمل والدخل وأضرار كبيرة على الموارد الطبيعية. وفي الواقع فان "إلغاء" برامج الدعم هذه وكذلك القيود الجمركية غير المفروضة على التجارة تعتبر واحدة من أهم الاتجاهات الرئيسية لتطوير السياسات الزراعية في العقود الأخيرة في كل من هذه البلدان. وقد كانت عملية إيقاف هذه البرامج واسعة وبدأت بعملية تطوير السياسات في كل بلد على حدة وكذلك من خلال آليات المؤسسات متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي ، وقد تم إحراز الكثير من التقدم وكانت اتجاهات السياسات واضحة جدا. ومن الواضح أيضا أنه على الرغم من التأثير السلبي الكبير لبرامج الدعم والقيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة على المستهلكين في العالم المتقدم (وأكثر من ذلك في البلدان النامية والانتقالية) ، فإن عملية "الإيقاف" هذه تواجه دائما مقاومة بسبب المصالح السياسية التي سرعان ما ترسخ في الوقت الذي تظهر فيه السياسات المؤذية.

**2-9** بين **الكواز (2006)** في دراسة بعنوان **مدخل مبسط لمصفوفة الحسابات الاجتماعية ، المعهد العربي للتخطيط** آلية الدخل والإنفاق والتي تظهر من خلال أسطر وأعمدة المصفوفة حيث وضح كل من العناصر الداخلة في تركيب المصفوفة وما يحتوي كل منها على مدخلات ومخرجات بالإضافة إلى تجزئة الأعمدة والأسطر لكل حساب حسب الهدف المطلوب من الدراسة حيث تم وضع الاقتراحات المفيدة بخصوص هذه التصنيفات ، ولعل من أهم مزايا التصنيف أنه يسمح بالقياس المباشر لأثر سياسات الاستقرار والإصلاح الهيكلي على القطاعات تحت الدراسة وبالتالي محاولة تفادي دمج القطاعات التي تتمتع بخصائص متفاوتة وردود فعل متباينة تجاه الصدمات والسياسات الاقتصادية كما وضح من خلال العديد من الأمثلة علاقة البيانات على مستوى المشروع بمصفوفة الحسابات الإجتماعية ومناهج تركيب المصفوفة بالإضافة إلى مزايا وعيوب كل منهج ، كما بين آلية محاكاة الزيادة في الطلب النهائي وبيان مضاعفات الإنتاج والدخل وآثارها على المنتجات الصناعية والزراعية والتجارية ، ومقارنة هذه المضاعفات لإيضاح السياسة الأفضل والأمثل على القطاع تحت الدراسة .

**2-10** قام **الكواز (2006)** في دراسة بعنوان **مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض الاستخدامات** ، **المعهد العربي للتخطيط** بالتعريف بمصفوفة الحسابات الاجتماعية ، وتوضيح مفصل للعناصر الداخلة في تركيب المصفوفة ومايحتوي منها على مدخلات ومخرجات وآلية الدخل والإنفاق ، كما قام بتوضيح آلية بناء وتركيب المصفوفة باستخدام الحسابات القومية ، كما تعرض لبعض تطبيقات مصفوفة الحسابات الاجتماعية في مجال السياسات الاقتصادية كان من أهمها ( زيادة الضرائب وخفض الإعانات ، خفض تحويلات العاملين ، خفض سعر الصرف ، خفض الإنفاق الحكومي ) .

وفي اختبار سياسات التسعير والضرائب من خلال معالجة بعض مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي ( مثل زيادة أسعار المنتجات النفطية والكهرباء ) واستبعاد الدعم عن جميع السلع وزيادة التعرفة على الواردات ، حيث شملت أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة بالنموذج عدة تغيرات كان أثرها كالتالي :

( ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، انخفاض في الطلب على السلع ، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وخاصة لقطاعات الزراعة – الصناعة – الخدمات ، في مجال الطلب النهائي أدى لانخفاض قيمة الإنفاق النهائي من المؤسسات والأسر والقطاع الخاص ) .

وفي اختبار سياسة تخفيض سعر الصرف في الفترة من 1987-1989 بنسبة 87% مقابل الدولار مع تحويل الإضافات في المعاملات الأجنبية إلى السوق الحر كان الأثر كالتالي :

زيادة الناتج المحلي القطاعي وخاصة لقطاعات ( الزراعة – الصناعة – الخدمات ) ، زيادة في قيمة الاستثمار الخاص ، زيادة في قيمة الصادرات ، انخفاض في قيمة الواردات .

أما السياسة المالية المتبعة في تخفيض اقتراض القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي ، وتخفيض الإنفاق الاستثماري العام بنسبة 20% مع خفض مساوي له في الاقتراض الحكومي من المؤسسات المحلية( القطاع العائلي – الشركات الخاصة ) كانت الآثار كالتالي :

انخفاض في دخل عوامل الإنتاج ، زيادة الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات ( الزراعة – الخدمات ) وانخفاضه لقطاع ( الصناعة ) ، زيادة الاستثمار الخاص وانخفاض الاستثمار العام ، زيادة في قيمة الصادرات وانخفاض في قيمة الواردات .

**2-11** قام كل من **Fellmann** و**Mollers (2006)** في دراسة بعنوان **قرارات السياسات المنهجية بشأن مدفوعات الدخل المباشرة في السياسات الزراعية في المكسيك** اتخذت الحكومة خطوة أخرى أبعد من تحويل الدخل المباشر. حيث تستعد للتخلص التدريجي من الدعم المباشر للمزارعين على مدى السنوات العشر القادمة، وفقا لإعلان وزارة الزراعة (SAGARPA ) حيث ستركز مواردها على توفير القروض والتمويل للمزارعين المكسيكيين لمساعدتهم على تطوير أعمالهم ، ويهدف هذا الانتقال من المدفوعات المباشرة إلى القروض والتمويل إلى مساعدة المزارعين

في تحديث سوق المنتجات الزراعية الذي تم تحريره بشكل كبير في أعقاب صحوة اتفاق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA). وهو يمثل أيضا آخر التطورات في السياسات الزراعية المكسيكية ، التي فشلت حتى الآن في الوصول إلى المزارعين الأكثر فقرا في المكسيك. وعند إدخال NAFTA في عام 1994 أنشأت المكسيك أنظمة دعم الدخل المباشر للمزارعين ، وقامت بفصله عن الإنتاج وقد حلت أنظمة الدعم هذه كبديل لدعم المستلزمات (أي دعم الأسمدة والبذور) ، ودعم أسعار السوق، والتي أفادت بشكل رئيس المزارع التجارية الكبيرة ، وعلى الرغم من انه تم تصميم نظام المدفوعات المباشرة لتكون أكثر كفاءة وإنصافا ، إلا أنها ظلت آلية ارتدادية لإعادة توزيع الثروة ، وفقا لدراسة نشرت مؤخرا من قبل جون سكوت ، من مركز البحوث المكسيكية ، وقد تم استبعاد جزء كبير من سكان المناطق الريفية (الأكثر فقراً 50 ٪) من هذه البرامج لأنهم ببساطة لا يملكون أرضا أو يملكون مساحات أصغر من أن يشملها البرنامج ، أما في النصف المتبقي من توزيع الأراضي فمن المحتمل أن تكون هناك اقتصاديات قوية قادرة على اجتذاب موارد للدعم الزراعي ، وينفق حاليا 70 ٪ من ميزانية وزارة الزراعة (SAGRAPA) على الدعم المباشر ، الذي يذهب إلى 356000 منتج فقط ، أو إلى 9 ٪ من المزارعين في المكسيك في حين أن 95 ٪ من المزارعين لا يستطيعون الحصول على القروض. وبتحويل الأموال بعيدا عن المدفوعات المباشرة تقول الحكومة المكسيكية إنها تهدف إلى توفير القروض إلى 3.5 مليون من أصل 4 ملايين منتج زراعي في البلاد .

**12-2** بين كل من **Lange وآخرين (2004)** في دراسة بعنوان **A Social Accounting Matrix for Nambia** طريقة إعداد مصفوفة الحسابات الاجتماعية والنموذج المرافق لها لدولة نامبيا، وذلك بهدف تقديم العون والمساعدة لصانعي السياسات للوصول إلى المستقبل الذي يخططون له (نامبيا 2030)، حيث تشكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية قاعدة أساسية للتخطيط طويل وقصير الأجل.

وتهدف الورقة من وراء إعداد المصفوفة للإجابة على عدة تساؤلات أهمها:

1- هل يمكن الوصول إلى معدلات نمو الناتج القومي (GDP) المطلوبة عن طريق النمو في القطاعات السيادية؟
2- كيف يمكن نقل الاقتصاد النامبي من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد يستند على مصادر أكثر استدامة؟
3- من هم المستفيدين من النمو الاقتصادي؟ وهل ستساعد سياسات النمو على التخفيف من حدة الفقرفي نامبيا؟

***2-13*** بين **بروس هوف(2004)** في دراسة بعنوان **بدائل تعديل أدوات سياسة الدعم الزراعي في سورية** أن الحكومة السورية تقوم بدعم المنتجين من خلال دعم مستلزمات الإنتاج إذا كانت متوفرة لأصحاب الدخول المحدودة أو للمزارعين الفقراء وقد ألغت الكثير من حالات الدعم للأسمدة بالإضافة لتوفير الدعم للمستهلك لأغراض توفير الغذاء حيث تقوم بدعم الخبز العادي وان القسم الأكبر من الدعم الزراعي يأتي من دعم أسعار السوق للمحاصيل الإستراتيجية وخاصة القمح. أما بالنسبة لبرامج دعم سعر السوق فتقوم بتقديم تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى هامش ربح للمنتجين.

**2-14** قام **Cardenente (2003)** في دراسة بعنوان **SAM For European union** بتجزئة القطاع الزراعي إلى فروعه الرئيسة في كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي ال***27***، ومن ثم بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية الزراعية، وتحديد أي من هذه الفروع يمكن أن يخلق دخلاً، وأي منها يتعرض للصدمات أكثر. وذلك بغية إيجاد السياسات الملائمة لتطوير كل منها.

**2-15** وضح **Round (2006)** في دراسة بعنوان **Developments in Social Accounting Methods as Applied to the Analysis of Income Distribution and Employment Issues** دور مصفوفة الحسابات الاجتماعية باعتبارها أداة هامة كقاعدة بيانات اقتصادية، وأداة لضبط العلاقات الاقتصادية وإطاراً لبيان دور كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد القومي، وآلية استخدامها كمغذ للبيانات اللازمة للنماذج التوازنية العامة القابلة للحساب **Computable General Equilibrium Model (CGEM)**، والتي تستخدم عادة لدراسة أثر السياسات الاقتصادية المتبعة على الأهداف التنموية وبخاصة: توزيع الدخل، الفقر، البطالة. حيث تعد مصفوفة الحسابات الاجتماعية إطار شامل، مرن، ومفصل يوضح آلية توليد الدخل من خلال فعاليات الإنتاج وتوزيع الدخل وإعادة توزيعه بين المجموعات الاجتماعية والمؤسساتية .

**2-16** أوضح **ويستليك (2001)** في دراسة بعنوان **قطاع المحاصيل الإستراتيجية في سورية** في التقرير النهائي عن قطاع المحاصيل الإستراتيجية في سورية أن الدولة تقوم بتحديد الأسعار على طول السلسلة التسويقية لدقيق القمح والخبز وهي تقوم بدعم أسعار الخبز منذ فترة طويلة وذلك من خلال قيام الشركة العامة للمطاحن ببيع الدقيق المدعوم للشركة العامة للمخابز حيث أن أسعار البيع لا تغطي حتى تكاليف شراء القمح . ويتم تعويض خسائر الشركة العامة للمطاحن من التحويلات الحكومية. وتتم تغطية خسائر الشركة العامة للمطاحن من الحوالات المنتظمة من الصندوق المعدل للأسعار الذي يمول دعم القمح . وهناك مصدران للإيرادات للصندوق المعدل للأسعار هما ( الرسوم المفروضة على بعض المواد ، الحوالات المباشرة من الموازنة ) ، وعادة ما تكون هذه الموارد غير كافية لتغطية كامل خسائر القمح، لذا يضطر الصندوق المعدل للأسعار للاقتراض من المصرف التجاري السوري التابع للدولة ويتم إعادة تمويل هذه القروض بدورها من قبل المصرف المركزي.

**2-17** قام **Salam وآخرين (1999)** في دراسة بعنوان **The Macroeconomitric Social Accounting Matrix of Tunisia** بإعداد مصفوفة الحسابات الاجتماعية لتونس لعام 1996 حيث أن مصفوفة الحسابات الاجتماعية تشكل الأداة الأمثل لتحليل البيانات وترتيبها بشكل علمي واستخدام هذه المصفوفة في بناء نماذج التوازن العام القابلة للحساب ، وقد تم إعداد هذه المصفوفة بالاعتماد على الحسابات الاقتصادية الكلية المتبعة في دولة تونس، وقد قسمت الدراسة إلى قسمين:

القسم الأول تناول آلية إعداد المصفوفة وقسم أيضاً إلى ثلاثة مباحث:

- التعريف بالحسابات الداخلة في تركيب المصفوفة.
- تحديد مصادر الإحصاءات المستخدمة في بناء المصفوفة.
- وضع المصفوفة في شكلها النهائي (اللامتوازن).

أما القسم الثاني فقد تم فيه حمل المصفوفة على وضع التوازن الاقتصادي الكلي واستخدامها في بناء نماذج التوازن العام.

**2-18** قام **Macdonald وآخرين (1997)** في دراسة بعنوان **SAM For modeling Agricultural policies** بإظهار أهمية القطاع الزراعي في عملية التنمية ،حيث يهدف الباحثون من البحث إلى بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية الزراعية لجنوب أفريقيا وذلك بالاعتماد على بيانات عام ***1994***، واستخدام هذه المصفوفة في إعداد نماذج التوازن العام ***(CGE Models)*** وتحديد علاقتها بنماذج التنمية وتحديد سياسات الدعم اللازمة لتنمية القطاع الزراعي بشكل خاص ليشكل قاطرة النمو في جنوب أفريقيا.

**2-19** بينت الدراسة لـــ **Huseyin (1996)** بعنـــوان **SAM And Its Implications For MacroeconomicPlanning** البنية الأساسية لمصفوفة الحسابات الاجتماعيـــة وأهـــم مصـــادر المدخلات والتي تستخدم ليس فقط كأداة إحصائية لكن تستخدم أيضاً كإطـــار يبـــين كيفيـــة تحليـــل وتخطيط بنية الاقتصاد الكلي .

**2-20** هدف البحث الخاص بـــ **Wagner, John E (1996)** بعنوان **Developing a social accounting matrix to examine tourism in Brazil** إلى إعداد مصفوفة الحسابات الاجتماعية للبرازيل والدول المجاورة لها، بهدف إظهار التأثير الاقتصادي للسياحة على تلك الاقتصاديات، حيث تستند هذه الاقتصاديات بشكل أساسي على الاستيراد، وبالتالي، وحسب رأي الباحث، فإن الأموال التي ينفقها السياح في هذه البلدان سوف تذهب لتمويل الواردات. وبالتالي فهي لن تخلق أثراً يذكر على الناتج القومي الإجمالي، لذا فقد هدف الباحث من وراء إعداد هذه المصفوفة إلى إيجاد صيغة مثلى لتفعيل دور أموال السياحة في تشكيل الناتج القومي بشكل أكبر .

**2-21** وفي دراسة صادرة عن **الأمم المتحدة (1993)** بعنوان **الحسابات القومية** تم توضيح من خلال الفصل 20 والذي يضم شرحاً مفصلاً عن مصفوفات الحسابات الاجتماعية والاقتصادية وجداول المدخلات والمخرجات وكيفية استخدامها لتقديم معلومات مفصلة ومرتبة بشكل دقيق على تدفق السلع والخدمات وعلى بنية تكاليف الإنتاج والروابط المفصلة التي يتم تطويرها من جداول المدخلات والمخرجات للوصول إلى جداول الحسابات الوطنية من خلال تحديد المخرجات من فئات السلع والخدمات ، وكيفية توسيع جداول المدخلات والمخرجات أو جداول العرض والاستخدام والتي لا تتضمن العلاقات المتبادلة بين القيمة المضافة والاستهلاك النهائي للوصول إلى مصفوفة الحسابات الاجتماعية والتي تأسر كافة التدفقات المالية والتي يتم من خلالها إظهار التدفق الدائري للدخل ، كما يظهر القسم الثاني من الفصل /20/ التسلسل الكامل للحسابات والبنود التوازنية للقطاعات المؤسسية والتي يمكن أن تعرض على شكل مصفوفات ، كما يتم توضيح الروابط بين جدول العرض والاستخدام وحسابات القطاعات المؤسسية ، وصولاً إلى عرض ال SAM بصيغتها الكلية شاملة كافة حسابات العرض والاستخدام مضافاً إليها حسابات الأسر والمؤسسات والشركات الخاصة .

**2-22** بين كل من **ميلر ، أحمد (1988)** في دراسة بعنوان **السياسات السعرية الزراعية بالنسبة للبلدان النامية** بأن الدروس المستفادة من تجارب الدول في اعتماد برامج الدعم تبين أن هناك العديد من الوسائل الفعالة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى غير أنظمة دعم أسعار المستلزمات والمخرجات التي تشوه التجارة والإنتاج . والتحدي الذي يواجه معظم الحكومات الآن هو كيفية اختيار إجراءات الدعم التي تحقق الأهداف الوطنية وبنفس الوقت لا تشكل خطرا على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية المحدودة وعدم التأثير سلباً على مستويات العمالة والدخل بالنسبة للفقراء على المدى البعيد. وللحكم على استخدام مقياس خاص للدعم لابد من النظر في إطار البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة في البلد كما ينبغي أيضا أن تكون متناسقة مع التزاماتها الدولية والإقليمية.

# الفصل الثالث النتائج والمناقشة

## 3 -1 بناء المصفوفة الكليةSAM

## 3 -2 بناء المصفوفة المفصلة MICRO ASM

## 3-1 مصفوفة الحسابات الاجتماعية الكلية MACRO SAM

### 3-1-1 مصدر المعلومات

يتميز تمثيل الحسابات الوطنية ضمن مصفوفة بتاريخ طويل في مجال الدراسات الاقتصادية تتضمن نسخة الأمم المتحدة وآخرون لنظام الحسابات الوطنية 1993 (فصل خاص بمصفوفة الحسابات الاجتماعية SNA) التي تعرف بأنها تمثيل لحسابات نظام الحسابات الوطنية ضمن مصفوفة توضح العلاقة بين جدول استخدام العرض وحسابات القطاع المؤسساتي (الأمم المتحدة وآخرون ،1993 الفصل: 20 ) تم التأكيد بشكل متكرر على العلاقة القوية بين هيكلية مصفوفة الحسابات الاجتماعية ونظام الحسابات الوطنية في العديد من الأدبيات الاقتصادية ( Round,2003) .

تتوفر المعلومات المطلوبة لبناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية في سورية في المجموعة الإحصائية التي يصدرها المكتب المركزي للإحصاء ، ويمكن استخدام الجدول السابق رقم (1-1) كمخطط تمهيدي لبناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية .

سطر وعمود السلع يتطابقان بشكل أساسي مع إجمالي حسابات السلع والخدمات ، حيث يوضح الجدول (3-1) حساب السلع والخدمات لسورية في السنة المرجعية 2009 (تم اعتماد العام 2009 نظراً لتوفر المعلومات المتعلقة بالمسوح الخاصة بالمكتب المركزي للإحصاء حتى عام 2009 بينما لم يتم إجراء مسوح بعد هذا العام بشكل دقيق لاعتماده في مصفوفة الحسابات) حيث قدرت القيم بملايين الليرات السورية .

بحيث أن :

الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات+ الاستيراد – التصدير = الاستهلاك الوســـيط + التراكم + الاستهلاك النهائي الحكومي + الاستهلاك النهائي للشـــعب + التغير في المخزون .

بلغت الموارد الإجمالية للاقتصاد السوري والتي تتكون من الإنتاج الإجمالي والواردات من /5108685/ مليون ليرة سورية، والتي تساوي قيمة الاستخدامات والتي تتكون من ( الاستهلاك الوسيط والاستهلاك الحكومي واستهلاك الشعب والتراكم والتغير في المخزون والصادرات ) .

تجاوزت قيمة الموارد قيمة الاستخدامات بقيمة 304709 مليون ليرة سورية بينما التغيرات في المخزون إيجابية نظراً لوجود التراكم ، وبالتالي قدرت قيمة صافي الاستثمار 756314 مليون ليرة سورية .

التغير في المخزون = ( الناتج الإجمالي + الاستيراد – التصدير ) – ( الاستهلاك الوسيط + التراكم + الاستهلاك النهائي للحكومة + الاستهلاك النهائي للشعب ) .

نلاحظ هنا أن التغير في المخزون كان رقم موجب وبالتالي قيمة صافي الاستثمار = التراكم + التغير في المخزون

**الجدول ( 3-1 ) : المتاح والمستخدم من السلع والخدمات 2009 ( بالأسعار الجارية )**

**الوحدة مليون ليرة سورية**

| البيان | القيمة |
|---|---|
| **الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات** | 4330180 |
| **الاستيراد من السلع والخدمات** | 778505 |
| **ـــ التصدير من السلع والخدمات** | 732502 |
| **المجمـــــوع** | 4376183 |
| **الاستهلاك الوســـــيط** | 1809475 |
| **التـــراكـــم** | 451605 |
| **الاستهلاك النهائي الحكومي** | 301815 |
| **الاستهلاك النهائي للشـــــعب** | 1508579 |
| **التغير في المخزون** | 304709 |
| **المجمـــــوع** | 4376183 |

المصدر : بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2009

يعتبر حساب إنتاج الصناعات المحلية أساس لإتمام حسابات السطر الثاني والعمود الثاني في نظام الحسابات الوطنية .

تتضمن المجموعة الإحصائية في الجزء الخاص بالحسابات الوطنية عدة جداول توضح حساب الإنتاج حسب القطاعات والمصنفة حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC ) على مستوى فئات كما هو موضح في الجدول رقم (3-2) حيث تم تصنيف النشاط الاقتصادي حسب التصنيف الصناعي الدولي إلى ( زراعة – صناعة – تجارة – خدمات حكومية ...الخ ) والأرقام محسوبة بالأسعار الجارية ومقدرة بملايين الليرات السورية .

**الجدول (3-2) : الأسعار الحالية للإنتاج لسنة 2009 (بالأسعار الجارية )**

**الوحدة مليون ليرة سورية**

| البيان | الناتج الإجمالي بسعر المنتج | الاستهلاك الوسيط | الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق | استهلاك رأس المال الثابت | الناتج المحلي الصافي بسعر السوق | الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل | الدعم مطروحاً منه الضرائب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 782207 | 212030 | 570177 | 11725 | 558452 | 563683 | -5231 |
| التعدين والتصنيع | 1582346 | 947036 | 635310 | 55109 | 580201 | 639150 | -58949 |
| البناء والتشييد | 216325 | 137735 | 78590 | 1088 | 77502 | 73128 | 4374 |
| تجارة الجملة والمفرق | 765635 | 183018 | 582617 | 8666 | 573951 | 526419 | 47532 |
| النقل والمواصلات والتخزين | 368999 | 131322 | 237677 | 15496 | 222181 | 193915 | 28266 |
| المال والتأمين والعقارات | 145693 | 22180 | 123513 | 2926 | 120587 | 111257 | 9330 |
| خدمات المجتمع والخدمات الشخصية | 123430 | 61765 | 61664 | 2093 | 59571 | 58787 | 784 |
| الخدمات | 306829 | 62825 | 244004 | 3548 | 240456 | 237327 | 3129 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحكومية** | | | | | | | |
| **الهيئات التي لاتهدف للربح** | 1599 | 446 | 1152 | | 1152 | 1152 | 0 |
| **الرسوم الجمركية** | 37118 | | 37118 | | 37118 | 0 | |
| **قيمة الخدمات الماليه** | | 51117 | 51117 | | 51117 | 51117 | |
| **المجموع** | 4330181 | 1809474 | 2622939 | 100651 | 2522288 | 2404818 | 29235 |

المصدر : بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2009

حيث أن : الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق = الناتج الإجمالي بسعر المنتج – الاستهلاك الوسيط

الناتج المحلي الصافي بسعر السوق = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق – استهلاك رأس المال الثابت

قيمة الضرائب– قيمة الدعم = الناتج المحلي الصافي بسعر السوق – الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل ، مع الإشارة إلى أن للخدمات المالية والرسوم الجمركية هي :

**الخدمات المالية :** هي الفرق بين الفائدة المدفوعة والفائدة المقبوضة من قبل المصارف .

سابقاً : كانت توزع سابقاً على كامل الأنشطة الاقتصادية ( زراعة – صناعة – تجارة .....) باعتبار أن كل القروض كانت توزع لتمويل الاستهلاك الوسيط .

كانت توزع على شكل ( نسبة كل نشاط بالنسبة لإجمالي الأنشطة ) .

حالياً تم سؤال المصارف فيما إذا كان بالإمكان معرفة قيمة القروض الممنوحة لكل نشاط اقتصادي على حدة ( أي ما مقدار الأموال التي يتم منحها لتمويل المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية ) وذلك بغض النظر عن المصارف المتخصصة مثل المصرف الزراعي والمصرف الصناعي والمصرف التجاري . فتم الإجابة عن السؤال بأنه من الصعوبة تحديد الأموال المقدمة لكل نشاط على حدا من قبل كافة المصارف في سورية لذلك تم جمع الخدمات المالية برقم واحد والذي يظهر كرقم يشمل كافة الخدمات المالية المقدمة لكافة الأنشطة .

أي حالياً المستلزمات (الاستهلاك الوسيط ) + خدمات المال المحتسبة ، هنا يتم طرح خدمات المال من الناتج الإجمالي

سابقاً في حال وزعت خدمات المال على المستلزمات لا داعي لطرحها من الناتج الإجمالي .

نفس الشيء بالنسبة للرسوم الجمركية على المستوردات :

المستوردات يمكن أن تكون مواد وسيطة فالمفروض توزيع الرسوم الجمركية على الإنتاج ، وهنا لا يوجد توزيع للرسوم حسب النشاط الاقتصادي لذلك يتم كتابتها بشكل منفصل دون توزيعها على الأنشطة .

سابقاً كانت توزع الرسوم الجمركية على كل نشاط على حدا مثل الخدمات المالية كنسبة الجزئي من الكلي .

يبين الجدول(3-3) قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج بعد توزيع الرسوم الجمركية على مختلف القطاعات الاقتصادية حيث تم توزيع الرسوم الجمركية على مختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد بنسبة كل مكون من مكونات النشاط الاقتصادي بقسميه العام والخاص على قيمة إجمالي الأنشطة مضروباً بقيمة الرسوم الجمركية الكلية .

**الجدول ( 3-3) : قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج بعد توزيع الرسوم الجمركية على مختلف القطاعات الاقتصادية 2009**

**الوحدة مليون ليرة سورية**

| البيان | الناتج الإجمالي بسعر المنتج | الناتج الإجمالي بسعر المنتج بعد توزيع الرسوم الجمركية |
|---|---|---|
| **الزراعة** | 782207 | 790222 |
| **التعدين والتصنيع** | 1582346 | 1595505 |
| **البناء والتشييد** | 216325 | 218288 |
| **تجارة الجملة والمفرق** | 765635 | 773368 |
| **النقل والمواصلات والتخزين** | 368999 | 372636 |
| **المال والتأمين والعقارات** | 145693 | 147026 |
| **خدمات المجتمع والخدمات الشخصية** | 123430 | 124708 |
| **الخدمات الحكومية** | 306829 | 306829 |

| | | |
|---|---|---|
| **الهيئات التي لاتهدف للربح** | 1599 | 1599 |
| **الرسوم الجمركية** | 37118 | |
| **قيمة الخدمات الماليه** | | |
| **المجموع** | 4330181 | 4330181 |

المصدر : بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء 2009

يبين الجدول رقم (3-4) قيمة الاستهلاك الوسيط بسعر المشتري بعد توزيع الخدمات المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية حيث تم توزيع الخدمات المالية على مختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد بنسبة كل مكون من مكونات النشاط الاقتصادي بقسميه العام والخاص على قيمة إجمالي الأنشطة مضروباً بقيمة الخدمات المالية الكلية .

**الجدول (3-4) : قيمة الاستهلاك الوسيط بسعر المشتري بعد توزيع الخدمات المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية لعام 2009**

**الوحدة مليون ليرة سورية**

| **البيان** | **الاستهلاك الوسيط** | **الاستهلاك الوسيط بعد توزيع الخدمات المالية** |
|---|---|---|
| **الزراعة** | 212030 | 215627 |
| **التعدين والتصنيع** | 947036 | 983936 |
| **البناء والتشييد** | 137735 | 141773 |
| **تجارة الجملة والمفرق** | 183018 | 185930 |
| **النقل والمواصلات والتخزين** | 131322 | 133674 |
| **المال والتأمين والعقارات** | 22180 | 22711 |
| **خدمات المجتمع والخدمات الشخصية** | 61765 | 62553 |
| **الخدمات الحكومية** | 62825 | 62825 |
| **الهيئات التي لاتهدف للربح** | 446 | 446 |
| **الرسوم الجمركية** | | |
| **قيمة الخدمات الماليه** | 51117 | |
| **المجموع** | 1809474 | 1809474 |

المصدر : بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2009

يبين الجدول رقم (3-5) قيمة استهلاك رأس المال الثابت (التناقص في قيمة الأصول الثابتة المستعملة في الإنتاج أثناء الفترة المحاسبية) وذلك بعد توزيع الخدمات المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية حيث تم توزيع الخدمات المالية على مختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد بنسبة كل مكون من مكونات النشاط الاقتصادي بقسميه العام والخاص على قيمة إجمالي الأنشطة مضروباً بقيمة الخدمات المالية الكلية .

**الجدول (3-5) : قيمة استهلاك رأس المال الثابت بعد توزيعه بنسب مختلفة على مختلف القطاعات الاقتصادية لعام 2009**

**الوحدة مليون ليرة سورية**

| البيان | استهلاك رأس المال الثابت | استهلاك رأس المال الثابت بعد توزيعه بنسب مختلفة |
|---|---|---|
| **الزراعة** | 11725 | 11845 |
| **التعدين والتصنيع** | 55109 | 55559 |
| **البناء والتشييد** | 1088 | 1098 |
| **تجارة الجملة والمفرق** | 8666 | 8754 |
| **النقل والمواصلات والتخزين** | 15496 | 15648 |
| **المال والتأمين والعقارات** | 2926 | 2953 |
| **خدمات المجتمع والخدمات الشخصية** | 2093 | 2115 |
| **الخدمات الحكومية** | 3548 | 3548 |
| **الهيئات التي لاتهدف للربح** | | |
| **الرسوم الجمركية** | | |
| **قيمة الخدمات الماليه** | | |
| **المجموع** | 100651 | 101520 |

المصدر : بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2009 ، تم وضعه بتصرف من قبل الباحث

### 3-1-2 تعريف الإعانة من وجهة نظر الحسابات القومية

تعتبر الإعانة تسعير إداري وهي تمثل الفرق بين السعر المحلي والسعر العالمي وتستخدم خاصة في العمليات الإنتاجية (مثال إنتاج الخبز خاسر ولكن من الضروري الاستمرار بالعملية الإنتاجية رغم الخسارة ) وينبغي التمييز بينها وبين الحوالة المالية والتي تعطى من الحكومة أو من أي جهة مانحة دون مقابل (مثال : المنح المالية المقدمة للموظفين فترات الأعياد أو التحويلات المالية للأسر الفقيرة ) .

أو تعرف الإعانات الإنتاجية كما يلي :

المساعدات النقدية أو العينية التي تدفع من قبل الدولة إلى المنتجين المحليين لغرض تخفيض (أو تثبيت) أسعار السلع والخدمات التي يقومون بإنتاجها إلى مستوى يقل عن سعر السوق الطبيعي ، ويمكن اعتبار هذه الإعانات ضرائب غير مباشرة سالبة ، ولهذا يجب طرحها من مجموع الضرائب المستحقة على المنتجين قبل إدخال الأخيرة ضمن حساب الدخل القومي ( حزوري ، 2007 ) .

الجدول (3-6) يوضح الإعانات والتي تكون إما نقدية تدفعها الحكومة للمنتجين ، والتي تضاف إلى الدخل القومي المحتسب بتكلفة عوامل الإنتاج أو تكون على شكل مشتريات الحكومة للسلع من القطاع الخاص إما بسعر السوق أو بسعر أعلى منه ثم إعادة بيعها إلى المستهلكين بسعر يقل عن سعر الشراء ويعتبر الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع إعانة مدفوعة للمنتجين يجب إدخالها في الدخل القومي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج ، وقد تكون الإعانة للتصدير تدفع للمنتجين من أجل التشجيع على تصدير منتجاتهم ، أما الضرائب فهي تشمـــــــل الرسوم عـــــــــلى الواردات والصادرات والضرائب على الإنتاج والمنتجات .

**الجدول (3-6) : مقدار الضرائب وقيمة الدعم لمختلف القطاعات الاقتصادية لعام 2009**

**الوحدة مليون ليرة سورية**

| البيان | الضرائب | الدعم (الإعانة) |
|---|---|---|
| **الزراعة** | 349 | -5580 |
| **التعدين والتصنيع** | 10100 | -69049 |
| **البناء والتشييد** | 4374 | 0 |
| **تجارة الجملة والمفرق** | 92924 | -45392 |
| **النقل والمواصلات والتخزين** | 29138 | -872 |
| **المال والتأمين والعقارات** | 9330 | 0 |
| **خدمات المجتمع والخدمات الشخصية** | 784 | 0 |
| **الخدمات الحكومية** | 3129 | 0 |

| | | |
|---|---|---|
| **الهيئات التي لاتهدف للربح** | | |
| **الرسوم الجمركية** | | |
| **قيمة الخدمات الماليه** | | |
| **المجموع** | 150128 | -120893 |

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء ، بيانات غير منشورة لعام 2009.

يوضح الجدول ( 3-7 ) الدخل القومي الممكن التصرف به وتخصيصاته الدخل الكلي المتاح لمختلف قطاعات الاقتصاد وذلك بعد حساب الدخول العائدة من الحسابات الداخلية للبلد والدخول العائدة من الحسابات الخارجية له مضافاً لها الادخار ومطروحاً منها حسابات الإنفاق الكلي للبلد .

**الجدول (3-7) : الدخل القومي وتخصيصه لعام 2009**

**الوحدة مليون ليرة سورية**

| البيان | أرقام رئيسية |
|---|---|
| دخل عوامل الإنتاج | 2353700 |
| صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي | 5541 |
| صافي دخل الملكيه وعائد التنظيم من العالم الخارجي | -51693 |
| صافي الضرائب غير المباشرة(الضرائب أقل من الدعم) | 66353 |
| صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي | 49607 |
| الدخل الكلي المتاح | 2423508 |
| الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة | 301815 |
| الإنفاق الاستهلاكي النهائي للشعب | 1508579 |
| الادخار | 613114 |
| الدخل الكلي المتاح | 2423508 |

المصدر : بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2009

### 3-1-3 تقديرات ميزان المدفوعات

تعريف ميزان المدفوعات :

هو البيان الإحصائي الذي يلخص لفترة زمنية محدودة الصفقات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي ، حيث يوضح الجدول ( 3-8 ) ميزان الأسعار الحالية للمدفوعات بملايين الليرات السورية والتي يتم من خلالها تحديد أرصدة كل حساب بعد اقتطاع كافة الاستخدامات المالية له .

**الجدول (3-8) : ميزان الأسعار الحالية للمدفوعات بملايين الليرات السورية لعام 2009**

| ميزان المدفوعات | الرصيد | مدين | دائن |
|---|---|---|---|
| **الدخل(صافي دخل الملكية)** | -51693 | 67779 | 16086 |
| **تعويضات العاملين** | 5541 | 1460 | 7001 |
| **دخل الاستثمار** | -57234 | 66319 | 9085 |
| **التحويلات الجارية** | 49607 | 8658 | 58265 |
| **الحساب المالي والرأسمالي** | 97637 | 96243 | 193880 |

المصدر : بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2009

### 3-1-4 موازنة ومعايرة أرقام MACRO SAM الكلية

تمت المعايرة من خلال المعادلات التالية :

**1- صافي الدخل الناتج = صافي الإنتاج المحلي على أساس تكلفة عوامل الإنتاج +عوامل الدخل من العالم الخارجي – عوامل الدخل إلى العالم الخارجي**

صافي الدخل الناتج = 2389950 + 7001 - 1460

صافي الدخل الناتج = 2395491 مليون ليرة سورية .

**2- الادخار = صافي الدخل الناتج + الضرائب مطروحاً منها الدعم + التحويلات الحالية من العالم الخارجي (دخل الملكية) – الاستهلاك النهائي - الحوالات الحالية إلى العالم الخارجي(دخل الملكية)**

الادخار =2395491 + 29235 + 16086-1810394-67779

الادخار = 562639 مليون ليرة سورية .

**3- تكوين صافي رأس المال الثابت = المدخرات + استهلاك رأس المال + تحويلات رأس المال من العالم الخارجي- صافي الاستثمار - تحويلات رأس المال إلى العالم الخارجي .**

صافي رأس المال الثابت = 562639 + 101520 + 58265–756314 – 8658

صافي رأس المال الثابت = 42548– مليون ليرة سورية .

**4– الميزان التجاري الخارجي = التصدير – الاستيراد**

الميزان التجاري الخارجي = 732502 – 778505

الميزان التجاري الخارجي = 46003– مليون ليرة سورية .

**5– صافي الدين = صافي تكوين رأس المال الثابت – الميزان التجاري الخارجي**

صافي الدين = (42548– ) – (46003–)

صافي الدين = 3455 مليون ليرة سورية .

محذوف: -

بعد أن تم تحديد البيانات المطلوبة لبناء مصفوفة الحسابات الإجتماعية للاقتصاد الكلي (MACRO SAM ) وذلك بالاعتماد على الجداول السابقة تم بناء المصفوفة الكلية والموضحة في الجدول( 3–9 ) والتي توضح البناء العام للاقتصاد والقابل للتفصيل حسب حاجة البحث ( تفصيل قطاع الزراعة وإدخال القمح كنشاط إنتاجي ) تمت موازنة الحسابات المتبقية من خلال عدد من المعادلات للوصول إلى حالة التوازن العام ( مجموع السطر = مجموع العمود )

**الجدول (3–9) : مكونات نموذج المصفوفة الكلية محسوبة بملايين الليرات السورية ( MACRO SAM )**

| MACRO SAM | أنشطة | سلع | عوامل | حكومة | رأس.مال /استثمار | صافي التسليف | باقي دول العالم (سلع ) | باقي دول العالم ( تمويل ) | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أنشطة | | 4330180 | | 120893 | | | | | 4451073 |
| سلع | 1809475 | | | 1810394 | 756314 | | 732502 | | 5108685 |
| عوامل | 2389950 | | | | | | | 7001 | 239951 |
| حكومة | 150128 | | [1] 2395491 | 685600 | | | | 16086 | 3247305 |
| رأس.مال /استثمار | 101520 | | | [2] 562639 | | | | 58265 | 722424 |
| صافي التسليف | | | | | [3] 42548– | | | | 42548– |
| باقي دول العالم (سلع ) | | 778505 | | | | [4] 46003– | | | 732502 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| باقي دول العالم ( تمويل ) | | | 5 3455 | 6858 | 67779 | 1460 | | | 81352 |
| المجموع | 4451073 | 5108685 | 2396951 | 3247305 | 722424 | 42548- | 732502 | 81352 | |

المصدر: تم تصميم المصفوفة وبنائها وفقاً لهدف البحث ومشكلته بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعام2009

**تعليق :**

1- تمثل معادلة صافي الدخل الناتج

2-تمثل معادلة الادخار

3-تمثل معادلة صافي تكوين رأس المال الثابت

4-تمثل معادلة الميزان التجاري

5-تمثل معادلة صافي الدين

بعد أن تم بناء MACRO SAM باستخدام بيانات سنة محددة وعرضها بصورة متوازنة لكل من بيانات السطر والعمود ستتم مناقشة الإدخالات والتعرف عليها بشكل مفصل ( أي مكونات السطر والعمود ) والمقدرة بملايين الليرات السورية .

### 3-1-5 بيانات المصفوفة

قبل التطرق لبيانات المصفوفة سيتم التعرف على ما يلي :

**السعر الأساسي :** السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة ما منتجة بوصفها مخرجاً ، مخصوماً منه أية ضرائب مدفوعة ومضافاً إليه أية إعانات تلقاها المنتج على تلك الوحدة نتيجة لإنتاجها أو بيعها ، ولا يشمل أية تكاليف نقل .

**سعر المنتج :** هو السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحده من سلعه أو خدمة منتجة بوصفها مخرجاً مخصوماً منها ضريبة القيمة المضافة أو أية ضرائب مقتطعة مماثلة توضع على الفاتورة ، ولا تشمل أية تكاليف نقل يقيدها المنتج على الفاتورة على حدة .

**سعر المشتري :** هو السعر الذي يدفعه المشتري ليستلم سلعة أو خدمة ما في الوقت والمكان اللذين يحددهما ، وسعر المشتري يشمل أية تكاليف نقل يدفعها المشتري على حدا ليستلم السلعة في المكان والزمان اللذين يحددهما .

**الاستهلاك الوسيط :** ( ينتج من تقاطع صف السلع مع عمود الأنشطة 1809474 )

الطلب الوسيط : هو البضائع والخدمات المستخدمة في عملية الإنتاج ، وهو قيمة السلع غير المعمـــــرة والخـــدمات المستخـــدمة في الإنتاج بما في ذلك تصلـــيح وصيانـــة الموجـــــــودات الرأسمالية .

وعند معرفة الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية يمكن من خلاله تقدير المعدل الوطني للإنفاق بالنسبة للناتج الإجمالي من كل قطاع لمعرفة أي القطاعات يستخدم مدخلات أكبر بالنسبة لكل وحدة من المخرجات ، وفي حال التفصيل ضمن القطاع يمكن معرفة مثلاً أي القطاعات تستخدم وقود أكبر بالنسبة لكل وحدة من المخرجات .

**القيمة المضافة :** (ينتج من تقاطع صف العوامل مع عمود الأنشطة 2389950 )

إجمالي القيمة المضافة تسمى أيضاً بالناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وهي نوعان :

الناتج المحلي الإجمالي بسعر الســـــــوق ويساوي قيمة الإنتاج المحلي بسعر المنتج مطروحا منه الاستهلاك الوسيط .

أما الناتج المحلي الإجمالي بتكلفـــــة عوامل الإنتـــــــاج فيساوي قيمـــــة الناتج الإجمـــــــالي بسعر السوق مطروحا منه صافي الضرائب غير المباشرة .

حيث أن إجمالي القيمة المضافة تمثل الأرباح المتحصل عليها خلال عملية الإنتاج مثل ( الرواتب والأجور المدفوعة إلى العمالة ، الأرباح المدفوعة لرأس المال )

يمكن تجزئة إجمالي القيمة المضافة إلى مكونات العمل ورأس المال باستخدام بعض المعاملات من جداول المدخلات والمخرجات ، مثلاً معامل رأس المال / العمالة كان 75% أي أن 75% من الناتج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج يأتي من العمالة وهذا يعني أن هذا البلد اقتصاده كثيف العمالة ، أي أنه يعتمد بشكل كبير على العمالة والمعلومات عن الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات المختلفة توجد عادة في الحسابات القومية وتكون مقسمة إلى قطاعات الاقتصاد الوطني ( زراعة – صناعة ... الخ ) .

**الناتج الإجمالي بسعر المنتج :** ( ينتج من تقاطع صف الأنشطة مع عمود السلع 4330180 )

هو عبارة عن قيمة الســـــلع والخـــــدمات التي تم إنتاجها في الفتـــــــــرة المحـــاسبية ، شاملـــــة الإنتـــــاج غير التـــــام والمنتجـــــات للاستخدام الـــــــذاتي على أساس قيمة المنتج أي القيمـــــة السوقية في المنشأة المنتجـــة ( أسعار المزرعـــــة للإنتاج الـــــــزراعي وأسعـــــار باب المصنع بالنسبة للإنتاج الصنـــــــــاعي ) .

**استهلاك رأس المال الثابت :**(ينتج من تقاطع عمود حساب الأنشطة مع صف رأس المال 101520 )

وهو ذلك الجزء من قيمة الأصـــول الثابتـــة الذي تم استهلاكـــه خـــــلال الفترة المحاسبية .

أو هو التناقص في قيمة الأصول الثابتة المستعملة في الإنتاج أثناء الفترة المحاسبية نتيجة للتدهور المادي أو القدم أو التلف العرضي العادي ، ويمكن أن يقتطع هذا الاستهلاك من إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للحصول على صافي تكوين رأس المال الثابت .

**الضرائب غير المباشرة :** (ينتج من تقاطع عمود حساب الأنشطة مع صف حساب الحكومة 29235 )

هي الضرائب المفروضة على المنتجين فيمـــا يتعـــلق بالإنتـــــاج والتـــــوزيع والشراء واستخـــدام السلع والخـــدمات التي تحمـــل عـــادة على تـــكاليف الإنتـــــاج وتشمـــل الرسوم عـــلى الواردات والصادرات والضرائب على الإنتاج والمنتجات .

**الاستهلاك النهائي :** (ينتج من تقاطع صف حساب السلع مع عمود حساب الحكومة 1810394 )

تعريف الاستهلاك: هو إنفاق جزء من الدخل في شراء السلع والخدمات في شكلها النهائي لإشباع الحاجات والرغبات المختلفة سواء أكانت مادية أم معنوية ، عضوية أم فكرية أم ثقافية ، ضرورية أم ترفيهية ، وذلك لشراء المواد الغذائية والحاجات المنزلية أو الشخصية ، وخدمات أصحاب المهن الحرة أو المؤسسات كخدمات الأطباء والمهندسين والمحاسبين وشركات النقل والسفر والتأمين والفنادق والمطاعم والمستشفيات والمدارس والملاهي وغيرها ( حزوري ، 2007 ) .

ويتضمن الإنفاق على الأسر بقيمة 301815 مليون ليرة سورية والإنفاق الحكومي بقيمة 1508579 مليون ليرة سورية ، حيث تستخدم الأسر معظم دخولها لشراء السلع من أجل الاستهلاك ، بينما الإنفاق الحكومي فهو يتكون من البضائع والخدمات المشتراة من قبل الحكومة للحفاظ على وظيفتها الأساسية ( مهمتها ) .

**صافي الاستثمار :** (ينتج من تقاطع صف حساب السلع مع عمود رأس المال 756314 )

تعريف الاستثمار : هو استخدام المدخرات النقدية في شراء الأموال الإنتاجية أو الرأسمالية أي رؤوس الأموال المنتجة ، لاستعمالها في مشروع معين ، أو لتوسيع مشروع قائم حالياً ، أو لتكوين المخزون من السلع .

ويشمل هذا المصطلح الأرض والمباني والتشييدات المختلفة والتجهيزات والمعدات والآلات والمواد الأولية ومصادر الطاقة ووسائل النقل ، وما شابه ذلك مما يمكن استخدامه في عمليات الإنتاج.وهو يتكون من رأس المال الكلي المتشكل لدى كل من القطاعين العام والخاص وذلك بغرض القيام بأعمال مثل ( الإنفاق على الطرق والمدارس والأبنية السكنية ) حيث يتكون الطلب الاستثماري بشكل أساسي من الطلب على الاسمنت وخدمات التأسيس .

**التجارة الخارجية :** (ينتج من تقاطع عمود السلع مع صف حساب بقية العالم 778505 ) و ( ينتج من تقاطع عمود حساب بقية العالم مع صف حساب السلع 732502 )

المعلومات عن عوائد التصدير ومدفوعات الاستيراد يتم الحصول عليها من عدة مصادر وهي :

( الحسابات الوطنية ، ميزان المدفوعات ، بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن المؤسسة العامة للتجارة الخارجية )

تتضمن تجارة الاستيراد البضائع المستوردة الموضوعة في الاستهلاك سواء لدى ورودها مباشرة من الخارج أو عن طريق الترانزيت أو بعد قبولها تحت وضع الاستيراد المؤقت وتحسب قيمة هذه المستوردات على أساس سيف أي قيمة البضاعة بالعملة السورية في محل الإرسال مضافاً إليها أجور النقل والتأمين وكافة المصاريف الأخرى حتى التخليص الجمركي ولا تدخل فيها الرسوم الجمركية .

إن القيمة هي بالليرة السورية على أساس السعر الرسمي للقطع الأجنبي في عام 2009 ،حيث كان سعر صرف الدولار الأمريكي للمستوردات 46,81 ل.س،وللصادرات 46,61 ل.س حسب المتوسط السنوي للسعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي .

وتتضمن تجارة التصدير البضائع الوطنية المصدرة والبضائع ذات المنشأ الأجنبي التي تعاد إلى الخارج بعد أن تكون قد أعفيت من الرسوم ، أو اكتسبت الصفة الوطنية بدفع رسوم الاستيراد ، وتحسب قيمة الصادرات على أساس سعر ( فوب ) (أي تتضمن المصاريف حتى مكتب التصدير) ، وتقل هذه القيمة عن قيمة سعر ( سيف ) بمقدار تكاليف التأمين والشحن من مكتب التصدير حتى واسطة النقل .

ويقصد بالترانزيت مرور البضائع الأجنبية التي تصل إلى الجمهورية العربية السورية عن طريق البر أو الجو أو البحر ويعاد شحنها دون أن تتم عليها الإجراءات الجمركية .

**الحوالات المالية والتحويلات الاجتماعية :**

تتلقى الأسر التحويلات من الحكومة أو من بقية العالم ، بينما التحويلات الحكومية تتضمن مدفوعات الضمان الاجتماعي و المعاشات التقاعدية للقطاع العام .

الإيصالات أو العوائد الخارجية تتضمن : الحوالات من أفراد العائلة الذين يعملون ويعيشون خارج البلد ، وعلى العكس فإن الأسر قد تقوم بتحويل دخلها إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في الخارج ، ويمكن أن ينعكس ماسبق كمدخل إيجابي في الخلية مثل حالة بقية العالم – الحكومة أو كقيمة سلبية .

وهي هنا عبارة عن التحويلات الجارية من وإلى العالم الخارجي .

**المنح والقروض والفائدة على الديون الخارجية :**

معظم الحكومات في البلدان ذات الدخول المنخفضة تتلقى المنح والقروض من شركائها التنمويين أو من مؤسسات التمويل الخارجية لتغطية الإنفاق الجاري والاستثمارات الرأسمالية ، وهذا يعتبر مدفوعات مباشرة من بقية العالم إلى الحكومة .

وفي المقابل فإن الدين الخارجي يتطلب دفع فوائد والتي هي مدفوعات إيجابية من الحكومة إلى بقية دول العالم ، ويمكن أن تعتبر مدفوعات الفائدة كعوائد سلبية من العالم الخارجي .

حيث أن كافة المعلومات حول المنح الأجنبية المحولة من وإلى الحكومة يتم الحصول عليها من خلال:

1- الميزانيات الحكومية
2- ميزان المدفوعات

**المدخرات المحلية والأجنبية :**

المدخرات هي الفرق مابين الدخول والمصروفات ، حيث أن عدم الادخار يكون عندما تتجاوز الدخول المصروفات

بالنسبة لحساب الحكومة فهي تساوي الفائض أو العجز المالي وهنا كان الادخار 562639 مليون ليرة سورية ، بالنسبة لبقية العالم فهو يساوي ميزانية الحساب الجاري ، يتم توثيق هذه المعلومات من

خلال ميزانية الحكومة أو من خلال ميزان المدفوعات ، المعلومات عن المدخرات نادراً ما يتم احتسابها لذلك يتم التعامل معها كمتبقي عند موازنة ال SAM .

يتضح من الجدول ( 3-10 ) أن حسابات الإنتاج تصنف حسب القطاعات بنفس تفصيل المجموعة الإحصائية ووفقاً للتصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) على مستوى فئات لذلك تم تفصيل حسابات ( الإنتاج الكلي ، والاستهلاك الوسيط ، واستهلاك رأس المال ، والإنتاج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج ، وحساب الدعم ، والضرائب ) بشكل مفصل حسب القطاعات الإنتاجية في البلد وذلك اعتماداً على البيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء ويتم ذلك بعد توزيع الخدمات المالية والرسوم الجمركية على كافة القيم ، حيث يتم ذلك في العرض المصفوفي المتكامل للحسابات المتتالية للاقتصاد فيما يسمى MICRO SAM أو الـ SAM التفصيلية ، وتكون موازنة الحسابات بشكل تام ونهائي من خلال سلسلة خطوات من موازنة الأرقام في المصفوفة (UN، وآخرون 1993) ويتم إتباع نفس الخطوات المتبعة عند موازنة MACRO SAM أي يتم حساب نفس بنود الموازنة ، وتظهر هذه المصفوفة القطاع الزراعي الذي سيتم العمل عليه وإظهار نشاط القمح ضمن هذا القطاع حيث سيتم تحليل أثر الدعم على المؤشرات الاقتصادية الكلية الظاهرة في المصفوفة أدناه.

**الجدول (3-10) مصفوفة الحسابات الاقتصادية والاجتماعية المجزأة حسب التصنيف الصناعي الدولي (MICRO SAM)**

| | | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 | العوامل11 | الضرائب12 | الدعم13 | 14 | 15 | 16 | 17 | 18 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | سلع وخدمات | | 215627 | 983936 | 141773 | 185930 | 133674 | 22711 | 62553 | 62825 | 446 | | | | 1810394 | 756314 | | 732502 | | 5108685 |
| 2 | الزراعة | 790222 | | | | | | | | | | | | | | | | | | 790222 |
| 3 | التعدين والتصنيع | 1595504 | | | | | | | | | | | | | | | | | | 1595505 |
| 4 | البناء والتشييد | 218288 | | | | | | | | | | | | | | | | | | 218288 |
| 5 | تجارة الجمله والتجزئة | 773368 | | | | | | | | | | | | | | | | | | 773368 |
| 6 | النقل والاتصالات | 372636 | | | | | | | | | | | | | | | | | | 372636 |
| 7 | المال والضمان | 147026 | | | | | | | | | | | | | | | | | | 147026 |
| 8 | الخدمات الشخصية والاجتماعية | 124708 | | | | | | | | | | | | | | | | | | 124708 |
| 9 | خدمات الحكومة | 306829 | | | | | | | | | | | | | | | | | | 306829 |
| 10 | الخدمات الخاصة غير الربحية | 1598 | | | | | | | | | | | | | | | | | | 1599 |
| 11 | عوامل | | 567981 | 614959 | 71043 | 531152 | 195048 | 112032 | 59256 | 237327 | 1152 | | | | | | | | 7001 | 2396951 |
| 12 | الضرائب | | 349 | 10100 | 4374 | 92924 | 29138 | 9330 | 784 | 3129 | 0 | | | | | | | | | 150128 |
| 13 | الدعم | | -5580 | -69049 | 0 | -45392 | -872 | 0 | 0 | 0 | 0 | | | | | | | | | -120893 |
| 14 | المؤسسات | | | | | | | | | | | 2395491 | 150128 | -120893 | 685600 | | | | 16086 | 3126412 |
| 15 | رأس المال | | 11845 | 55559 | 1098 | 8754 | 15648 | 2953 | 2115 | 3548 | | | | | 562639 | | | | 58265 | 722424 |
| 16 | صافي التسليف/الاستلاف | | | | | | | | | | | | | | | -42548 | | | | -42548 |
| 17 | باقي دول العالمS&G | 778505 | | | | | | | | | | | | | | | | | | 732502 |
| 18 | باقي دول العالمF&F | | | | | | | | | | | 1460 | | | 67779 | 8658 | 3455 | | | 81352 |
| | المجموع | 5108684 | 790222 | 1595504 | 218288 | 773368 | 372636 | 147026 | 124708 | 306829 | 1599 | 2396951 | 150128 | -120893 | 3126412 | 722424 | -42548 | 732502 | 81352 | |

المصدر : حسبت بناء على بيانات المجموعة الاحصائية لعام 2009 .

### 3-2 واقع القطاعات الاقتصادية والقطاع الزراعي في سورية (سلسلة القيمة للقمح)

تشير البيانات الإحصائية الصادرة عن المجموعة الإحصائية الزراعية والمكتب المركزي للإحصاء لعام 2009 إلى التالي :

معدل نمو الإنتاج 14% ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 10.8% بالأسعار الجارية لعام 2010 مقارنة بعام 2009 ، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ معدل نمو الإنتاج 3.5% ومعدل نمو الناتج 3.4% وقد بلغت معدلات نمو الناتج بالأسعار الثابتة على مستوى القطاعات في قطاع الصناعة التحويلية 14.8% والماء والكهرباء 13.7% والصناعات الاستخراجية 3.6% والنقل 9.1% والمال والتأمين 5.7% والبناء والتشييد 4 % ، إلا أن انخفاض نمو الناتج في القطاع الزراعي بنسبة وصلت إلى 9.6% بسبب انخفاض كميات الإنتاج في عام 2010 عن عام 2009 أثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عام 2009 .

بلغت نسبة مساهمة القطاعات في الناتج بالأسعار الثابتة الزراعية 16.3% – الصناعة 23.7% – التجارة 20.1% – الخدمات الحكومية 14.1% وباقي القطاعات 25.8% ، بلغت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 35.3% ونسبة مساهمة القطاع الخاص 64.7% في عام 2010 ، حققت الاستثمارات معدل نمو إجمالي بلغ 13.6% بالأسعار الثابتة لعام 2010 وبلغت نسبة مساهمة القطاع العام 42.7% والقطاع الخاص 57.3% من حجم الاستثمارات الإجمالي ، بينما بلغ التضخم السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك 4.4% لعام 2010 ، كما تحسن الميزان التجاري من عجز 46 مليار ليرة سورية عام 2009 إلى فائض 9.2 مليار ليرة سورية عام 2010 وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 71279 ليرة سورية عام 2010 بمعدل زيادة 1.1% عن عام 2009( المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية ، 2009 ) .

تعتمد سورية اجتماعيا واقتصاديا على الزراعة بشكل كبير، ولقد تراوحت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 20-24 % خلال الفترة 2004-2009 ، وتعتبر الزراعة المصدر الرئيسي لفرص العمل لحوالي 17% من قوة العمل و47% من السكان الريفيين، ويولد هذا القطاع حوالي 16-22 % من الصادرات غير النفطية ويشكل مصدرا رئيسيا للمواد الخام للصناعات المختلفة . ووفقا للأسعار الثابتة في عام 2000 فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي الزراعي بنسبة 1.6 % سنويا خلال الفترة 2004-2009 (المكتب المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية ، 2011) .

إن أسعار المنتجين للمحاصيل "الزراعية الاستراتيجية" في سورية تدار من قبل الحكومة وكثيرا ما تحدد على مستويات أعلى بكثير من الأسعار المكافئة على مستوى بوابة المزرعة. ولقد تزايد الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار المكافئة خلال الفترة 2007-2009 على الرغم من الزيادات الحادة في الأسعار العالمية لبعض هذه المحاصيل. فمثلا في عام 2009 كان سعر القطن المدعوم على

مستوى المزرعة أعلى بحوالي 115% من سعره المكافئ، بينما سعر المزرعة المدعوم للشوندر السكري كان أعلى بحوالي 140%من سعره المكافئ،وكذلك السعر المدعوم للقمح القاسي والقمح الطري كان أعلى بحوالي 50% و 65% على التوالي من سعرهم المكافئ. إن الزيادة في الأسعار المدعومة والمحددة بناء على تقديرات تكاليف الإنتاج للمحاصيل أدت إلى زيادة دعم الموازنة للمحاصيل الإستراتيجية في القطر بشكل كبير .

في سورية وبعد عقود من التخطيط المركزي وسيطرة الدولة على الإنتاج الزراعي والتسويق ، بدأت الحكومة ومنذ عام 1986 بالإصلاحات التدريجية الزراعية الموجهة نحو السوق وتسارعت أكثر بعد عام 2000، وتهدف الإصلاحات إلى معالجة التحديات المعقدة لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع ، وتشجيع الاستخدام الأكثر استدامة للموارد المائية المتناقصة بسرعة، وضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي الوطني في المحاصيل الأساسية، ودعم الدخل في المناطق الريفية والرفاه الاجتماعي ، وتم حتى الآن تنفيذ بعض الإصلاحات التي تسمح للقطاع الخاص بالمشاركة في تسويق السلع والمدخلات الزراعية ومنح المزارعين بعض المرونة في اختيار المحاصيل للزراعة ، ومع ذلك فالسياسات الزراعية لا تزال تعكس مفهوم التخطيط الحكومي لتحديد أهداف الإنتاج وتوريد المدخلات وتصنيعها وتوزيعها وتوزيع الموارد وتشغيل القطاع. ويستند هذا النظام على الدعم الهائل في كل مرحلة من مراحل الإنتاج الزراعي والسلسلة التسويقية. ففي عام 2008 تم تخصيص نحو 7 مليار دولار لدعم الطاقة والسلع الأساسية والمواد الغذائية1. وعلى كل إن تناقص عائدات سورية من النفط يجعل من الصعب تقديم الدعم. كما إن دعم المحاصيل المروية مثل القطن والشوندر السكري أدى إلى ممارسة أساليب غير فعالة وغير مجدية في الري تؤدي إلى سرعة نضوب موارد المياه. وهناك أيضا قلق متزايد من أن ملاك الأراضي الكبار هم غالبا المستفيدين من دعم المدخلات والإنتاج الزراعي بدلا من الفقراء الريفيين والعمال والرعاة وصغار المزارعين ( موريس وآخرون ، الدعم الزراعي في سورية ، 2010 ) .

دفع تصاعد تكاليف الدعم الزراعي مؤخرا الحكومة السورية للحد من الدعم بشكل كبير على المدخلات الرئيسية مثل وقود الديزل والأسمدة، وإنشاء صندوق الدعم الزراعي (ASF) الذي يهدف إلى تنظيم كافة أشكال الدعم الزراعي في صندوق واحد واضح ، ويهدف الصندوق أيضا إلى ضمان أن نوع الدعم وحجمه يتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية من أجل تيسير جهود سورية في الانضمام إليها.

تم إنشاء صندوق الدعم الزراعي في أيار 2008 بموجب المرسوم التشريعي رقم 29 ، وبشكل عام تضمنت أهداف الصندوق المعلنة تنظيم تقديم الإعانات والدعم لقطاع الزراعة وضمان مقدرة سورية على تلبية احتياجات أمنها الغذائي وتعزيز الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية .

### 3-2-1 دراسة مصفوفة الحسابات الاقتصادية والاجتماعية المفصلة ( القمح )

**القمح** هو المحصول الأكثر إستراتيجية في سورية ويزرع في جميع المحافظات وكافة مناطق الاستقرار الزراعي. ومن حيث التوزيع الجغرافي يتركز عادة معظم إنتاج القمح في محافظات الحسكة وحلب والرقة، وتمثل مساحة القمح حوالي 44% من مجموع مساحة المحاصيل الشتوية في عام 2009 ، وحوالي 49 % من المساحة المزروعة هي مروية والباقي بعلية . وبسبب الظروف المناخية كان إنتاج القمح متقلبا وبلغ حوالي 4.931 مليون طن في عام 2006 ، و 2.13 مليون طن في عام 2008 و 3.70 مليون طن في عام 2009 . وبلغ متوسط الإنتاج في الفترة 2004-2009 حوالي 4.064 مليون طن . وتنتج سورية القمح القاسي والطري في فصل الشتاء ، ويزرع معظم القمح القاسي في الأراضي البعلية ، أما القمح الطري فيزرع في الأراضي المروية . يغطي القمح تقريبا 52 % من جميع الأراضي المروية و 58 % من الأراضي المخصصة للمحاصيل المروية سنويا ، و 70% من الأراضي المروية المخصصة للمحاصيل الإستراتيجية ، وتختلف إنتاجية محصول القمح في سورية بشكل كبير تبعا لنوعية الأراضي ، فإنتاجية القمح البعل منخفضة وغير مستقرة إلى حد كبير ، ويتراوح متوسط إنتاجيته ما بين أقل من واحد طن/الهكتار في السنة الجافة إلى أكثر من 1.7 طن للهكتار في السنة ذات الأمطار الجيدة ، وبالمقارنة نلاحظ أن غلة القمح في المناطق المروية هي نسبيا أكثر استقرارا ويتراوح متوسط الإنتاجية فيها من3.0 طن إلى 4.4 طن للهكتار الواحد ( بالاعتماد على المجموعة الإحصائية الزراعية ، 2011 ) .

### 3-2-2 نظام الدعم الحالي في سورية (الوسائل والقضايا)

يعتبر الدعم الزراعي من أكثر المواضيع نقاشاً في المنظمات والمعاهد التي تعنى بقضايا الزراعة والغذاء لما له من تأثيرات تعتبر في بعض الحالات سلبية (بين الدول ) حيث يؤدي الدعم الزراعي لزيادة الإنتاج ويسبب إغراقاً في أسواق دول أخرى، فالدعم الزراعي في البلدان المتقدمة يسبب وجود فائض إنتاج يتم بيعه بأسعار مخفضة في السوق العالمي ويؤثر ذلك على دخل المزارعين في البلدان النامية حيث تقل فرص هؤلاء المزارعين في الحصول على دخل أكبر من الإنتاج والتصدير الزراعي كون الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة أكبر بكثير مقارنةً مع البلدان النامية بالرغم من أن حصة الزراعة في الناتج الإجمالي القومي والقوة العاملة في الزراعة في البلدان المتقدمة هي أقل بكثير منها في البلدان النامية ( محمد ، مؤشرات الدعم الزراعي ، 2008 ) .

لقد أنشأت الحكومة نظاما معقداً من الدعم الزراعي وتوسع بشكل سريع في السنوات الأخيرة ليبلغ نحو 4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 . ولكن تراجع عائدات سورية من النفط جعل من الصعب تحمل أعباء الدعم هذا بالإضافة إلى أن معظم مدخلات الإنتاج الزراعي والدعم يستفيد منها ملاك الأراضي الكبار أكثر من الفقراء في المناطق الريفية كالعمال والرعاة والمزارعين الصغار ( موريس وآخرون ، الدعم الزراعي في سورية ، 2010 ) .

إن سياسة منح التراخيص والخطة السنوية الزراعية من وزارة الزراعة هي الوسيلة الأساسية التشغيلية لنظام التخطيط الوطني في القطاع الزراعي ولتحديد الدعم ، والهدف منه توجيه المزارعين نحو نمط معين من استخدام الأراضي الذي يعتبره واضعوا السياسات كأفضل طريقة لتحقيق الأهداف الوطنية ، كما تعتبر هذه الخطة بمثابة إطار للعمل في بداية كل سنة محصولية للاسترشاد بها في تقديم القروض والمدخلات وغيرها من الخدمات للمزارعين مباشرة من خلال المصرف الزراعي التعاوني أو بشكل غير مباشر عن طريق التعاونيات الزراعية ، وبالإضافة إلى ذلك يتم استخدامها كدليل لتخطيط خدمات الدعم (SPC، 2009) .

يستند التزام الحكومة المتشدد بإستراتيجية الاكتفاء الذاتي من القمح على الاهتمامات السياسية الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي الوطني ، وتستمر الحكومة باستخدام الإنتاج الوطني لتعويض المخزون الاستراتيجي ، حتى عندما تكون أسعار القمح العالمية أفضل وبنفس الوقت لا توجد عوائق مادية أو سياسية على استيراد القمح في سورية .

إن قسم كبير من الإنفاق العام على الزراعة في سورية يذهب إلى دعم الإنتاج ومشاريع الري الكبيرة ورواتب وأجور موظفي الحكومة الزراعيين الميدانيين ، ويوجد حاجة لمراجعة الإنفاق على الزراعة من اجل تحديد المجالات التي يمكن من خلالها تحسين عائدات الإنفاق .

### 3-2-3 البنية النسبية في سلسلة القيمة للقمح

إن الكمية الكبيرة من تحول إلى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب كما يلي:

المزارعون الكبار ومعظم المزارعين المتوسطين يبيعون إنتاجهم من القمح مباشرة إلى المؤسسة العامة والذي يتضمن تكاليف الإنتاج إضافة إلى تكاليف النقل إلى مستودعات المؤسسة العامة بالسعر السنوي الرسمي المعلن .

قسم من المزارعين المتوسطين ومعظم المزارعين الصغار يبيعون إنتاجهم بسعر أدنى قليلاً من السعر الرسمي إلى تجار حبوب صغار ( وسطاء ) أو إلى منشآت تجارة وتصنيع الحبوب الخاصة متضمناً تكاليف الإنتاج فقط بدون تكاليف نقل ، ومن ثم يقوم تجار الحبوب ( الوسطاء ) ببيع معظم الكميات التي جمعوها من المزارعين إلى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بالأسعار الرسمية

، والباقي يباع إلى منشآت صناعية خاصة صغيرة أو إلى تجار حبوب كبار(تجار جملة ) والذين بدورهم يوزعون الحبوب إلى تجار التجزئة في الأسواق المحلية مع هامش ربح .

– حوالي 5% من إنتاج القمح يباع إلى المؤسسة العامة لإكثار البذار التابعة إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بموجب عقود مسبقة مع المزارعين بالسعر الرسمي مضافاً عليه % 20 كحافز لضمان إنتاج نوعية جيدة للبذار .

– وهناك نسبة بسيطة من الإنتاج تحتجز عند المزارعين لاستعمالها كبذار للسنة التالية .

– كمية تستعمل في الاستهلاك المنزلي .

– يمكن أن يباع القسم المتبقي للاستعمالات المختلفة في السوق المحلية أو يباع إلى شركات التصنيع الخاصة والمطاحن الخاصة .

تدفع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب قيمة القمح إلى المنتجين عبر المصرف الزراعي التعاوني فقط ، بهذا يمكن للمصرف أن يقتطع القروض المستحقة على المزارعين مسبقاً من قيمة القمح العائد لهم لكن المزارعين الذين يبيعون محصولهم لتجار وسطاء أو لشركات التصنيع الخاصة بأسعار أدنى من السعر الرسمي ، ربما يتهربون من دفع أقساط القروض المترتبة عليهم أو يتجنبون الإجراءات الإدارية والروتين اعتباراً من عملية التسليم واختبار العينات والتصنيف الخ ، أو ربما يفضلون استلام قيمة مبيعاتهم مباشرة دون انتظار إجراءات المصرف الروتينية .ومن الضروري الإشارة إلى أن الإجراءات المعقدة والطويلة للمصرف الزراعي التعاوني سواء أثناء منح القروض أو خلال عملية التسويق ، من شأنها جعل المزارعين رهينة بين أيدي التجار والوسطاء ومن ثم تؤثر سلباً على موقع المنتجين في سلسلة القيمة للقمح ( قرقوط ، 2001)

إن أهم المتعاملين في سلسلة القيمة للقمح هي المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب ، والتي تستلم الكمية الأكبر من القمح القاسي والطري المنتج وهي تدير معظم العمليات والأنشطة التجارية عبر تبنيها السعر الرسمي ، وكذلك تعتبر أكبر تاجر ومصدر للقمح وأيضاً أكبر مستورد خلال سنوات الجفاف ، فهي تعمل في كلا المجالين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية للقمح.

إن كميات القمح المحولة إلى الشركة العامة للمطاحن من قبل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب تتكون من25% قمح قاسي ديوروم و % 75 قمح طري اعتباراً من عام 2008 ، وذلك من أجل إنتاج الطحين العام الموحد في القطر ، ويحتفظ بالكميات المتبقية من القمح لدى المؤسسة العامة كمخزون استراتيجي والفائض يذهب معظمه للتصدير وكميات محدودة تباع إلى الشركات الخاصة لتصنيع الحبوب وفق العقود المبرمة معها ( قرقوط ، 2001 ).

يختلف مخطط تدفق القمح بحسب الأسعار السنوية الرسمية من جهة وبحسب كمية الإنتاج من جهـــة ثانية ، وتبعاً لذلك فقد تباينت الكميات المستلمة من قبل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب خلال الفترة 2003–2009 حسب الجدول التالي :

**الجدول ( 3– 11 ) : النسبة المئوية السنوية لمشتريات القمح من قبل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب خلال الفترة (2004–2009)**

**الوحدة : %**

| البيان | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مشتريات القمح** | 72 | 68 | 66 | 39 | 46 | 76 |

المصدر : بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب خلال الفترة 2004–2009 .

إن الكميات المستوردة متفاوتة تبعاً لمعدل الاكتفاء الذاتي من القمح ، وعلى سبيل المثال سمح للقطاع الخاص باستيراد القمح منذ العام 2002 ، ويوقف الاستيراد سنوياً أثناء موسم حصاد وتسويق القمح المحلي . وكذلك فقد تم استيراد القمح الطري من قبل القطاع العام( المؤسسة العامة ) فقط بسبب فترة الجفاف الأخيرة2007 /2008 ، كما أن الكميات المصدرة من القمح تتفاوت تبعاً لتوفر فائض متاح للتصدير . وقد تم تصدير القمح الطري من قبل القطاع العام فقط منذ عام 2003 حتى منتصف عام 2007إضافة إلى أن احتياجات شركات التصنيع الخاصة للقمح تتطور مع الزمن، وكـــذلك العـــادات الاستهلاكية تتغير( تنوع الوجبات الغذائية) خاصة بالنسبة لاستهلاك الخبز.

يظهر الشكل (3–1) مخطط تفصيلي لتدفق القمح بدءاً من المنتج وصولاً إلى المستهلك لعـــام 2009 حسب البيانات الصادرة عن المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب ، حيث بلغ الإنتاج في ذلك العام 3.701784 طن ، تم تخصيص 76% منه للمؤسسة العامة للحبوب و5% لمؤسسة إكثار البـــذار و 19% للاستعمالات الغذائية .

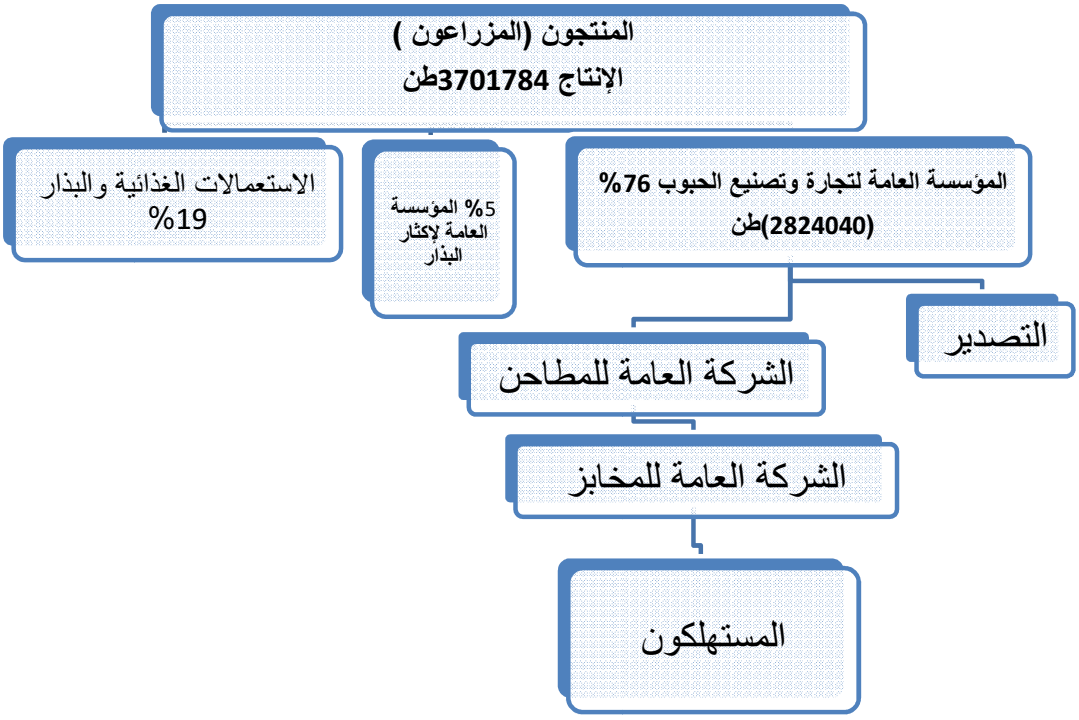


**الشكل رقم ( 3-1) مخطط تفصيلي لتدفق القمح 2009**

### 3-2-4 المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب

تعتبر المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب الجهة الوحيدة في سورية المخولة بشـــراء وتخـــزين وتسويق هذا المحصول الاستراتيجي خاصة في المواسم الجافة ، وتبلغ الطاقة التخزينيـــة المقـــدرة للقطاع العام لتخزين القمح بما فيها الشركة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للصوامع حوالي 5712 ألف طن .

تتبع كل من الشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة وتشتري المؤسسة القمح من المزارعين مباشرة من خلال مراكزها في جميع أنحاء القطر، وتحصل على الأموال اللازمة لشراء هذه الكميات من البنك المركزي (حاليا تقترض الأموال من المصرف المركزي، والمصرف التعاوني الزراعي ومصرف التسليف الشعبي). وتقوم شركة المطاحن باستجرار الكميات اللازمة من القمح لتصنيع الخبز المدعوم من مؤسسة الحبوب بسعر 27 ليرة سورية للكيلو غرام يمثل تكلفة الإنتاج زائد هامش صغير، وتقوم شركة المطاحن بطحن القمح و تبيع الدقيق للمخابز بسعر 6.75 ليرة سورية للكيلو غرام كما هو موضح في الشكل (3-2) حيث تدفع وزارة المالية الفرق ، ولكن عادة يتم تأخير الدفع لعدة سنوات بسبب العجز في شركة المطاحن والمؤسسة العامة للحبوب مع الفائدة المتزايدة التي يجب أن تدفع مع مدفوعاتها المتأخرة في المعاملات الأخرى. وهذا يؤدي إلى زيادة التكلفة إلى 27 ل س/كيلوغرام ( موريس ، 2010) .

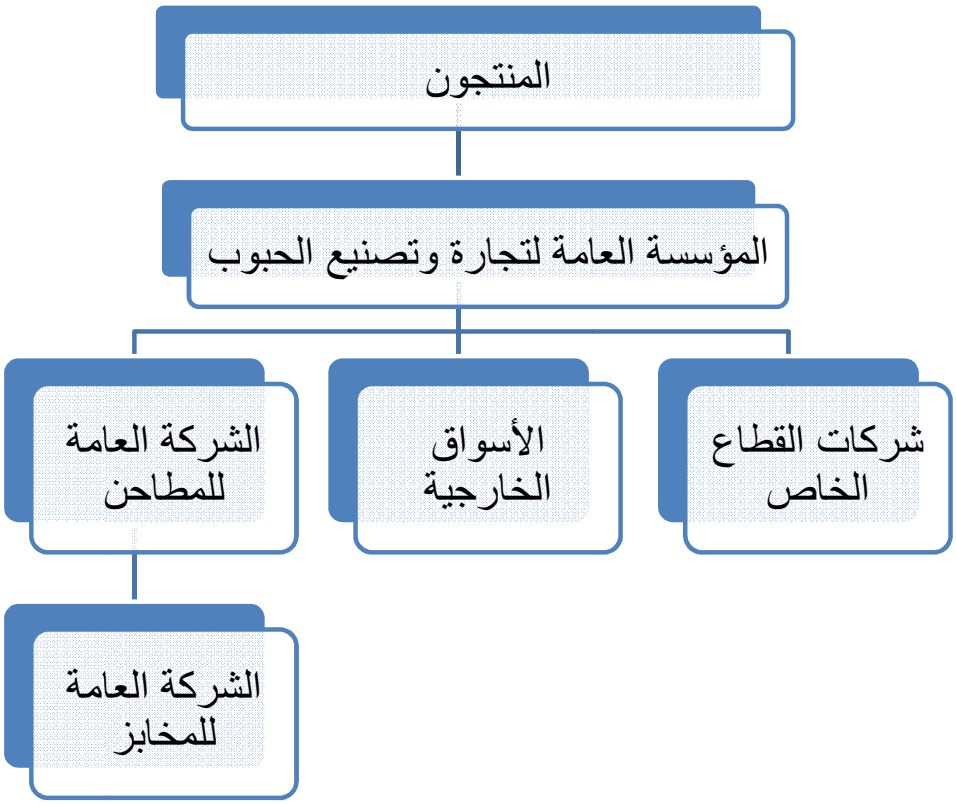


**الشكل رقم ( 3-2 ) البنية العامة لسلسلة القيمة للقمح**

**3-2-4-1 العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بوصفها تاجر جملة**

تملك المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب 139 مركزاً لشراء القمح من المنتجين بالأسعار الرسمية المعلنة موزعة في جميع أنحاء القطر مع الأخذ بالاعتبار مناطق تمركز الإنتاج وتعمل المؤسسة وفقاً للتعليمات والقرارات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة بهذا الخصوص ، حيث تقوم ببيع معظم الكميات المستلمة من القمح( أكثر من % 65 ) إلى الشركة العامة للمطاحن بسعر التكلفة كما يسمح للمؤسسة بموجب التعليمات رقم /7/ تاريخ 2002/9/15 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة ( وزارة التموين والتجارة الداخلية سابقاً ) ببيع الأقماح إلى المنشآت الصناعية (مطاحن- معامل المعكرونة والشعيرية والبسكويت) مباشرة بالأسعار العالمية وبالليرات السورية وذلك بقصد الطحن وإعادة التصدير بالنسبة للمطاحن الخاصة ( قرقوط ، 2009 ) .

**3-2-4-2 المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بوصفها مصدَر** تعمل حالياً المؤسسة العامة بموجب نظام العمليات رقم 629 تاريخ 5/3/2006 الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة وهو مجموعة الأحكام الناظمة لعمليات البيع في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب وذلك وفق نظام العقود الصادر بالقانون رقم51 تاريخ 2004/9/6 وينص نظام العمليات على البيع وفق الطرق التالية :

1- البيع بالعقد المباشر.
2- البيع بالارتباط.
3- البيع الآجل وبالتقسيط.

أما باقي الطرائق مثل : الطريقة المباشرة – العقد بالتراضي – المزايدة – البيع عن طريق وكلاء معتمدين – البيع بالأمانة تتم بناء على أحكام القانون رقم51 تاريخ 2004/12/9 ، وحتى الآن تقوم المؤسسة بالبيع وفق العقود المباشرة للخارج دون وكلاء كما ينص نظام العمليات على ألا تقل أسعار البيع للأسواق الخارجية عن الأسعار العالمية الجارية بتاريخ البيع إلا إذا كان البيع عن طريق المزايدة الخارجية .

**3-2-5 الشركة العامة للمطاحن**

تعد الشركة العامة للمطاحن المتعامل الرئيس بالنسبة لتصنيع القمح في سورية ، وهي تتحمل المسؤولية لضمان إنتاج الطحين الموحد ، حيث تشتري أكثر من % 65 من القمح المنتج عن طريق المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بسعر التكلفة . فعلى سبيل المثال : بلغت حاجة سورية من

الطحين الموحد في عام 2008 حوالي 2.7 مليون طن تتضمن 75% قمح طـــري و % 25 قمـــح قاسي ديوروم بما يعادل حوالي 675000 طن من قمح الديوروم وهذا يقابل % 31 مـــن متوســـط الإنتاج السنوي للقمح القاسي في سورية وعليه فإن سورية تملك ما يعادل 69 % من إنتاج قمـــح الديوروم سنوياً متاح للتجارة مع الأخذ بالاعتبار موضوع الأمن الغذائي في حـــال تـــوفر مخـــزون استراتيجي من قمح الديوروم مسبقاً.

تبيع الشركة العامة للمطاحن الطحين الموحد إلى الشركة العامة للمخابز بالســـعر الرســـمي الثابـــت حوالي8 ل.س/كغ والذي يتضمن دعماً حكومياً ، والفرق بين سعر التكلفة في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب( أو قيمة القمح ) وقيمة الطحين بالسعر الرسمي مضافاً إليه قيمة المنتجات الثانويـــة (مثل النخالة) يشكل العجز في الشركة العامة للمطاحن ، ثم تقوم الدولة بسد هـــذا العجـــز لصـــالح المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب كدعم وذلك لتغطية كامل قيمة القمح المباع إلـــى الشـــركة العامة للمطاحن.

تحصل مؤسسات القطاع العام لتصنيع البسكويت والمعكرونة ذات الطاقة التصنيعية المحدودة علـــى حاجتها من الطحين من المطاحن الخاصة أو عن طريق الاستيراد ، لأن الشركة العامة للمطـــاحن لا تبيع الطحين الموحد من أجل استعمالات أخرى باعتباره مخصص فقط لإنتاج الخبز الموحد لأنـــه يتضمن دعماً حكومياً ، كما أن هذه المعامل تحتاج إلى طحين من نوعية مختلفة ( طحـــين" زيـــرو " للبسكويت وسميد لصناعة المعكرونة ) إضافة أن السميد عبارة عن خليط من طحين محلي مع طحين مستورد ( قرقوط ، 2009 ) .

**3-2-6 مصدر التكلفة والسعر**

تقوم الحكومة بتحديد الأسعار الرسمية لشراء القمح من المنتجين عبر المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، كما يتم أيضاً تحديد الأسعار على طول السلسلة التسويقية والتصنيعية العامة للقمح ، وتتبنى الحكومة أسعار شراء القمح بعد اعتماد تكاليف الإنتاج الرسمية كمؤشر ، بحيث تقوم وزارة الزراعة بإجراء دراسة سنوية حول متوسط تكاليف إنتاج القمح البعل والمروي في وحدة المساحة( هكتار)على مستوى كل محافظة وفي مناطق الاستقرار المختلفة وعلى مستوى القطر، باعتماد متوسط عام للغلة المقدرة من أجل حساب تكاليف إنتاج الكيلو غرام الواحد من القمح ، ومن الجدير بالذكر أن تكـــاليف الإنتاج بالنسبة للقمح القاسي ديوروم والطري متقاربة ضمن نظام الإنتاج الواحد وكـــذلك لا توجـــد فوارق كبيرة في الغلة ويتضمن السعر الرسمي المعلن للقمح تكاليف الإنتاج مضافاً إليه هامش ربح ، وغالباً ما يترافق مع نسبة من الدعم الحكومي ، وكانت الأسعار الرسمية لقمح الديوروم حتى العـــام 2007تزيد عن أسعار القمح الطري بواقع واحد ليرة سورية للكيلو غرام ، وبعد ذلك تـــم تخفـــيض الفرق إلى 0.5 ليرة للكيلو غرام ، وعلى الرغم أن الأسعار الرسمية تراجع من قبل الحكومة بشـــكل

سنوي إلا أنها لم تتغير حتى العام 2007 بسبب عدم وجود تغيرات على أسعار مدخلات الإنتاج الأساسية قبل أن تقوم الحكومة بتعديل أسعار المحروقات( قرقوط ، 2010 ) ، حيث كان سعر القمح حتى وقت قريب قبل عام 2008 حوالي 11,8 ل.س/كغ للقمح القاسي و 10,8 ل.س/كغ للقمح الطري ، كما كان يختلف أيضا بحسب المواصفات .

في الواقع يحصل معظم المزارعون على سعر يتقلب قليلا حول 11,5ل.س ( هذا بالنسبة للقمح القاسي أما الطري فيقل عنه عادة بمعدل ليرة واحدة ) ، لكن وفي العام 2008 قامت الحكومة بسلسلة من الإجراءات أهمها كان قرار رفع سعر المازوت إلى 25 ل.س/ليتر زيادة بقدر (% 292 )، كما تبع القرار السابق ثلاثة قرارات هدفت إلى رفع أسعار المحاصيل الإستراتيجية بهدف تعويض المزارعين عن ارتفاع تكاليف الإنتاج (القرارات رقم 27 و 31 و 80 لعام2008 بناء على للمرسوم التشريعي رقم 40 لعام 2005 ) الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ( سعد الدين عطية ، 2009) ونبين أسعار القمح في الجدول (3-12) .

**الجدول ( 3-12 ) : تطور الأسعار الرسمية للقمح القاسي والطري من 2002 – 2010**

**الوحدة ( ل.س /كغ)**

| البيان | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القمح القاسي | 11.8 | 11.8 | 11.8 | 11.8 | 11.8 | 11.8 | 17 | 20 | 20.5 |
| القمح الطري | 10.8 | 10.8 | 10.8 | 10.8 | 10.8 | 10.8 | 16.5 | 19.5 | 20 |

المصدر :المجموعات الإحصائية السنوية –المكتب المركزي للإحصاء –أعداد مختلفة

استناداً لما سبق سوف تتبنى هذه الدراسة متوسط التكاليف الرسمية لإنتاج واحد طن من القمح خلال العام 2009 وكذلك متوسط السعر الرسمي لنفس العام من أجل حساب مستوى الدعم المطبق خلال هذا العام ، لذلك عندما يكون سعر السوق العالمي للقمح أعلى من السعر الرسمي المدفوع للمزارع من قبل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، فإن الفرق بين السعر المحلي الرسمي والسعر العالمي يمثل ضريبة أو عبء على المنتج أو دعم سالب ما لم يتم تحويل الزيادة في الأسعار العالمية إلى المزارع عن طريق الأسعار الرسمية المدفوعة من قبل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، وفي كل الأحوال فإن الفرق في الأسعار العالمية لصالح قمح الديوروم يمثل باستمرار فرصة لدى المؤسسة العامة لتخفيض تكاليف الدعم .

### 3-2-7 تكاليف إنتاج وتسويق القمح والتسعير

حتى موسم 2007 لا يوجد فرق كبير بالنسبة للمنتج بين تكاليف إنتاج الطن الواحد من القمح وفق نظام الزراعة البعلية أو المروية ، بلغ السعر الرسمي للقمح المروي أو البعل القاسي (20000) ل.س/طن بينما بلغت (19500) ل.س / طن للقمح الطري المروي والبعل خلال العام 2009 تتضمن تكاليف النقل ( المجموعة الإحصائية الزراعية ، 2011 )

يعتبر السعر الرسمي الذي يتقاضاه المنتج للقمح القاسي بمثابة سعر المدخل عند مستوى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب باعتبارها التاجر الأساسي بالنسبة لتسويق القمح في سورية ، وتبيع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب القمح القاسي إلى شركات التصنيع في القطاع الخاص بالسعر العالمي ، بينما تسلم القمح إلى الشركة العامة للمطاحن بسعر التكلفة ، ويمثل الفرق بين السعر الرسمي والسعر العالمي قيمة الدعم الحكومي لمادة القمح .

نظرًا لأن سورية تنتج كميات أكبر من القمح القاسي مما هو مطلوب لخلطة الخبز و بما أن القمح القاسي يتمتع بقيمة سعرية أعلى من قيمة القمح الطري فإن سورية تقوم بتصدير القمح القاسي في حال الفائض و تستورد القمح الطري في حال العجز . لذا فقد تم بحساب سعر المساواة التصديري للقمح القاسي و سعر المساواة الاستيرادي للقمح الطري في الجداول (3-13) و (3-14) حيث يظهر سعر المساواة للتصدير متضمناً تكاليف النقل والمناولة والتخليص والتخزين وصولاً إلى باب المزرعة بسعر 14.22 ل.س / كغ وهو أقل من السعر الرسمي للقمح القاسي بمقدار 5.8 ل.س /كغ بينما يظهر سعر المساواة للاستيراد متضمناً تكاليف النقل والمناولة والتخليص والتخزين وصولاً إلى باب المزرعة بمقدار 12 ل.س/كغ وهو أقل من السعر الرسمي للقمح الطري بمقدار 7.5 ل.س /كغ .

**الجدول (3-13) : السعر الموازي لتصدير القمح القاسي لعام 2009**

| البيان | الوحدة | القمح | |
|---|---|---|---|
| | | اجتماعي | خاص |
| **سعر الصرف** | ل.س/دولار | 46.00 | 46.00 |
| **السعر سيف ميناء الوصول** | دولار/طن | 330.00 | 330.00 |
| **السعر سيف ميناء الوصول** | ليرة/طن | 15180.00 | 15180.00 |
| **مصروفات المناولة** | ليرة/طن | 201.71 | 202 |
| **مصروفات التخليص** | ليرة/طن | 193.55 | 194 |
| **الفاقد** | ليرة/طن | 106.00 | 106 |
| **مصاريف أخرى** | ليرة/طن | 83.21 | 83 |
| **التكلفة على أرض الميناء** | ليرة/طن | 14595.53 | 14595.53 |
| **معدل تكلفة النقل** | ليرة/طن | 5.00 | 5.00 |
| **المسافة من الميناء إلى المخازن** | ليرة/طن | 200.00 | 200.00 |
| **تكلفة النقل من الميناء إلى المخازن** | كم | 0.00 | 1000.00 |
| **كلفة طن القمح على باب الصومعة داخل سورية** | ليرة/طن | 14595.53 | 13595.53 |
| **نفقات تخزين** | ليرة/طن | 335.00 | 335 |
| **الفاقد** | ليرة/طن | 39.85 | 40 |
| **سعر المساواة للواردات عند باب المزرعة** | ليرة/طن | 14221 | 13221 |
| **سعر المساواة للواردات عند باب المزرعة** | ليرة/كجم | 14.22 | 13.22 |

**المصدر : المركز الوطني للسياسات الزرعية ، 2009 .**

**االجدول (3-14) : السعر الموازي لاستيراد القمح الطري لعام 2009**

| البيان | الوحدة | قمح | |
|---|---|---|---|
| | | اجتماعي | خاص |
| **سعر الصرف** | ل.س/دولار | 46.00 | 46.00 |
| **السعر سيف ميناء الوصول** | دولار/طن | 201.00 | 201.00 |
| **السعر سيف ميناء الوصول** | ليرة/طن | 9246.00 | 9246.00 |
| **رسوم جمركية 7%** | ليرة/طن | 647.22 | 647.22 |
| **مصروفات المناولة** | ليرة/طن | 93.75 | 94 |
| **مصروفات التخليص** | ليرة/طن | 56.00 | 56 |
| **الفاقد** | ليرة/طن | 106.00 | 106 |
| **مصاريف أخرى** | ليرة/طن | 301.00 | 301 |
| **التكلفة على أرض الميناء** | ليرة/طن | 10449.97 | 10449.97 |
| **معدل تكلفة النقل** | ليرة/طن | 5.00 | 5.00 |
| **المسافة من الميناء إلى المخازن** | ليرة/طن | 200.00 | 200.00 |
| **تكلفة النقل من الميناء إلى المخازن** | كم | 1200 | 1000.00 |
| **كلفة طن القمح على باب الصومعة داخل سورية** | ليرة/طن | 11649.97 | 11449.97 |
| **نفقات تخزين** | ليرة/طن | 335.00 | 335 |
| **فاقد** | ليرة/طن | 39.85 | 40 |
| **سعر المساواة للواردات عند باب المزرعة** | ليرة/طن | 12025 | 11825 |
| **سعر المساواة للواردات عند باب المزرعة** | ليرة/كجم | 12.02 | 11.82 |

**المصدر : المركز الوطني للسياسات الزرعية ، 2009 .**

يتضمن سعر التكلفة المقدر للمصدّر : التكلفة المقدر للتسويق الداخلي إضافة إلى تكاليف التصدير وصولاً إلى قيمة ( فوب) التي تكون بالنسبة للقمح القاسي (FOB اللاذقية) 330 دولارا ، بينما وصلت أسعار القمح الطري (CIF اللاذقية) إلى 201 دولار خلال عام 2009 ( موريس وآخرون ، 2010 ) .

### 3-2-8 آلية الدعم وتقديره

كما ذكر سابقاً، إن الفرق بين السعر العالمي الاستيرادي للقمح عند الموانئ السورية مضافاً إليه تكاليف التأمين والرسوم الجمركية مع التكاليف الداخلية إلى نقطة المساواة ، وبين السعر الرسمي الثابت مضافاً إليه تكاليف إجراءات التخزين يمثل مقدار الدعم الحكومي إذا توفر والسعر الرسمي الثابت لشراء القمح القاسي والطري خلال العام 2009 كان للقمح القاسي (20000) ل.س/طن بينما بلغت (19500) ل.س / طن للقمح الطري تتضمن تكاليف النقل .

### 3-2-9 الدعم المقدم لمحصول القمح 2009

### 3-2-9-1 حساب مقدار الدعم المقدم لبذار القمح القاسي والطري لعام 2009

تقوم الحكومة السورية بدعم وتوفير بذار القمح المحسن من خلال المؤسسة العامة لإكثار البذار والتي تستخدم تقنيات متقدمة في هذا المجال ، وبالتالي تدعم الحكومة تطبيق التقنيات الحديثة والمتطورة بهدف زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف بالتعاون مع الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية التي تقدم الأصناف المحسنة من القمح إلى المؤسسة العامة لإكثار البذار ، وقد سطر هذا الهدف في إستراتيجية التنمية الزراعية 2001-2010 والخطة الخمسية العاشرة 2006-2010 وكانت الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية قد حسنت إنتاجية بعض أصناف القمح في محطاتها إلى حوالي7 طن/هكتار للقمح المروي و 4 طن /هكتار للقمح المزروع في الأراضي البعلية لمنطقة الاستقرار الأولى و 3 طن/هكتار في منطقة الاستقرار الثانية مع الإشارة إلى أن الكمية المدعومة من بذار القمح القاسي بلغت 79000 طن والكمية المدعومة من القمح الطري 174150 طن .

وبالاعتماد على الجدول (3-15) تقدر قيمة الدعم لبذار القمح القاسي والطري كما يلي :

**دعم بذار القمح القاسي**

79000×32264=2.549 مليون ل.س

79000×19000=1.501 مليون ل.س

العجز المدفوع وهو مقدار الدعم 2549-1501= 1.047 مليون ل.س

**دعم بذار القمح الطري**

174150×31575=5.498 مليون ل..س

174150×19000=3.308 مليون ل.س

العجز المدفوع وهو مقدار الدعم 5498-3308=2.189 مليون ل.س

تقوم اللجنة المشكلة في مديرية صندوق الدعم بحساب التكاليف الفعلية لإنتاج بذار القمح ( القاسي والطري ) التي تقوم بتوفيرها المؤسسة العامة لإكثار البذار مع هامش الربح المقرر ، تقوم مديرية صندوق دعم الإنتاج الزراعي باقتراح السعر المناسب لبيع البذار المحسن الذي يوزع من قبل المؤسسة العامة لإكثار البذار بما يشجع المنتجين على استخدامه (الجدول 3-15) ، ويتم تسديد الفرق بين السعر المقترح والتكلفة الفعلية المعتمدة من قبل اعتمادات صندوق دعم الإنتاج الزراعي للسنة المالية 2009 إلى حساب المؤسسة العامة لإكثار البذار بعد إجراء المطابقات اللازمة .

**الجدول (3-15) : الدعم المقدم لبذار القمح لعام 2009**

| البيان | التكلفة التقديرية ل. س /طن | السعر المقترح | الفرق بين التكلفة والسعر المقترح ل.س/طن | الكمية المعروضة للبيع /طن(المدعومة) | مقدار الدعم المقدر مليون ل.س |
|---|---|---|---|---|---|
| **القمح القاسي** | 32264 | 19000 | 13264 | 79000 | 1048 |
| **القمح الطري** | 31575 | 19000 | 12575 | 174150 | 2190 |
| **المجموع** | | | | | 3238 |

المصدر : مديرية صندوق دعم الإنتاج الزراعي

**3-2-9-2 حساب الدعم السعري المقدم للقمح لعام 2009**

في عام 2009 كان سعر صرف الدولار الأمريكي 46.81 ل.س للمستوردات و 46.61 ل.س للصادرات حسب المتوسط السنوي للسعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي .

يظهر الجدول (3-16) الكميات المسوقة من القمح من قبل مديرية التسويق الداخلي التابعة للمؤسسة العامة للحبوب والتي بلغت 983.410 طن قمح قاسي و 1840630 طن قمح طري ، حيث يتم تقديم الدعم للكميات المسوقة داخلياً ومقارنتها بالسعر العالمي للقمح القاسي والطري لمعرفة إجمالي الدعم المقدم للكميات المسوقة داخلياً كما هو موضح في الجدول (3-17) .

**الجدول رقم ( 3-16 ) : الكميات المسوقة من محصول القمح لعام 2009**

**الوحدة طن**

| البيان | القمح القاسي | القمح الطري |
|---|---|---|
| **الكمية المسوقة الداخلية** | 983.410 | 1.840.630 |
| **الكمية المسوقة الداخلية الكلية** | 2.824.040 | |
| **التسويق الكلي ( داخلي وخارجي )** | 3.069.000 | |

المصدر : المؤسسة العامة لتجارة وتسويق الحبوب ، مديرية التسويق الداخلي والتخزين .

**الجدول رقم ( 3-17 ) : إجمالي الدعم السعري المقدم لمادة القمح 2009**

| البيان | القمح القاسي | | | القمح الطري | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكمية المسوقة | سعر الطن | سعر الصرف | الكمية المسوقة | سعر الطن | سعر الصرف |
| **السعر العالمي** | 983410 | 330 | 46.5 | 1840630 | 201 | 46.5 |
| | 15.090.426.450 ل.س | | | 17.203.448.295 ل.س | | |
| **السعر المحلي** | 983410 | 20000 | | 1840630 | 19500 | |
| | 19.668.200.000 ل.س | | | 35.892.285.000 ل.س | | |
| **الفرق بين السعرين** | 4.577.773550 ل.س | | | 18.688.836.705 ل.س | | |
| **إجمالي الدعم المقدم** | 23.266 مليون ل . س | | | | | |

المصدر : حسبت بالاعتماد على البيانات المؤسسة العامة لتجارة وتسويق الحبوب .

إن الكميات المصدرة من القمح غير محددة بالكميات المشتراة سنوياً من قبل المؤسسة العامة ، بل ترتبط بكميات المخزون الاستراتيجي المتوفرة من القمح االقاسي والقمح الطري من السنوات السابقة .

يشكل دعم المحروقات جزء من هذا الدعم السعري باعتبار سعر القمح في سورية سعرا مشوهاً بالنسبة للسعر العالمي حيث بلغ سعر وقود الديزل ( محروقات ) 0.4 دولار / ليتر ( البنك الدولي ،

2009 ) بينما بلغ السعر المحلي للمحروقات 20 ل.س/ ليتر ، حيث يتم الري لمحصول القمح عن طريق شبكات الري الحكومية أو الأنهار والينابيع أو عن طريق الآبار التي تشكل النسبة الكبرى من المسساحات المروية ، حيث أن الهكتار الواحد المروي من القمح يستهلك وسطياً 833 ليتر / محروقات في السنه ( وزارة الزراعة ، مديرية الاقتصاد ،2009 ) .

عدد الليترات المستهلكة من الوقود لكامل المساحة المروية من القمح لعام 2009 =

656927×833=547 مليون ليتر/ديزل

السعر المحلي لكمية الوقود المستهلكة محلياً لمحصول القمح المروي 2009 =

547×20 =10940 مليون ل.س/ليتر

السعر العالمي لكمية الوقود المستهلكة محلياً لمحصول القمح المروي 2009 =

547×0.4×46.5=10.174 مليون ل.س/ليتر

الفرق بين السعر المحلي والعالمي = 10.940- 10.174

= 766 مليون ل .س

### 10-2-3 حساب تكاليف إنتاج القمح

يبين كل من الجدول (3-18) والجدول (3-19) والجدول (3-24) مساحة وغلة وإنتاج القمح الكلي والقمح الطري والقاسي .

**الجدول (3-18) : مساحة وغلة وإنتاج محصول القمح لعام /2009/**

المساحة : هكتار الإنتاج : طن الغلة : كغ / هـ

| البيان | سقي | | | بعل | | | المجموع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مساحة | إنتاج | غلة | مساحة | إنتاج | غلة | مساحة | إنتاج | غلة |
| **2009** | 656927 | 3037582 | 4624 | 780448 | 664202 | 851 | 1437375 | 3701784 | 2575 |

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2009 الجدول رقم (10) .

سيتم حساب مدخلات القمح الطري (المروي والبعل ) أولاً :

**الجدول (3-19): مساحة وغلة وإنتاج محصول القمح الطري ( السقي والبعل ) لعام /2009/**

المساحة : هكتار الإنتاج : طن الغلة : كغ / هــ

| البيان | مساحة | إنتاج | غلة | مساحة | إنتاج | غلة | مساحة | إنتاج | غلة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2009 | 389966 | 1823043 | 4675 | 506207 | 296907 | 587 | 896173 | 2119950 | 2366 | 2009 |

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2009 الجدول رقم (11) .

لمعرفة مدخلات حساب القمح يجب أن يتم حساب إجمالي النفقات المقدمة للقمح القاسي والطري ( المروي والبعل ) والتي تظهر من خلال الجداول (3-21) والجدول (3-22) والجدول (3-25) والجدول (3-27) والتي يتم من خلالها حساب تكاليف محصول القمح الذي سيتم إدراجه في المصفوفة على شكل قيمة عوامل الإنتاج والتي تشمل ( الأرض-العمل-رأس المال) بينما الاستهلاك الوسيط يشمل على ( مستلزمات الإنتاج ) وتدرج قيمة البذار كإنفاق من قبل قطاع الزراعة .

### 3-2-10-1 حساب تكاليف عملية إنتاج محصول القمح الطري المروي لعام /2009/

تكاليف البذار = 4080×389966=1591 مليون ل.س

تكاليف العمليات = 23329× 389966 = 9097 مليون ل . س

تكاليف المستلزمات = 24905 × 389966 = 9712 مليون ل . س

إيجار الأرض = 9248 × 389966 = 3606 مليون ل . س

فائدة رأس المال = 1868 × 389966 = 728 مليون ل . س

نفقات نثرية = 2308 × 389966 = 9000 مليون ل. س

الإنتاج = 1823043000× 19.50 = 35549 مليون ل . س

التكاليف الكلية = 61658 × 389966 = 24044 مليون ل. س

**الجدول (3-20) : رصيد محصول القمح الطري المروي :**

**الوحدة : مليون ل .س**

| البيان | التكاليف | الإنتاج |
|---|---|---|
| | 24044 | 35549 |
| الرصيد | 11504 | |
| المجموع | 35549 | 35549 |

المصدر : حسبت بناء على بيانات المجموعة الاحصائية الزراعية لعام 2009

**الجدول(3-21) : وسطي تكلفة إنتاج الهكتار بالمتوسط لمحصول القمح الطري المروي لعام /2009/**

| البيان | | ل.س/هـ |
|---|---|---|
| 1- العمليات الزراعية | أ - الحراثـــــــــات | 5570 |
| | ب- التســـــــــكيب | 1850 |
| | ج- الزراعة (نثر البذار) | 1170 |
| | د - التســـــــــميد | 1200 |
| | ه- أجور السقـــــــاية | 5513 |
| | و - العــزق والتعشــيب | 240 |
| | ز - المكـــــــــافحــة | 525 |
| | ح- الحصـــاد أو الجــني | 4932 |
| | ط- الفرز و التعبئة | - |
| | ي- نقـــــل المحصول | 2329 |
| | المجمـــــــــــوع | 23329 |
| 2-مستلزمات ومواد الإنتاج | أ - قيمة السماد العضوي | - |
| | ب- قيمة السماد الكيماوي | 4771 |
| | ج- قيمة العبـــــــوات | 100 |
| | د - قيمة البـــــــذار | 4080 |
| | ه- قيمة مـــــياه الري | 15426 |
| | و - قيمة مواد المكافحة | 528 |
| | المجمـــــــــــوع | 24905 |
| 3- إيجار الأرض 15% من الانتاج | | 9248 |
| 4- فائدة رأس المال 7.5 % | | 1868 |
| 5- نفقات نثرية 5% من النفقات | | 2308 |
| 6- إجمالي التكاليف | | 61658 |
| 7- المردود كغ / هـ | | 3834 |
| 8- كلفة الكغ ق . س | | 1608 |
| 9- السعر الرسمي ق . س * | | 1950 |

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2009الجدول رقم (134) .

**يوضح الجدول (3-22) : وسطي تكلفة إنتاج الهكتار بالمتوسط لمحصول القمح الطري البعل لعام /2009/**

| البيان | | ل . س / ه |
|---|---|---|
| 1- العمليات الزراعية | أ - الحراثـــــــــات | 2840 |
| | ب- التســـــــــكيب | - |
| | ج- الزراعة (نثر البذار) | 910 |
| | د - التســـــــــميد | 450 |
| | ه- أجور السقـــــــاية | - |
| | و - العــزق والتعشــيب | 120 |
| | ز - المكـــــــــافحــة | 525 |
| | ح- الحصـــاد أو الجــني | 1593 |
| | ط- الفرز و التعبئة | - |
| | ي- نقـــــل المحصول | 527 |
| | المجمـــــــــــوع | 6965 |
| 2-مستلزمات ومواد الإنتاج | أ - قيمة السماد العضوي | - |
| | ب- قيمة السماد الكيماوي | 2271 |
| | ج- قيمة العبـــــــوات | 50 |
| | د - قيمة البـــــــــذار | 2774 |
| | ه- قيمة مـــــياه الري | - |
| | و - قيمة مواد المكافحة | 468 |
| | المجمـــــــــــوع | 5563 |
| 3- إيجار الأرض 15% من الانتاج | | 2389 |
| 4- فائدة رأس المال 7.5 % | | 417 |
| 6- إجمالي التكاليف | | 15924 |
| 7- المردود كغ / هــ | | 890 |
| 8- كلفة الكغ ق . س | | 1789 |
| 9- السعر الرسمي ق . س * | | 1950 |

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2009 الجدول رقم (1/134).

### 3-2-10-2 حساب تكاليف عملية إنتاج محصول القمح الطري البعل لعام /2009/

تكاليف البذار = 2774×506207= 1404 مليون ل.س

تكاليف العمليات = 6965× 506207 = 3525 مليون ل . س

تكاليف المستلزمات = 5563 × 506207 = 2816 مليون ل . س

إيجار الأرض = 2389 × 506207 = 1209 مليون ل . س

فائدة رأس المال = 417 × 506207 = 211 مليون ل . س

نفقات نثرية = 590 × 506207 = 298 مليون ل. س

الإنتاج = 296907000× 19.50 = 5789 مليون ل . س

التكاليف الكلية = 15924 × 506207 = 8060 مليون ل. س

**الجدول (3-23) : رصيد محصول القمح الطري البعل**

**الوحدة مليون ليرة سورية**

| البيان | التكاليف | الإنتاج |
|---|---|---|
| | 8060 | 5789 |
| **الرصيد** | | 2271 |
| **المجموع** | 8060 | 8060 |

المصدر : حسبت بناء بيانات على المجموعة الاحصائية الزراعية لعام 2009

بعد أن تم حساب مدخلات القمح الطري ( السقي والبعل ) سيتم حساب مدخلات القمح القاسي ( السقي والبعل) وتحديد رصيد كل حساب وبعدها سيتم جمع جميع الإدخالات لإدراجها كحسابات متكاملة ضمن مصفوفة الحسابات الإجتماعية .

**الجدول (3-24) : مساحة وغلة وإنتاج محصول القمح القاسي ( السقي والبعل ) لعام /2009/**

المساحة : هكتار الإنتاج : طن الغلة : كغ / هـ

| البيان | سقي Irrigated | | | بعل Non- Irrigated | | | المجموع Total | | | Item |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مساحة | إنتاج | غلة | مساحة | إنتاج | غلة | مساحة | إنتاج | غلة | |
| 2009 | 266961 | 1214539 | 4549 | 274241 | 367295 | 1339 | 541202 | 1581834 | 2923 | 2009 |

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2009 الجدول رقم (12).

**الجدول(3-25) : وسطي تكلفة إنتاج الهكتار بالمتوسط لمحصول القمح القاسي السقي لعام /2009/**

| البيان | | ل.س/هـ |
|---|---|---|
| 1- العمليات الزراعية | أ - الحراثـــــــــات | 5570 |
| | ب- التســـــــــكيب | 1850 |
| | ج- الزراعة (نثر البذار) | 1170 |
| | د - التســـــــــميد | 1200 |
| | ه- أجور السقـــــــاية | 5513 |
| | و - العــزق والتعشــيب | 240 |
| | ز - المكـــــــــافحــة | 525 |
| | ح- الحصـــاد أو الجــني | 4930 |
| | ط- الفرز و التعبئة | - |
| | ي- نقـــــل المحصول | 2307 |
| | المجمـــــــــوع | 23305 |
| 2-مستلزمات ومواد الإنتاج | أ - قيمة السماد العضوي | - |
| | ب- قيمة السماد الكيماوي | 4771 |
| | ج- قيمة العبـــــــوات | 100 |
| | د - قيمة البـــــــــذار | 4080 |
| | ه- قيمة مـــــياه الري | 15426 |
| | و - قيمة مواد المكافحة | 528 |
| | المجمـــــــــــوع | 24905 |
| 3- إيجار الأرض 15% من الانتاج | | 9244 |
| 4- فائدة رأس المال 7.5 % | | 1868 |
| 5- نفقات نثرية 5% من النفقات | | 2306 |
| 6- إجمالي التكاليف | | 61628 |
| 7- المردود كغ / هـ | | 3797 |
| 8- كلفة الكغ ق . س | | 1623 |
| 9- السعر الرسمي ق . س * | | 2000 |

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2009 الجدول رقم (135).

**3-2-10-3 حساب تكاليف عملية إنتاج محصول القمح القاسي السقي لعام /2009/ :**

تكاليف البذار = 4080×266961=1089 مليون ل.س

تكاليف العمليات = 23305× 266961= 3525 مليون ل . س

تكاليف المستلزمات = 24905 ×266961 = 2816 مليون ل . س

إيجار الأرض = 9244 × 266961= 1209 مليون ل . س

فائدة رأس المال = 1868 ×266961 = 728 مليون ل . س

نفقات نثرية = 2306 × 266961= 9000 مليون ل. س

الإنتاج = 1214539000× 20 = 24290 مليون ل . س

التكاليف الكلية = 61628 × 266961 = 16452 مليون ل. س

**الجدول (3-26) : رصيد محصول القمح القاسي المروي :**

**الوحدة مليون ليرة سورية**

| البيان | التكاليف | الإنتاج |
|---|---|---|
| | 16452 | 24290 |
| **الرصيد** | 7838 | |
| **المجموع** | 24290 | 24290 |

المصدر : حسبت بناء على بيانات المجموعة الاحصائية الزراعية لعام 2009

**الجدول (3-27) : وسطي تكلفة إنتاج الهكتار بالمتوسط لمحصول القمح القاسي البعل لعام /2009/**

| البيان | | ل.س/هـ |
|---|---|---|
| 1- العمليات الزراعية | أ - الحراثـــــــــات | 2840 |
| | ب- التســـــــــكيب | - |
| | ج- الزراعة (نثر البذار) | 910 |
| | د - التســـــــــميد | 450 |
| | ه- أجور السقـــــــاية | - |
| | و - العــزق والتعشــيب | 120 |
| | ز - المكـــــــــافحــة | 350 |
| | ح- الحصـــاد أو الجــني | 1589 |
| | ط- الفرز و التعبئة | - |
| | ي- نقـــــل المحصول | 680 |
| | المجمـــــــــــوع | 6939 |
| 2-مستلزمات وموادالإنتاج | أ - قيمة السماد العضوي | - |
| | ب- قيمة السماد الكيماوي | 2271 |
| | ج- قيمة العبـــــــوات | 50 |
| | د - قيمة البـــــــــذار | 2774 |
| | ه- قيمة مـــــــياه الري | - |
| | و - قيمة مواد المكافحة | 468 |
| | المجمـــــــــــوع | 5563 |
| 3- إيجار الأرض 15% من الانتاج | | 2384 |
| 4- فائدة رأس المال 7.5 % | | 417 |
| 5- نفقات نثرية 5% من النفقات | | 596 |

| | | |
|---|---|---|
| 6- إجمالي التكاليف | | 15899 |
| 7- المردود كغ / هــ | | 1148 |
| 8- كلفة الكغ ق . س | | 1385 |
| 9- السعر الرسمي ق . س * | | 2000 |

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2009 الجدول رقم (136).

**3-2-10-4 حساب تكاليف عملية إنتاج محصول القمح القاسي البعل لعام /2009/**

تكاليف البذار = 2774×274241=760 مليون ل.س

تكاليف العمليات = 6939× 274241= 1902 مليون ل . س

تكاليف المستلزمات = 5563 ×274241= 1525 مليون ل . س

إيجار الأرض = 2384 × 274241= 653 مليون ل . س

فائدة رأس المال = 417 ×274241= 114 مليون ل . س

نفقات نثرية = 596 ×274241 = 163 مليون ل. س

الإنتاج = 367295000× 20 = 7345 مليون ل . س

التكاليف الكلية = 15899 ×274241 = 4360 مليون ل. س

**الجدول (3-28) : رصيد محصول القمح القاسي البعل**

**الوحدة مليون ليرة سورية**

| البيان | التكاليف | الإنتاج |
|---|---|---|
| | 4360 | 734 |
| **الرصيد** | 2985 | |
| **المجموع** | 734 | 734 |

المصدر : حسبت بناء على بيانات المجموعة الاحصائية الزراعية لعام 2009

تعتبر تكاليف المستلزمات الزراعية كاستهلاك وسيط بالنسبة لإنتاج القمح بينما تشمل عوامل الإنتاج على كل من ( تكاليف العمليات أو العمالة – إيجار الأرض – فائدة رأس المال ) بينما تندرج قيمة النفقات النثرية تحت بند الخدمات كما هو موضح في الجدول ( 3-29) :

**الجدول (3-29) : قيمة مدخلات محصول القمح 2009**

**الوحدة مليون ليرة سورية**

| البيان | قيمة البذار من الوسيط | الاستهلاك الوسيط | عوامل الإنتاج | | | الخدمات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | تكاليف العمليات (العمالة ) | إيجار الأرض | فائدة رأس المال | نفقات نثرية |
| قاسي مروي | 1089 | 6648 | 6221 | 2467 | 498 | 615 |
| قاسي بعل | 760 | 1525 | 1902 | 653 | 114 | 163 |
| طري مروي | 1591 | 9712 | 9097 | 3606 | 728 | 900 |
| طري بعل | 1404 | 2816 | 3525 | 1209 | 211 | 298 |
| المجموع | 4.845 | 20.702 | 20.747 | 7.937 | 1.552 | 1.977 |

المصدر : حسبت بناء على بيانات المجموعة الاحصائية الزراعية لعام 2009

### 3-2-10-5 حساب إجمالي قيمة إنتاج محصول القمح الكلي ( الطري والقاسي )

**الجدول (3-30) : إجمالي قيمة الإنتاج لمحصول القمح**

**الوحدة مليون ليرة سورية**

| البيان | قيمة الإنتاج |
|---|---|
| **قاسي مروي** | 1214539000× 20 = 24290 ل . س |
| **قاسي بعل** | 367295000× 20 = 7346 ل . س |
| **طري مروي** | 1823043000× 19.50 = 35549 ل . س |
| **طري بعل** | 296907000× 19.50 = 5789 ل . س |

| المجموع | 72976 |
|---|---|

المصدر : حسبت بناء على بيانات المجموعة الاحصائية الزراعية لعام 2009

**3-3 إدراج البيانات ضمن مصفوفة الحسابات الاجتماعية المفصلة :**

**حساب الأنشطة ( القيم بالمليون ل .س ) :**

الاستهلاك الوسيط متضمناً النفقات النثرية + عوامل الإنتاج (العمالة + الأرض + فائدة رأس المال ) – الدعم على البذار = قيمة الإنتاج – الدعم السعري

**الجدول (3-31) : مدخلات ومخرجات حساب نشاط محصول القمح**

**الوحدة مليون ليرة سورية**

| **مدخلات حساب نشاط محصول القمح** | | | **مخرجات حساب نشاط محصول القمح** | |
|---|---|---|---|---|
| الاستهلاك الوسيط | | 20.702 | الإنتاج الإجمالي | 72,944 |
| عوامل الإنتاج | العمالة | 20,747 | الدعم السعري | -23.267 |
| | الأرض | 7,937 | | |
| | فائدة رأس المال | 1.552 | | |
| نفقات نثرية | | 1,977 | | |
| الدعم الحكومي على البذار | | - 3,238 | | |
| **المجموع** | | **49677** | **المجموع** | **49677** |

المصدر : حسبت بناء على بيانات المجموعة الاحصائية الزراعية لعام 2009

**حساب السلع ( القيم بالمليون ل .س )**

الإنتاج + الضرائب + الواردات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك الكلي + تشكيل رأس المال + الصادرات .

**الجدول (3-32) : مدخلات ومخرجات حساب سلعة القمح**

الوحدة مليون ليرة سورية

| مدخلات حساب سلعة القمح | | مخرجات حساب سلعة القمح | |
|---|---|---|---|
| الاستهلاك الوسيط من الزراعة والصناعة | 75.940 | الإنتاج الإجمالي | 72,944 |
| الاستهلاك الكلي | 2.342 | الدعم السعري | -23.267 |
| الصادرات | 19 | الواردات | 15.465 |
| تشكيل رأس المال | -13.160 | | |
| **المجموع** | **65.142** | **المجموع** | **65.142** |

المصدر : حسبت بناء على بيانات المجموعة الاحصائية لعام 2009

### 3-4 بيانات الشركة العامة للمطاحن

كانت كمية الأقماح المطحونة خلال كامل عام 2009 /2539/ ألف طن قمح والدقيق الناتج /2020/ ألف طن دقيق منها نخالة ناتجة بكمية /420/ ألف طن كما هو موضح في الجدول :

**الجدول رقم (3-33 ) : الإنتاج من الدقيق والنخالة لعام /2009/**

| اسم الناتج | الناتج فعلاً / طن |
|---|---|
| دقيق بمختلف أنواعه | 1490892 |
| نخالة | 420707 |

المصدر : بيانات الشركة العامة للمطاحن لعام 2009 .

وكانت الكميات المطحونة في المطاحن العامة /1897/ ألف طن قمح بينما تم طحن /642/ ألف طن قمح لدى المطاحن العائدة للقطاع الخاص لصالح الشركة .

### 3-4-1 في مجال الخطة التجارية ( تجارة داخلية )

**المبيعات :** كانت المبيعات المنفذة فعلاً خلال كامل عام 2009 بالنسبة للمواد التي تتعامل بها الشركة كما يلي :

**الجدول رقم (3-34 ) : قيمة المبيعات المنفذة من الدقيق والنخالة لعام /2009/**

| البيان | المبيعات المنفذة | |
|---|---|---|
| | كمية / ألف طن | قيمة / مليون ل . س |
| دقيق بمختلف أنواعه | 2041 | 16.286 |
| نخالة | 533 | 1.761 |

المصدر : بيانات الشركة العامة للمطاحن لعام 2009 .

**المشتريات :** كانت المشتريات المنفذة فعلاً خلال كامل عام 2009 بالنسبة للمواد التي تتعامل بها الشركة كما يلي :

**الجدول رقم ( 3-35) : قيمة المشتريات المنفذة من القمح لعام /2009/**

| البيان | المشتريات المنفذة | |
|---|---|---|
| | كمية / ألف طن | قيمة / مليون ل . س |
| قمح للطحن | 2633 | 47.289 |

المصدر : بيانات الشركة العامة للمطاحن لعام 2009 .

تمثل الكمية /2633/ ألف طن جزء من الكمية المسوقة داخلياً لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والبالغة /2824/ ألف طن .

**3-4-2 مستلزمات الإنتاج :** كانت كميات وقيم مستلزمات الإنتاج الفعلية لعام 2009 بالأسعار الجارية كمايلي:

**الجدول رقم (3-36 ) : قيمة المستلزمات المنفذة للشركة العامة للمطاحن أثناء عملية الطحن لعام /2009/**

| البيان | الكمية / ألف طن | القيمة / مليون ل . س |
|---|---|---|
| قمح للطحن | 2633 | 47.289 |
| مواد تعبئة وتغليف | | 1554 |
| طاقة وقود وقوة محركة | | 616 |
| قطع غيار وأدوات صغيرة | | 153 |
| أدوات كتابية ومطبوعات | | 6 |
| مستلزمات سلعية أخرى | | 37 |
| مستلزمات خدمية | | 1199 |
| المجموع | | 50.856 |

المصدر : بيانات الشركة العامة للمطاحن لعام 2009 .

**3-4-3 الناتج الإجمالي للشركة العامة للطاحن لعام 2009 وبالأسعار الجارية**

بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي خلال عام 2009 للمواد التي تنتجها الشركة والخدمات التي تقدمها للغير /18.048.398/ ألف ل .س ومن طرح قيمة المستلزمات والبالغة /50.856/ مليون ل.س نجد أن الناتج بسعر السوق هو /-32.808/ مليون ل .س ومن طرح قيمة الاهتلاك والبالغة /274/ مليون ل.س نجد أن الناتج الصافي بسعر السوق هو /-33.082/ مليون ل.س ومن طرح قيمة الضرائب

غير المباشرة والبالغة /15/ مليون ل.س يظهر لدينا الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج هو /-33.097/ مليون ل . س .

### 3-4-5 تكاليف الإنتاج الكلية للشركة العامة للمطاحن

بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية لعام 2009 / 50.856/ مليون ل.س ومن إضافة قيمة الاهتلاك والرواتب والأجور ومتمماتها والضرائب غير المباشرة والبالغة /1.407/ مليون ل.س نجد أن مجمل تكاليف الإنتاج الفعلية لعام 2009 /52.264/ مليون ل.س .

### 3-4-6 الفائض المتاح أو العجز التمويني لدى الشركة العامة للمطاحن

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج حسب الجدول (3-37) لعام 2009 /-32.823/ مليون ل.س وبعد إضافة قيمة الدخول والمقبوضة من الغير والبالغة /10/ مليون ل.س وبعد طرح قيمة الأجور والإيجارات والفوائد والتحويلات الجارية والتخصصية والمصروفات التحويلية الجارية والبالغة /1.185/ مليون ل.س نجد أن الفائض المتاح للتنمية هو /-33.998/ مليون ل.س وبعد الأخذ بعين الاعتبار أقساط الاهتلاك والبالغة /274/ مليون ل.س نجد أن فائض الموازنة أو العجز التمويني لدى الشركة العامة للمطاحن هو /-34.272/ مليون ل.س .

**الجدول (3-37) : نواتج حسابات الشركة العامة للمطاحن لعام 2009**

**القيمة : مليون ل .س**

| البيان | المنفذ لعام 2009 بالأسعار الجارية |
|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 18.048 |
| مستلزمات الإنتاج | -50.856 |
| الناتج المحلي بسعر السوق | -32.808 |
| الضرائب غير المباشرة | 15 |
| الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج | -32.823 |
| الدخول المقبوضة من الغير | 10 |
| الدخول المدفوعة إلى الغير | 1.185 |
| الدخل المتاح | -33.998 |
| أقساط الاهتلاك | 274 |

| | |
|---|---|
| الدخل الصافي/ العجز التمويني | 34.272- |

المصدر : بيانات الشركة العامة للمطاحن لعام 2009

**3-5 تحليل النتائج**

تم إدراج كافة البيانات أعلاه ضمن مصفوفة الحسابات الإجتماعية حيث تم تقسيم الأنشطة إلى القطاعات الأساسية حسب التصنيف الدولي ISIC ، كما تم تقسيم قطاع الزراعة إلى القمح وإلى باقي الزراعة ، وتم إدراج الدعم ضمن المصفوفة كما حسب سابقاً ، وقمنا بإلغاء الدعم السعري ثم زيادته لمادة القمح لبيان أثر هذا التغير على الناتج الإجمالي من القطاعات المدرجة ضمن المصفوفة .

الجدول ( 3-38) : مصفوفة الحسابات الاجتماعية لعام 2009 مع تفصيل حساب القمح

| | | السلع | | الأنشطة | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الزراعة | | الصناعة | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | الاستخراجية | التحويلية | | الكهرباء والمياه | | | | | | | | | | | | | | | | |
| | | القمح | باقي السلع | القمح | باقي الزراعة | | الشركة العامة للمطاحن | باقي الصناعة التحويلية | | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 | العوامل11 | الضرائب 12 | الدعم13 | 14 | 15 | 16 | 17 | 18 | المجموع |
| سلع وخدمات1 | القمح | | | 4845 | | | 50856 | 20239 | | | | | | | | | | | | 2342 | -13159 | | 19 | | 65142 |
| | باقي السلع | | | 17834 | 192948 | 34146 | 0 | 610823 | 267872 | 141773 | 185930 | 133674 | 22711 | 62553 | 62825 | 446 | | | | 1808052 | 769473 | | 732483 | | 5043543 |
| 2الأنشطة | الزراعة: القمح | 72944 | | | | | | | | | | | | | | | | | -23267 | | | | | | 49677 |
| | الزراعة: باقي الزراعة | | 740545 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 740545 |
| | التعدين والتصنيع: الاستخراجية | | 510869 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 510869 |
| | التعدين والتصنيع: التحويلية: الشركة العامة للمطاحن | | 18059 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 18059 |
| | التعدين والتصنيع: التحويلية: باقي الصناعة التحويلية | | 783578 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 783578 |
| | التعدين والتصنيع: الكهرباء والمياه | | 282999 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 282999 |
| 4 | البناء والتشييد | | 218288 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 218288 |
| 5 | تجارة الجمله والتجزئة | | 773368 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 773368 |
| 6 | النقل والاتصالات | | 372636 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 372636 |
| 7 | المال والضمان | | 147026 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 147026 |
| 8 | الخدمات الشخصية والاجتماعية | | 124708 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 124708 |
| 9 | خدمات الحكومة | | 306829 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 306829 |
| 10 | الخدمات الخاصة غير الربحية | | 1598 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 1598 |
| 11 | عوامل | | | 30236 | 537745 | 456128 | 1186 | 146841 | 10804 | 71043 | 531152 | 195048 | 112032 | 59256 | 237327 | 1152 | | | | | | | | 7001 | 2396951 |
| 12 | الضرائب | | | 0 | 349 | 63 | 15 | 5413 | 4609 | 4374 | 92924 | 29138 | 9330 | 784 | 3129 | 0 | | | | | | | | | 150128 |
| 13 | الدعم | -23267 | | -3238 | -2342 | 0 | -34272 | -19298 | -15479 | 0 | -45392 | -872 | 0 | 0 | 0 | 0 | | | | 23267 | | | | | -120893 |
| 14 | المؤسسات | | | | | | | | | | | | | | | | 2395491 | 150128 | -97626 | 662333 | | | | 16086 | 3126412 |
| 15 | رأس المال | | | 0 | 11845 | 20532 | 274 | 19560 | 15193 | 1098 | 8754 | 15648 | 2953 | 2115 | 3548 | | | | | 562639 | | | | 58265 | 722424 |
| 16 | صافي التسليف/الاستلاف | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | -42548 | | | | -42548 |
| 17 | باقي دول العالمS&G | 15465 | 763040 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | -46003 | | | 732502 |
| 18 | باقي دول العالمF&F | | | | | | | | | | | | | | | | 1460 | | | 67779 | 8658 | 3455 | | | 81352 |
| | المجموع | 65142 | 5043543 | 49677 | 740545 | 510869 | 18059 | 783578 | 282999 | 218288 | 773368 | 372636 | 147026 | 124708 | 306829 | 1598 | 2396951 | 150128 | -120893 | 3126412 | 722424 | -42548 | 732502 | 81352 | |

المصدر : حسبت بالاعتماد على البيانات الرسمية

سيتم إحداث صدمة في الدعم السعري لمادة القمح لمعرفة الأثر الناجم عن إلغاء الدعم السعري على الناتج الزراعي خصوصاً وعلى الناتج الإجمالي من مادة القمح وعلى باقي القطاعات بالعموم .

**يتم ذلك من خلال المعادلة التالية**

Multiplier effects $Z = (I - M)^{-1} \times E$

*I* : هي المصفوفة الواحدية

*M* : هي مصفوفة المعاملات

$(I - M)^{-1}$ هو معكوس طرح مصفوفة المعاملات من المصفوفة الواحدية

*E* : هي مقدار الصدمة

**3-5-1 خطوات التحليل**

أولا : تم حساب مصفوفة المعاملات والتي تنتج بقسمة كل خلية من المصفوفة على مجموع العمود وهي تشكل نسبة مساهمة كل خلية في الناتج الكلي

ثانياً : المصفوفة الواحدية وهي مصفوفة عناصر القطر الرئيسي فيها تكون تساوي الواحد .

ثالثاً : مصفوفة (I–M) وهي تمثل طرح مصفوفة المعاملات من المصفوفة الواحدية .

رابعاً : تم حساب $(I - M)^{-1}$ وهي تمثل معكوس المصفوفة (I–M) .

خامساً : E وهي مقدار الصدمة التي تم إحداثها وهي إلغاء أو زيادة الدعم السعري لمادة القمح .

ملاحظة : تعتبر الحسابات التالية حسابات داخلية وهي ( الأنشطة ، السلع ، عوامل الإنتاج ، الضرائب ، المؤسسات ) وتم حساب أثر إلغاء الدعم من خلال ضرب معكوس مصفوفة الحسابات الداخلية A بعمود الدعم بعد إلغاء الدعم السعري عن مادة القمح ، أما الحسابات الخارجية هي ( رأس المال ، صافي التسليف ، باقي دول العالم ) ، وكانت النتائج كالتالي حسب الجدول (4–39) :

**الجدول رقم (3-39 ) : أثر إلغاء الدعم على الحسابات الداخلية للمصفوفة**

| | | | | | الدعم | مقدار الصدمة | الأثر الناتج عن الصدمة | سنة الأساس | التباين % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سلع وخدمات | | | | القمح | 0 | 0 | -1422.24 | 65142 | -2.18 |
| | | | | باقي السلع | 0 | 0 | -84787.6 | 5043543 | -1.68 |
| الأنشطة | الزراعة | | | القمح | -23267 | 0 | -1592.58 | 49677 | -3.21 |
| | | | | باقي الزراعة | 0 | 0 | -12449.4 | 740545 | -1.68 |
| | التعدين والتصنيع | الاستخراجية | | | 0 | 0 | -8588.28 | 510869 | -1.68 |
| | | التحويلية | الشركة العامة للمطاحن | | 0 | 0 | -303.592 | 18059 | -1.68 |
| | | | باقي الصناعة التحويلية | | 0 | 0 | -13172.8 | 783578 | -1.68 |
| | | الكهرباء والمياه | | | 0 | 0 | -4757.53 | 282999 | -1.68 |
| البناء والتشييد | | | | | 0 | 0 | -3669.67 | 218288 | -1.68 |
| تجارة الجمله والتجزئة | | | | | 0 | 0 | -13001.2 | 773368 | -1.68 |
| النقل والاتصالات | | | | | 0 | 0 | -6264.43 | 372636 | -1.68 |
| المال والضمان | | | | | 0 | 0 | -2471.67 | 147026 | -1.68 |
| الخدمات الشخصية والاجتماعية | | | | | 0 | 0 | -2096.48 | 124708 | -1.68 |
| خدمات الحكومة | | | | | 0 | 0 | -5158.14 | 306829 | -1.68 |
| الخدمات الخاصة غير الربحية | | | | | 0 | 0 | -26.8642 | 1598 | -1.68 |
| عوامل | | | | | 0 | 0 | -40638.8 | 2396951 | -1.70 |
| الضرائب | | | | | 0 | 0 | -2523.82 | 150128 | -1.68 |
| المؤسسات | | | | | -79626 | -97626 | -95748.9 | 3126412 | -3.06 |

المصدر : نتائج خاصة بناء على البيانات الرسمية

### 3-5-2 النتائج

تتمثل آثار إلغاء الدعم السعري على مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بالحسابات الداخلية كالآتي :

1-انخفاض مخرجات النشاط الإنتاجي الإجمالية وخصوصاً مخرجات قطاع الزراعة ( القمح بشكل خاص كنشاط ) بنسبة 3.21% وذلك بسبب عزوف المزارعين عن إنتاج القمح في حال إلغاء الدعم السعري

2-انخفاض المبيعات من منتجات القمح كسلعة بنسبة 2.18 % ، مما يؤدي إلى انخفاض دخل المؤسسات بنسبة 3.06% نتيجة انخفاض المبيعات وزيادة الاعتماد على المستوردات التي تحتاج إلى مزيد من القطع الخارجي لاستيرادها .

3-انخفاض في دخول عوامل الإنتاج بنسبة 1.70% نتيجة لانخفاض الدخل المؤسسي ، وهذا الانخفاض سيطول جميع مخرجات قطاعات الاقتصاد الوطني دون استثناء .

تم احتساب معاملات المصفوفة B بالجدول ( 4-30) والتي تمثل الحسابات الخارجية وضربها في الأثر الناتج عن التغير في الحسابات الداخلية لمعرفة أثر التغير في الحسابات الداخلية للبلد على الحسابات الخارجية له .

**الجدول رقم (3-40 ) : مصفوفة المعاملات للحسابات الخارجية**

| البيان | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 | 11 | 12 | 13 | 14 | 15 | 16 | 17 | 18 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رأس المال | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.02 | 0.04 | 0.02 | 0.02 | 0.05 | 0.01 | 0.01 | 0.04 | 0.02 | 0.02 | 0.01 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.18 |
| صافي التسليف/الاستلاف | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| باقي دول العالمS&G | 0.24 | 0.15 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| باقي دول العالمF&F | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.02 |

المصدر : نتائج خاصة بناء على البيانات الرسمية

وكانت النتائج كالتالي كما هو موضح في الجدول ( 3-41 ) :

**الجدول رقم (3-41 ) : أثر التغير في الحسابات الداخلية للاقتصاد على الحسابات الخارجية له**

| البيـــــــان | الأثر الناتج عن الصدمة | سنة الأساس | التباين % |
|---|---|---|---|
| **رأس المال** | -18937.9 | 722424 | -2.62 |
| **صافي التسليف/الاستلاف** | 0 | -42548 | 0.00 |
| **باقي دول العالمS&G** | -13165.2 | 732502 | -1.80 |
| **باقي دول العالمF&F** | -2100.54 | 81352 | -2.58 |

المصدر : نتائج خاصة بناء على البيانات الرسمية

أما أثر التغير في الحسابات الداخلية على الحسابات الخارجية ستؤدي أيضاً إلى انخفاض في قيمة رأس المال بنسبة 2.62 % نتيجة لانخفاض المبيعات ، وانخفاض نواتج حسابات التعامل الخارجية ( باقي دول العالم ) نتيجة الاعتماد الأكبر على الاستيراد بسبب انخفاض الإنتاج الإجمالي وانخفاض القدرة على التصدير بسبب محدودية الإنتاج ، أما بالنسبة لحساب صافي التسليف لن يتأثر بسبب توزيع الأموال التي كانت مخصصة للدعم على أحد أجزاء الاقتصاد والتي يمكن استثمارها في مشاريع استثمارية تعود بدخول أكبر على مخرجات الاقتصاد السوري .

**3-5-3 آثار زيادة الدعم السعري على مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثل بالحسابات الداخلية هي كالآتي :**

تم حساب أثر زيادة الدعم السعري من خلال ضرب معكوس مصفوفة الحسابات الداخلية A بعمود الدعم بعد زيادة الدعم السعري لمادة القمح كما يلي :

25593.7=0101*23267+23267 مليون ل.س

**الجدول رقم (3-42 ) : أثر زيادة الدعم السعري للقمح على مخرجات قطاعات الاقتصاد الوطني :**

| | | | | | | | | | التباين % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سلع وخدمات | | | | | القمح | | 0 | 0 | 2.427 | 65142 | 1580.936 |
| | | | | | باقي السلع | | 0 | 0 | -1.426 | 5043543 | -71911.9 |
| الأنشطة | الزراعة | | | | القمح | | -23267 | 25593.7 | 55.084 | 49677 | 27363.98 |
| | | | | | باقي الزراعة | | 0 | 0 | -1.426 | 740545 | -10558.9 |
| | التعدين والتصنيع | | | | الاستخراجية | | 0 | 0 | -1.426 | 510869 | -7284.08 |
| | | التحويلية | | | الشركة العامة للمطاحن | | 0 | 0 | -1.426 | 18059 | -257.489 |
| | | | | | باقي الصناعة التحويلية | | 0 | 0 | -1.426 | 783578 | -11172.4 |
| | | | | | الكهرباء والمياه | | 0 | 0 | -1.426 | 282999 | -4035.06 |
| البناء والتشييد | | | | | | | 0 | 0 | -1.426 | 218288 | -3112.4 |
| تجارة الجمله والتجزئة | | | | | | | 0 | 0 | -1.426 | 773368 | -11026.8 |
| النقل والاتصالات | | | | | | | 0 | 0 | -1.426 | 372636 | -5313.12 |
| المال والضمان | | | | | | | 0 | 0 | -1.426 | 147026 | -2096.33 |
| الخدمات الشخصية والاجتماعية | | | | | | | 0 | 0 | -1.426 | 124708 | -1778.11 |
| خدمات الحكومة | | | | | | | 0 | 0 | -1.426 | 306829 | -4374.83 |
| الخدمات الخاصة غير الربحية | | | | | | | 0 | 0 | -1.426 | 1598 | -22.7846 |
| عوامل | | | | | | | 0 | 0 | -0.709 | 2396951 | -16990.2 |
| الضرائب | | | | | | | 0 | 0 | -1.426 | 150128 | -2140.56 |
| المؤسسات | | | | | | | -79626 | -97626 | -3.168 | 3126412 | -99033.7 |

المصدر : نتائج خاصة بناء على البيانات الرسمية

تتمثل آثار زيادة الدعم السعري للقمح على مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بالحسابات الداخلية كالآتي:

1- زيادة مخرجات النشاط الإنتاجي للقمح بنسبة 2.4% بسبب زيادة العوائد بالنسبة للمزارع من هذه المادة مقارنة بالتكاليف الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع عدد أكبر من المزارعين على زراعة مساحات اكبر للوصول إلى إنتاج أكبر وبالتالي فإن قيمة الناتج الإجمالي من هذه المادة ستكون أكبر

2- زيادة في عوائد القمح كسلعة بنسبة 55% بسبب زيادة المبيعات بشكل أكبر للسلع المدعومة ( خبز ومعكرونة وبرغل ... الخ )

3- انخفاض دخل المؤسسات بنسبة 3.2 % نتيجة تخصيص مبالغ أكبر للدعم على حساب باقي المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في دخول عوامل الإنتاج بنسبة 0.7 % نتيجة

لانخفاض الدخل المؤسسي ، وهذا الانخفاض سيطول باقي مخرجات قطاعات الاقتصاد الوطني دون استثناء .

تم احتساب معاملات المصفوفة B والتي تمثل الحسابات الخارجية وضربها في الأثر الناتج عن التغير في الحسابات الداخلية لمعرفة أثر التغير في الحسابات الداخلية للبلد على الحسابات الخارجية له كما هو موضح في الجدول (3-43) .

**الجدول رقم (3-43 ) : أثر التغير في الحسابات الداخلية للاقتصاد على الحسابات الخارجية له**

| البيان | الأثر الناتج عن الصدمة | سنة الأساس | التباين % |
|---|---|---|---|
| رأس المال | -19269.9 | 722424 | -2.6674 |
| صافي التسليف/الاستلاف | 0 | -42548 | 0.0000 |
| باقي دول العالمS&G | -10504.3 | 732502 | -1.4340 |
| باقي دول العالمF&F | -2157.35 | 81352 | -2.6519 |

المصدر : نتائج خاصة بناء على البيانات الرسمية

أما أثر التغير في الحسابات الداخلية على الحسابات الخارجية ستؤدي أيضاً إلى :

1- انخفاض في قيمة رأس المال بنسبة 2.61 % نتيجة تخصيص مبالغ أكبر للدعم
2- وانخفاض نواتج حسابات التعامل الخارجية ( باقي دول العالم ) بنسبة 1.4% نتيجة انخفاض القدرة على التصدير وذلك لارتفاع السعر مقارنة بالأسعار العالمية الموازية .

### 3-6 التوصيات

نقترح ما يلي كرد فعل وقائي لتأثيرات هذه المشكلة :

- الإبقاء على الدعم السعري باعتبارها من السياسات السعرية الناجحة والتي تؤدي إلى زيادة مخرجات الأنشطة والسلع الإجمالية وتحافظ على المستوى الإنتاجي للقمح والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك بأسعار معقولة .
- العمل على زيادة الصادرات السورية من القمح القاسي لتحسين وضع الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات مما يساعد على تحسين سعر صرف الليرة السورية، ويتم ذلك من خلال التركيز على الميزة النسبية للصادرات، وبناء علاقات تعاون دولية مع شركاء تجاريين جدد، وإحياء العلاقات الدولية القائمة وتنميتها، مما يفتح أسواق جديدة للصادرات السورية في الخارج ويحسن الطلب عليها.
- أن الكلفة الفعلية لتصدير القمح القاسي عوضاً عن القمح الطري ، تمثل في الواقع كلفة استيراد القمح الطري أي سعر القمح الطري عند الموانئ السورية (سيف) بمعنى آخر : إن التوسع في إنتاج القمح الطري يمثل مشكلة بالنسبة إلى سورية بسبب محدودية الأرض والمياه .لذلك يمكن

تبني إستراتيجية تعزز وتسمح بالتوسع في زراعة القمح القاسي ديوروم في الأراضي البعلية (باعتبار القيود أقل من أجل الأرض والمياه مع كلفة إنتاج منخفضة ) بهدف التصدير ومن ثم استيراد القمح الطري عند الحاجة.

- إن قسم كبير من الإنفاق العام على الزراعة في سورية يذهب إلى دعم الإنتاج ومشاريع الري الكبيرة ورواتب وأجور موظفي الحكومة الزراعيين الميدانيين ؟؟ ويوجد حاجة لمراجعة الإنفاق على الزراعة من اجل تحديد المجالات التي يمكن من خلالها تحسين عائدات الإنفاق.
- العمل على تقييم بيانات التكلفة المنشورة ، وقد بدأت وزارة الزراعة عملية تنقيح لبعض بنود التكاليف الثابتة التي تستند إلى بعض الأسس مثل سعر الفائدة ، والإيجار ، والتكاليف المتنوعة وما إلى ذلك من خلال تنظيم وضبط تكلفة إنتاج القمح المنشورة لتعكس الواقع ، وكان ينبغي أن تدفع الحكومة أسعار اقل في عام 2009 لتغطية جميع بنود التكاليف بشكل واقعي والإبقاء على نفس هامش الربح للمنتجين . فمثلا التكاليف الفعلية لإنتاج القمح القاسي لعام 2009 كانت على ما يبدو أقل من البيانات المنشورة بمقدار يتراوح مابين 3.6 – 3.8 ل س /كغ. وهذا كان يمكن أن يجعل سعر الدعم أعلى بحوالي 25 % فقط من الأسعار الدولية ( مقابل 49 % في حال اعتماد البيانات المنشورة ) ، وبالنسبة للقمح الطري تبدو تكلفة الإنتاج المقدرة 3.4– 4.2 ل س/كغ أعلى من التكاليف الحقيقية. وبالتالي فان أسعار القمح اللين ينبغي أن تتراوح بين 27.7 % إلى 32.7% مقارنة بالأسعار الدولية (مقابل 68 % في حال اعتمدت البيانات المنشورة) ، إن تعديل المعايير غير الواقعية للتكلفة الثابتة لحساب تكلفة الإنتاج مع الحفاظ على هامش الربح نفسه ومع مجموع إنتاج بلغ نحو 3.7 مليون طن لكان يمكن أن يتم توفير ما يقارب من 13.7 مليار ل س من أسعار القمح العالية التي دفعت في عام 2009 ، مما يتطلب العمل على التحقق من التكلفة الفعلية لعمليات الإنتاج على مستوى كل محصول .
- تخصيص الدعم بجهة محددة فقط بالنسبة للمحاصيل الزراعية وعدم وجود علاقات محاسبية مالية معقدة بين المؤسسات المقدمة للدعم حيث تعتبر الفائدة المستحقة على الديون بين المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع تصنيع وتسويق الإنتاج الزراعي والغذائي بمثابة دعم تضاف إلى تكاليف تقديم الخدمات للمزارعين والمستهلكين. ان العلاقات المحاسبية المتبادلة والتأخير في السداد هي من بين العوامل الرئيسية التي ترفع التكاليف الإدارية لهذه المؤسسات نظرا لارتفاع سعر الفائدة المدفوعة عن التأخير. وهذه التشوهات المحاسبية تؤدي إلى فقدان الكفاءة وزيادة التكاليف .

## ABSTRACT

This research studies the subject of the agricultural subsidies for the wheat (seeds , price , product ) and its effects on the Syrian economy sectors in general by making a shock in the subside values , especially on the agriculture sector to determine suitable policies .

This target achieves by building social accounting matrix for the year 2009 and analyzes its multipliers according to the increasing and decreasing in agricultural subsidies for wheat .

The effects of the abolition of price subsides for wheat on macroeconomic indicators of internal accounts were as follows :

Canceling the price supporting has negative impact on the all of Syrian economy indicators so the total output of agriculture decrease 3.21% , which leads to lower sales of wheat products as a commodity 2.18% , and it decrease for production factors 1.70% as well the instituation acount will be decreased 3.06 % as a result of lower sales and an increased reliance on imports , and this decline will be effect on all sectors of the national economy outputs .

The effect of a change in the internal accounts on the external accounts also lead to a reduction in the capital value of 2.62% due to lower sales, outputs for (rest of the world account) will be decreaced as a result of the larger dependence on imports due to lower overall production and reduced ability to export because of the limited production .

The effects of the increased price subside for wheat on the macroeconomic indicators of internal accounts were as follows:

Increase the productive activity of wheat output by 2.4% due to increased revenue for the farmer of this crop compared the costs which leads to encourage more farmers to grow larger areas to gain access to the largest production and therefore the total output of this article, the value will be greater, Increase in wheat yields as a commodity by 55% due to increased sales , also lead to a decline institutions income by 3.2% as a result of allocating more money to support the rest of the institutions account, which leads to a reduction in the entry of factors of production by 0.7 % as a result of lower corporate income, and this decline will be long the rest of the national economy sectors outputs .

The effect of a change in the internal accounts on the external accounts also lead to a decrease in the value of capital, and (the rest of the world account) will be decreaced as a result of reduced ability to export because of the high price compared to world prices of parallel.

So its better keeping the price support as one of the successful pricing policies which lead to an increase in the total output of activities and goods and keeps the production level of wheat and maintain the purchasing power of the consumers at reasonable prices and we should activating the role of civil society to play its role in the provision of subsidies to poor layers that their conditions will be affected negatively as a result of the low income of the household sector in particular and income sector of productive activities in general .

**المصادر والمراجع:**

**الكتب العربية:**


1. العقيدي محمد ، سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق ، بغداد ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، 2008.
2. ببيلي محمود ، نظرة على القمح في سورية ، دمشق ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، 2006 .
3. دايلون ، ( "السياسات الزراعية المشتركة ، أعدت من أجل اجتماع التحاور العالمي" ، واشنطن العاصمة) أيار / مايو 2007.
4. سعد الدين أحمد ، عطية باسمة ، تحليل الإنتاج الزراعي لمحاصيل مختارة ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC ، 2009 .
5. قرقوط معضاد، تقييم تنافسية الزراعة السورية ، مطبقة على القمح السوري القاسي، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC ، 2011 .
6. كافيير وكارلو ، السياسات الزراعية في الدول النامية ، دمشق .
7. ويستليك مايك ، التقرير النهائي حول قطاع المحاصيل الإستراتيجية في سورية ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، 2001 .


**الأبحاث والمقالات والمنشورات العربية:**


8. الكواز، أحمد، مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها،الكويت،منشورات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط،2003.
9. الكواز، أحمد ، المعهد العربي للتخطيط ، جداول المدخلات – المخرجات مفاهيم أساسية ، الكويت ، منشورات جسر التنمية ، الكويت2003.

10. أحمد جون ميلر ، جورج ، المعهد الدولي من جامعة جونز هوبكنز ، "السياسات السعرية الزراعية بالنسبة للبلدان النامية" ، 1988 .

11. موريس وآخرون ، الدعم الزراعي في سورية ، دمشق ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC ، 2010 .

12. ورقة عمل "توزيع الدخل والفقر: السياسات مختارة في سورية" ،دمشق، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،2008.

13. رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2009، سورية .

14. توماس فيلمان وجوديث مولر ، منظمة التعاون والتنمية " قرارات السياسات المنهجية بشأن مدفوعات الدخل المباشرة في السياسات الزراعية" ، عام 2006.

**المصادر باللغة الأجنبية:**

**15.** Benedetto,R, Donato,R, Raid,H, (2010) , **Agriculture Reform And Food Crises In Syria**,NAPC, Damascus,Syria.

**16.** Breisinger , Thomas , thurlow ,( 2010) , **Social Accounting Matrix and multiplier analysis** , International Food Policy Research Institute ( IFPRI) .

**17.** Chulu, O, and Wobst, P, (2001), **A social Accounting Matrix For Malawi**, Trade and Macroeconomics Division International Food Policy Research Institute, Washington, U.S.A.

**18.** Hayden, C. & Round, J. I.(1982), '**Developments in Social Accounting Methods as Applied to the Analysis of Income Distribution and Employment Issues**', World Development, No: 6.

19. Khorshid,M., and M. Al- Sebah,(1990), **Medium Term Prospects for The Kuwait Economy**: Experiments with The KISRI Mode, M. Khorshid, "A Dynamic Model for Kuwait", Energy Economics, oct.1990

20. King, B. (1988), '**What is SAM?**' in Pyatt, G. and Round, J. I. (ed.), Social Accounting Matrix:A Basis for Planning, Washington D.C: The World Bank.

21. Lange, C., Scnade, K., Ashipala, J.,(2004), **A Social Accounting Matrix for Nambia 2002** , A tool for Analysing Economic Growth, Income Distribution and Poverty, NEPRU working paper no.97, Nambia.

22. Macdonald And Others, (1997) ,**SAM For modeling Agricultural policies**, vol 36 , No 4 , December 1997 .

23. Roberts, D. (1998) **Rural-Urban Interdependencies: Analysis Using an Interregional SAM Model**, European Review of Agricultural Economics.

24. Round, J. (2003) , **Constructing SAMs for development policy analysis: lessons learned and challenges ahead**. Economic Systems Research.

25. Salam, H. H., and A. O. Massiaen,(1999), **The Macroeconomitric Social Accounting Matrix of Tunisia**, University of Maine, France.

26. Sen, H.,( 1996), **Social Accounting Matrix (SAM) and its Implications for Macroeconomic Planning**, Development Project Planning Center (DPPC), Bradford University, Bradford, UK.

27. Thorbecke, Erik,(1998),**Social Accounting Matrices and Social Accounting Analysis"** in Methods of Interregional and Regional Analysis (ed.), Aldershot: Ashgate

28. United Nations, (1993), **System of National Accounts**, Commission of the European Communities, International MonetaryFund, Organisation for Economic Cooperation and Development, and World Bank. Bruxelles, New York, Paris, Washington D.C.

29. Wagner, John E. (1996) , **Developing a social accounting matrix to examine tourism in Brazil** , Southeastern Center for Forest Economics Research, Brazil .

Syrian Arab Rebublic

Damascus University

Faculty of Agriculture

Department of Agricultural Economics

**Building Social Accounting Matrix and Using for Analyzing of Subsidies Policies in Syria (A form of Wheat)**

A thesis submitted to the Department of Agricultural Economics Faculty of Agriculture

For the degree of Economics Master of science in Agriculture

**Presented by**

Saeed Ibraheem

**Supervised by**

Dr. Ahmed Abdullah

Department of Agricultural Economics

Faculty of Agriculture

Damascus University

Damascus: 2014-2015